



رُبْعُ قَرْنٍ.. تَنْمِيَةٌ وَأَمَانٌ



بنك الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT BANK

التقرير السنوي

2019



1800 888 888



www.pibbank.com



Palestine Investment Bank

التقرير السنوي الخامس والعشرون
لنتائج أعمال البنك وإنجازاته
خلال العام 2019



المحتويات

3	بنك الاستثمار الفلسطيني في سطور .
4	أعضاء مجلس إدارة البنك.
8	الإدارة التنفيذية.
9	الرؤية ، الرسالة والقيم .
10	الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك .
11	كلمة رئيس مجلس الادارة .
13	تحليل المركز المالي ونتائج أعمال العام 2019 .
21	الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي وإدارة المخاطر والامتثال .
28	تطوير الفروع .
29	التطوير التكنولوجي وأنظمة المعلومات.
31	الموارد البشرية.
34	الخدمات المصرفية الخارجية وأنشطة الخزينة المختلفة.
35	الشركات التابعة.
36	الوضع التنافسي للبنك .
36	السياسات التطويرية في البنك.
37	اهداف الخطة المستقبلية للعام 2020.
39	الحوكمة المؤسسية .
54	تقرير مدقق الحسابات.
61	البيانات المالية .
66	إيضاحات حول البيانات المالية.
151	فروع ومكاتب البنك والشركات التابعة .



بنك الإستثمار الفلسطيني في سطور

تأسس بنك الإستثمار الفلسطيني كشركة مساهمة فلسطينية عامة بمشاركة نخبة من المصرفيين ورجال الأعمال من فلسطين والدول العربية الشقيقة، ويعتبر البنك الفلسطيني الأول الذي حصل على التراخيص اللازمة من السلطة الوطنية الفلسطينية لمزاولة أعماله في فلسطين وقد تم تسجيله بتاريخ 1994/8/10.

افتتح الفرع الأول للبنك بتاريخ 1995/3/26 وواصلت ادارة البنك بالتوسع والانتشار في المدن والتجمعات السكانية الفلسطينية الرئيسية تبعاً ووفقاً لخطط مرسومة وواضحة ومحددة حتى اصبح للبنك شبكة فروع تغطي معظم المناطق الفلسطينية بلا استثناء.

بنى البنك استراتيجيته منذ تأسيسه على تعميق تواجده في مختلف مناطق فلسطين، وذلك لتنمية قاعدة المتعاملين وتنويع الخدمات المقدمة لهم، وتعزيز المركز المالي للبنك من خلال شبكة الفروع المنتشرة في كافة المدن والبلدات الرئيسية بفلسطين.

ومن اجل رفع الكفاءة والفاعلية لاداء فروع البنك وتحسين الانتاجية واستغلال الطاقات البشرية العاملة وتوفيراً للوقت والجهد، فإن ادارة البنك تولي اهتماماً بالغاً ومستمراً في مكننة بقية الخدمات المصرفية والاستثمارية وذلك من خلال ادخال احدث التقنيات والانظمة الآلية والاجهزة والبرامج بهدف تقديم خدمة مميزة للمتعاملين مع البنك ورفع الكفاءة الانتاجية المتطورة للبنك.

يتمتع البنك اليوم بمكانة مصرفية مرموقة في السوق الفلسطيني وبمركز مالي متين ومقاييس فائضة وقوية في مؤشرات السلامة العامة، كما ويوفر خدماته على نطاق واسع من التغطية الجغرافية من خلال شبكة فروع ومكاتب وصرافات آلية موزعة في معظم المناطق الفلسطينية. بالإضافة إلى ان بنك الإستثمار الفلسطيني هو البنك الفلسطيني الوحيد الذي لديه تفرع اقليمي خارجي يمارس الاعمال المالية والمصرفية من خلاله في مملكة البحرين الشقيقة ويفخر البنك بعلاقاته المميزة مع عملائه ومستوى الرضا عن خدماته المقدمة ويساهم بفعالية في التنمية الاقتصادية ودوره في اعادة توزيع الاموال الكفوءة في الاقتصاد الوطني.



أعضاء مجلس إدارة البنك كما في 2019/12/31

السيد/ عبد العزيز أبوديه رئيس مجلس الإدارة

- ماجستير إدارة دولية
- شغل عدة مناصب مصرفية في لندن وقبرص
- عضو جمعية المصارف البريطانية - لندن
- أحد مؤسسي البنك عام 1994

السيد/ خليل أنيس نصر نائب رئيس المجلس

- ماجستير إدارة أعمال / تمويل
- مصرفي شغل العديد من المناصب القيادية في مصارف دولية
- واردة منها بنك تشيس منهاتن، وبنك سوسيتيه جنرال وبنك الاردن والبنك الاهلي والبنك الاستثماري في الاردن وفلسطين ولبنان وقبرص
- كذلك شغل منصب رئيس مجلس ادارة مركز الايداع للاوراق المالية التابع لهيئة الاوراق المالية في الاردن وعضوية مجالس إدارة شركات صناعة الادوية و التطوير العقاري و النقل

الدكتور عدنان علي ستيتية ممثل شركة A.Y Consultant

- دكتوراه في الاقتصاد وإدارة الأعمال
- مدير تنفيذي وأمين سر مجلس إدارة شركة السلام للاستثمار
- محكم دولي في مركز قطر الدولي للتحكيم والتوفيق
- عضو مجلس إدارة شركات في عدة دول
- محاضر في جامعة قطر



أعضاء مجلس إدارة البنك كما في 2019/12/31

- بكالوريوس اقتصاد من جامعة اسكس Essex في بريطانيا
- ماجستير في الإدارة الدولية لشؤون الاستثمار والتمويل من جامعة لوفان الكاثوليكية في بلجيكا Univerdite Caholique du Louvain
- خبرة واسعة على مدى ثلاث عقود في بريطانيا في المصرفية الاستثمارية والأسواق المالية الدولية
- خبرة واسعة في مجال الاستشارات الاستثمارية للمؤسسات والشركات العائلية

السيد / سامي اسماعيل السيد
(عضو مجلس الإدارة)

- بكالوريوس صيدلة
- رجل اعمال
- عمل محاضراً في جامعة الرياض

السيد / جميل محمد المعطي
ممثل شركة البزن للاستثمارات
المالية والعقارية

- بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية
- مالك ورئيس مجلس إدارة شركة التنمية للأوراق المالية
- نقيب أصحاب شركات الخدمات المالية.
- عضو مجلس إدارة بورصة عمان، شركة مصفاة البترول الأردنية، شركة الحديد والصلب الأردنية.
- سابقاً:
- مؤسس وعضو مجلس إدارة لعدد من الشركات المساهمة العامة والبنوك.
- عضو مجلس إدارة مركز إيداع الأوراق المالية.
- رئيس مجلس إدارة جمعية وسطاء سوق عمان المالي.

السيد/ وليد يعقوب محمود النجار
(عضو مجلس الإدارة)



أعضاء مجلس إدارة البنك كما في 2019/12/31



- بكالوريوس مالية -
- عمل شريك في PWC دبي
- عمل شريك في ارنست ويونغ دبي -
- عمل مدير تنفيذي في شركة VTEL دبي
- عمل مدير اقليمي لبنك القاهرة عمان/فلسطين ومساعد نائب -
- مدير سيتي بنك لندن

السيد/ يوسف صلاح حافظ بازيان
(عضو مجلس الادارة)



- - دكتوراه في الاقتصاد من جامعة University of Economic Sciences "Bruno Leuschner"
- - خبير اقتصادي واستاذ دراسات عليا في جامعة النجاح.
- - شغل العديد من المراكز الاقتصادية والاكاديمية بفلسطين والاردن.

الدكتور طارق الحاج
ممثل هيئة التقاعد الفلسطينية



- - ماجستير في تحليل الانظمة الادارية
- - الرئيس التنفيذي لشركة ويندسور
- - خبرات متعددة في مجال الاستثمارات

السيد حنا نقولا ابوعيطه
ممثل شركة
Uni Brother Limited



أعضاء مجلس إدارة البنك كما في 2019/12/31

٢٢ • ماجستير في العلوم المالية والمصرفية الدولية من جامعة كاس في بريطانيا

• عضو جمعية المصرفيين العرب - لندن

• عمل في القطاع المصرفي في لندن

السيد: يزن عبد العزيز
(عضو مجلس الإدارة)

٢٢ • ماجستير في التمويل والإدارة من جامعة كرانفيلد في المملكة المتحدة، والماجستير في إدارة الأعمال من ماستريخت في هولندا، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الصناعية من الجامعة الأردنية.
• يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة فلسطين لتوليد الطاقة، وعضو مجلس إدارة في مجموعة الاتصالات الفلسطينية، وعضوية مجلس إدارة في عدد من المؤسسات الخدمية والمالية والاستثمارية الفلسطينية.

السيد: باسم عبد الحليم
(عضو مجلس الإدارة)



الإدارة التنفيذية العليا للبنك كما في 2019/12/31

السيد/ سميح صبيح -المدير العام، ماجستير في المحاسبة.
السيد/ فوزي الجوهري - نائب المدير العام، بكالوريوس ادارة اعمال .
السيد/ صلاح الدين فارس - مساعد المدير العام , بكالوريوس نظم معلومات.
السيد/ برهان حماد - مدير المخاطر، ماجستير اقتصاد وعلوم مالية ومصرفية.
السيد/ سامي الأغبر - مدير التدقيق الداخلي، بكالوريوس محاسبة.
السيد/ لطفي خصيب - مدير المحاسبة المركزية، بكالوريوس محاسبة.
السيد/فراس عناية - مدير التسهيلات، ماجستير ادارة اعمال.
السيد/ خليل ناصر - مدير العلاقات العامة والتسويق والمساهمين، بكالوريوس ادارة مالية.
السيد/عصام ابو العافية - مدير الأمثال، بكالوريوس محاسبة.
السيد/ أشرف حسونة - مدير الخزينة، بكالوريوس علوم مالية ومصرفية.
السيدة/ تمارا سلامة - مدير الموارد البشرية، ماجستير ادارة اعمال .
السيد/ محمود الزبن - مدير العمليات المركزية، بكالوريوس إدارة أعمال .

المستشارون كما في 2019/12/31

■ مدقق الحسابات الخارجي للبنك

السادة
برايس ووتر هاوس كوبرز/فلسطين

■ المستشار القانوني

المحامون
الأستاذ حسام الدين الأتيرة
الأستاذ مالك العوري
الأستاذ شرحبيل الزعيم



بنك الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT BANK

الرؤيا الرسالة والقيم

رؤيتنا

أن نكون مصرفاً عصرياً متطوراً يقدم خدمات مصرفية متميزة بكفاءة عالية وقادراً على الوصول الى العملاء بطرق كفؤة وفعالة داخل فلسطين وخارجها.

رسالتنا

تقديم حلول مصرفية شاملة ومنافسة لكافة القطاعات تضيف قيمة جوهرية لعملائنا، تساهم في تطورهم وتلبي طموحاتهم، ونعمل معهم بمفهوم الشراكة للوصول الى اعلى نجاحاتهم، ونساهم بفعالية في جهود التنمية الاقتصادية.

قيمنا

الالتزام بأعلى معايير جودة الخدمات المقدمة بما يكفل العدالة، المصداقية، الشفافية والتميز في خدمة العملاء واستدامة العلاقة معهم.





الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك

الخدمات والمنتجات المصرفية

- فتح جميع انواع الحسابات الجارية والتوفير.
- قبول جميع انواع الودائع بمختلف العملات.
- القرض الشخصي.
- الجاري مدين دوار.
- قروض السيارات.
- القروض السكنية.
- الجاري مدين التجاري.
- القروض التجارية.
- تمويل الصادرات.
- تمويل المشاريع.
- تمويل المقاولين.
- تمويل الصناعات.
- تمويل الاستثمارات العقارية.
- تمويل كافة المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم. (SME'S)
- اصدار البطاقات الائتمانية .
- اصدار بطاقات الخصم الدولية.
- خدمة الصراف الآلي.
- خدمة تسديد فواتير الهواتف والكهرباء والمياه.
- خدمة الحوالات العالمية السريعة Western Union
- خدمة إستثمار أون لاین (الخدمات البنكية الإلكترونية وخدمة الموبايل البنكي وخدمة الرسائل القصيرة SMS)
- خدمات كبار العملاء Prestigio
- خدمة الدفع من خلال المحفظة الالكترونية "Cash Cab"

خدمات الخزينة والاستثمار

- الاستثمار بالأوراق المتداولة في اسواق المال العالمية بما فيها السوق المالي الفلسطيني.
- ادارة المحافظ الاستثمارية.
- شراء وبيع السندات والاسهم والوساطة المالية من خلال الشركة العالمية للأوراق المالية المملوكة للبنك.
- شراء وبيع العملات الاجنبية.
- التداول بالعقود الاجلة للعملات الاجنبية.

الخدمات التجارية

- فتح الاعتمادات المستندية.
- اصدار الكفالات البنكية بأنواعها.
- تنفيذ الحوالات بكافة انواعها المحلية والخارجية.
- تسديد بوالص التحصيل.



كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة المساهمين الكرام
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي الخامس والعشرين، متضمناً مركز البنك المالي ونتائجه وإنجازاته خلال العام المنتهي في 2019/12/31، والذي تم إعداده وفق متطلبات الإفصاح والالتزام بقواعد الحاکمية المؤسسية.

لقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنسبة 1.2% مقارنة مع العام 2018، وحافظ الاقتصاد الفلسطيني على نسبة النمو للعام السابق بالرغم من الأزمة المالية التي شهدت تعقيدات في مصادر الدخل للسلطة الوطنية الفلسطينية، واستمرار تراجع المنح والمساعدات الخارجية. ونتيجة لذلك تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول والثاني من 2019، ليسجل ارتفاعاً طفيفاً في الربع الثالث وزيادة ملحوظة بنسبة 3.6% في الربع الرابع، في حين تحسنت وتيرة نمو الأنشطة الاقتصادية الرئيسية. هذا ومن المتوقع أن نشهد تباطؤاً في نمو الناتج المحلي خلال العام 2020.

أما النمو العالمي، فقد تراجع إلى 2.4% في عام 2019 في ظل ضعف التجارة والاستثمار، وهي أدنى نسبة منذ الأزمة الاقتصادية العالمية قبل عشر سنوات. وقد أثر ارتفاع الحواجز التجارية على مستوى الأعمال والنشاط على الصعيد العالمي، وجاء المزيد من الضغوط بسبب نقاط الضعف الخاصة ببلدان الأسواق الناشئة الكبيرة. وكان البنك الدولي قد أشار إلى توقعات ارتفاع النمو إلى 2.5% عام 2020 وبقاءه بنسبة 2.4% في الشرق الأوسط، مع الزيادة في الاستثمار والتحسين في بيئة الأعمال. لكن هذه التوقعات ستختلف نتيجة للركود الاقتصادي الذي يعصف بشتى القطاعات في العالم.

المساهمون الكرام،

لقد أنهى البنك عامه الخامس والعشرين واحتفل بيويله الفضي بفخر واعتزاز، مواصلاً مسيرته بثبات ومعزراً مكانته في القطاع المصرفي الفلسطيني، كأول بنك وطني يحصل على ترخيص لمزاولة الأعمال المصرفية في فلسطين بعد اتفاقية السلام عام 1994، وأول بنك ينشئ فرعاً له في الخارج، في مملكة البحرين الشقيقة. وقد تابع البنك بثقة تنفيذ خطته الإستراتيجية والتي تهدف إلى تحقيق نمو مضطرد في أعماله وتطوير عمليات البنك المختلفة مع الحفاظ والتركيز على جودة الأصول ومؤشرات السلامة العامة والاستدامة، مما مكن البنك من تحقيق نسب نمو ومؤشرات إيجابية جيدة بالرغم مما شهده الاقتصاد الفلسطيني من تحديات خلال العام المنصرم، 2019 وتقديراً لتميزه فقد حصل البنك التميز والانجاز المصرفي من اتحاد المصارف العربية كونه المصرف الأقوى من حيث تشجيع الاستثمار في فلسطين .

وبالمقارنة مع العام السابق، فقد حقق البنك خلال العام 2019 نمواً ملفتاً بنسبة 20% في ودائع العملاء ، كما وحقق البنك نمو جيداً في حجم الميزانية بنسبة 10.4% ، كذلك ارتفع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 3.64% ، وسجل رأس المال المدفوع ارتفاعاً بنسبة 4% ونمت حقوق الملكية بنسبة 2.2% أيضاً. أما في نشاط الدخل فقد نما الدخل التشغيلي بنسبة 12.2% مما مكن البنك من تحقيق نمواً بنسبة 5.4% في صافي الأرباح بعد الضريبة .

وقد أستمر البنك في نشاطه الريادي وسعيه الدائم لمواكبة التطورات التكنولوجية بالخدمات المصرفية وتعزيز منافذ الوصول ، ففي مجال تطوير الخدمات والمنتجات والحلول الالكترونية ونظم الدفع لتعزيز الميزات التنافسية، فقد أطلق أول تطبيق للمحفظة الالكترونية في فلسطين بالإضافة الى اطلاق خدمة الموبايل البنكي ونظام فتح الحسابات الكترونيا عن بعد، وأطلق البنك ايضا منتجات مصرفية منافسة في قطاع الافراد لاقت نجاحاً جيداً اضافة الى تعزيز منتجات قطاع المشاريع الصغيرة ، وضمن سعي البنك الدائم لتوسيع قاعدة عملائه، فقد افتتح تفرعات جديدة في طولكرم ونابلس وبيت عور، وسيستمر في تطوير منافذ الوصول وشبكة التفرعات، باستهداف المناطق غير المنتشر بها خدمات مصرفية وخدمة المحفظة الالكترونية.

المساهمون الكرام،

في الظروف الراهنة الاستثنائية التي يمر بها العالم بسبب تفشي وباء 'كورونا' فإن إدارة البنك تولي قصارى جهدها للمحافظة على أمن وسلامة موظفيها والمثابرة على أعمال وخدمات البنك بشكل مريح وآمن لعملائه. كذلك فإن الإدارة تطور الاستراتيجيات وخطط العمل للتعامل مع الأضرار والمستجدات التي يسببها انتشار الوباء وتأثيره على الاقتصاد الوطني والعالمي، ونحن واثقون بقدرتنا على اجتياز هذه المرحلة من خلال استراتيجية التخطيط والعمل التي نطورها ونحدثها باستمرار ومن خلال دعمكم وثقتكم الكريمة. وفي الختام أتقدم للمساهمين الكرام بالامتنان العميق على جهودكم المساندة في هذه الفترة، ونعاهدكم أن نضاعف جهودنا من أجل استدامة البنك واجتياز هذه المرحلة وتحقيق الاهداف المرسومة. كما اتقدم بالشكر والتقدير والاحترام لعملائنا على ثقتهم الغالية بالمؤسسة، والشكر ايضا للمؤسسات الرقابية الفلسطينية وفي مقدمتها سلطة النقد الفلسطينية على جهودهم المبذولة ورعايتهم المستمرة بهدف الرقي بالقطاع المالي والمصرفي بفلسطين.

واتقدم بالشكر الموصول لجميع الموظفين والمسؤولين التنفيذيين في البنك على جهودهم المخلصة على كافة الصعد والمستويات، وعلى تفهمهم وتعاونهم في العمل معاً من أجل إنجاح مسيرة البنك في هذه الظروف. نسأل الله عز وجل أن تنتهي الأزمة قريباً ويزول هذا العناء عن شعبنا ووطننا الحبيب وشعوب العالم كافة.

**والله ولي التوفيق،،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،**

**عبد العزيز ابو دية
رئيس مجلس الادارة**

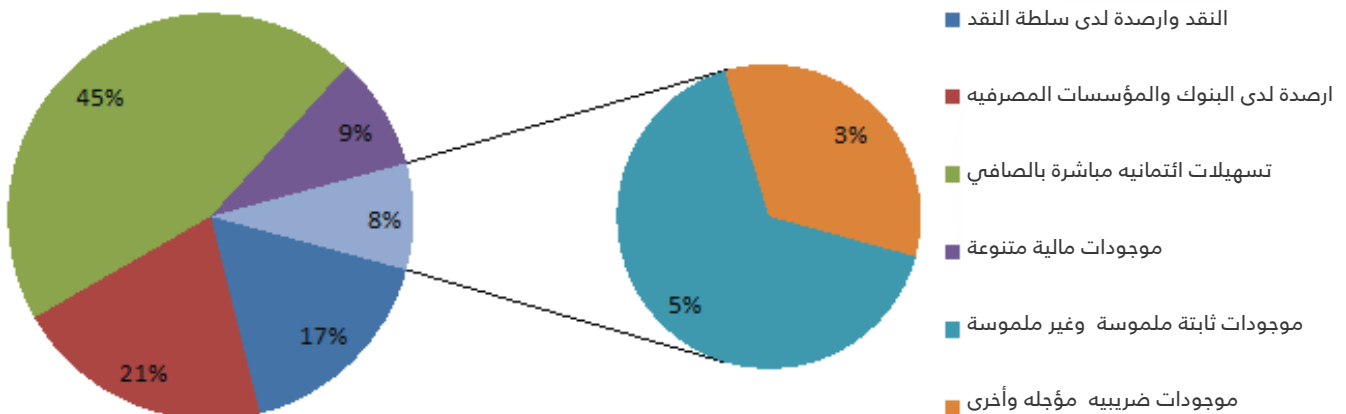
تحليل المركز المالي ونتائج أعمال العام 2019

تعمل إدارة البنك باستمرار على تنمية حقوق المساهمين والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الآمن، وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة، وتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية ذات الآجال المختلفة والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفعالية تمثلت في دعم المركز المالي، والمحافظة على نمو القوة الإيرادية للبنك.

الأهمية النسبية لعناصر المركز المالي للبنك

الأهمية النسبية		مليون دولار		
2019	2018	2019	2018	الموجودات
17%	19%	84.589	87.15	النقد وارصدة لدى سلطة النقد
21%	18%	103.479	82.00	ارصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية
44%	48%	226.030	218.083	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
9%	7%	45.303	32.58	موجودات مالية متنوعة
6%	6%	28.078	26.16	موجودات ثابتة ملموسة وغير ملموسة
3%	2%	14.425	8.83	موجودات ضريبية مؤجله وأخرى
100%	100%	501.904	454.812	مجموع الموجودات

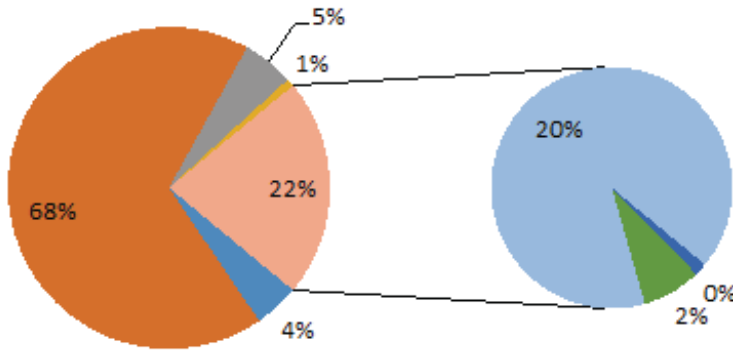
الموجودات





الأهمية النسبية		مليون دولار		
2019	2018	2019	2018	المطلوبات وحقوق الملكية
%5	%10	22.763	43.351	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
%67	%62	339.070	282.690	ودائع العملاء
%5	%5	25.841	21.869	تأمينات نقدية
%1	%1	3.963	3.110	مخصصات متنوعة
%0	%0	1.868	0.000	مخصصات إجارية
%2	%1	8.698	6.247	مطلوبات أخرى
%20	%21	99.701	97.545	حقوق الملكية
%100	%100	501.904	454.812	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

المطلوبات وحقوق الملكية





التسهيلات الائتمانية المباشرة

عملت إدارة البنك خلال العام 2019 على تنمية المحفظة الائتمانية للبنك باتباع سياسة ائتمانية متوازنة وحذرة وذلك بإشراف اللجان الائتمانية المتخصصة، في ضوء التغير في أسعار الفوائد والعائد المتوقع على التسهيلات، وبعد دراسة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان وجودة المحفظة الائتمانية، وقد بذل البنك الجهد الحثيث لتحقيق القروض المستحقة. وانخفضت أيضاً نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات عن نفس المستوى في السنة الماضية وبقيت ضمن النسبة المعيارية. واستمر تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وقطاع الأفراد إلى جانب الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والقطاع العام، بهدف الاستمرار في توزيع المخاطر وإدارة الأموال المتاحة بفعالية وكفاءة.

مخصص تدني التسهيلات المباشرة

تتبع إدارة البنك سياسة واضحة في التحوط لأية خسارة متوقعة، فمخصص تدني الديون المشكوك في تحصيلها يؤخذ بشكل إفرادي لكل دين وعلى المحفظة بشكل عام وحسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية والسلطة النقدية وتوصيات المدققين الخارجيين لحسابات البنك، وتعزيزاً للمركز المالي، وقد بلغت نسبة تغطية مخصص التدني على أساس العميل الواحد لمحفظة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة وقبل قبول الضمانات 23.9% لسنة 2019 مقابل 23.75% لسنة 2018، وبلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل تسهيلات ائتمانية 168.50 مليون دولار لسنة 2019 مقابل 152.89 مليون دولار في سنة 2018.



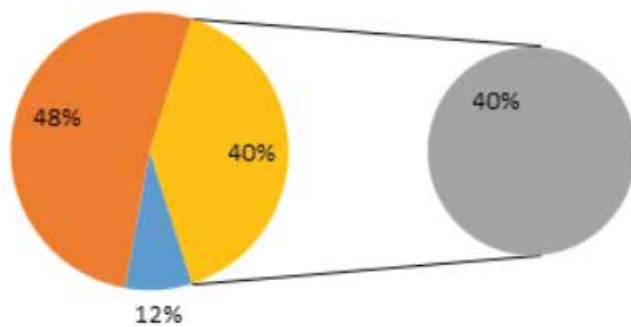
محفظة الموجودات المالية

بلغ رصيد محفظة الموجودات المالية مبلغ 45.30 مليون دولار سنة 2019 مقارنة مع 32.58 مليون دولار سنة 2018 بزيادة قدرها 12.72 مليون دولار وبما نسبته 39.03%، وذلك في ضوء الرؤية المستقبلية لواقع عناصر الموجودات المالية المستثمر بها .

عناصر الموجودات المالية المتنوعة

الأهمية النسبية		مليون دولار		
2019	2018	2019	2018	
%12.34	%23.05	5.590	7.511	موجودات ماليه من خلال قائمة الدخل
%47.57	%5.01	21.550	1.631	موجودات ماليه بالقيمة العادله من خلال الدخل الشامل
%40.09	%71.94	18.163	23.442	موجودات ماليه بالكلفه المطفأة
%100	%100	45.303	32.584	المجموع

عناصر المجموعات المالية المتنوعة



- موجودات ماليه من خلال قائمة الدخل
- موجودات ماليه بالقيمة العادله من خلال الدخل الشامل
- موجودات ماليه بالكلفه المطفأة

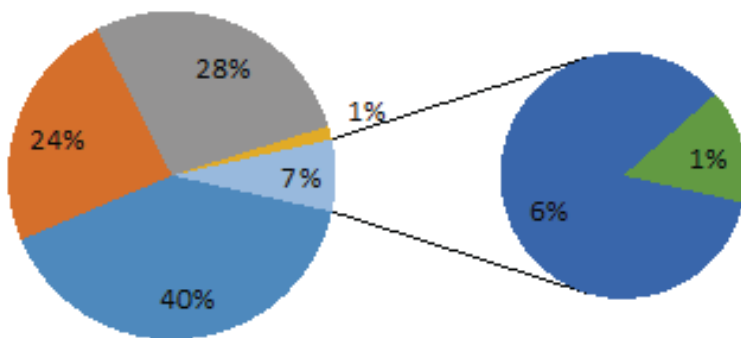
ودائع العملاء

تسعى إدارة البنك باستمرار على استقطاب الودائع بكافة مكوناتها من توفير ولأجل وجارية تحت الطلب، وقد نمت الودائع خلال العام 2019 بما نسبته 19.82 % عما كانت عليه خلال عام 2018:

مكونات ودائع العملاء والتأمينات النقدية

الأهمية النسبية		مليون دولار		
2019	2018	2019	2018	
%40.05	%39.00	146.142	118.769	حسابات جارية وتحت الطلب
%23.87	%25.79	87.131	78.558	ودائع لأجل وخاضعة لاشعار
%27.65	%26.62	100.924	81.065	حسابات التوفير
%1.34	%1.41	4.873	4.298	حسابات المدينة- الدائنة مؤقتا
%6.02	%5.90	21.951	17.985	تأمينات نقدية مقابل تسهيلات مباشرة
%1.07	%1.28	3.891	3.883	تأمينات نقدية مقابل تسهيلات غير مباشرة
%100	%100	364.912	304.558	مجموع الودائع

ودائع العملاء والتأمينات النقدية



حسابات جارية وتحت الطلب

ودائع لأجل وخاضعة لاشعار

حسابات التوفير

حسابات المدينة- الدائنة مؤقتا

تأمينات نقدية مقابل تسهيلات غير مباشرة



حقوق الملكية – مساهمي الشركة

- استناداً لقرارات الهيئة العامة للمساهمين في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 2019/4/23 فقد تقرر:
- رسملة مبلغ (3) مليون دولار من الأرباح المدورة وتوزيعها على المساهمين كلاً بمقدار مساهمته في رأس المال كأسهم منحة مجانية وبحيث أصبح رأس المال المدفوع (78) مليون دولار أمريكي.

كفاية رأس المال

بلغت نسبة كفاية رأس المال 33.88% سنة 2019 مقابل 28.96% سنة 2018 وهي من النسب العالية وأعلى من المعدلات المقررة من السلطة النقدية الرقابية والبالغة 12%، وكذلك أعلى من معدلات لجنة بازل (بنك التسويات الدولية) والبالغة 8%، وبلغت نسبة رأس المال التنظيمي إلى الموجودات المرجحة والخطرة 32.09% في العام 2019 مقارنة مع 27.37% في العام 2018.

نتائج أعمال البنك

بلغ صافي الأرباح قبل الضريبة 6.123 مليون دولار سنة 2019 مقابل 5.87 مليون دولار سنة 2018 بنسبة زيادة مقدارها 4.31%، وبعد اقتطاع مصروف الضريبة أصبح صافي الربح 4.52 مليون دولار لسنة 2019 مقابل 4.289 مليون دولار سنة 2018 وبنسبة زيادة مقدارها 5.39%.

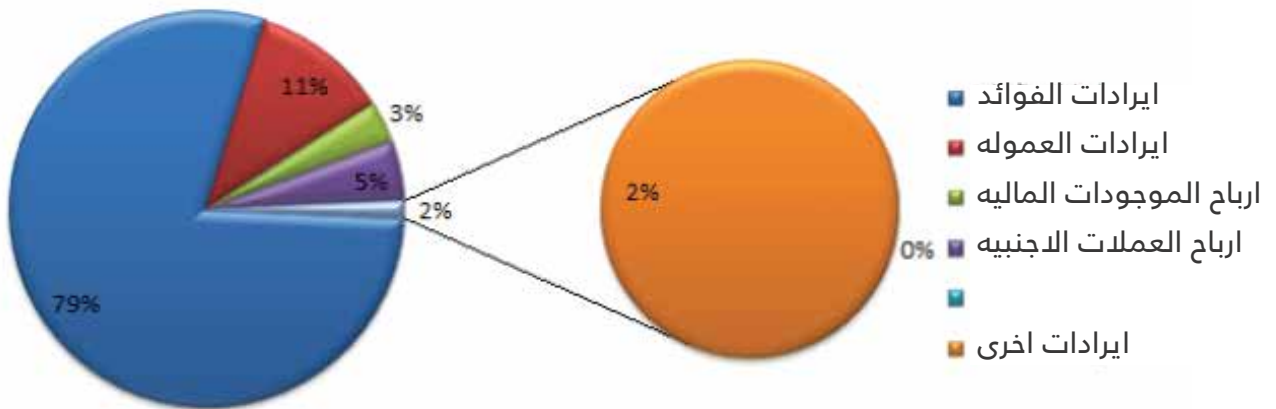
الأرباح الصافية قبل الضرائب وبعدها

بالمليون دولار			
نسبة التغيير	2019	2018	
%4.31	6.123	5.870	صافي الأرباح قبل الضريبة
%1.32	(1.603)	(1.581)	مصاريف الضرائب
%5.39	4.520	4.289	الأرباح الصافية بعد الضريبة

إجمالي الإيرادات المتحققة وأهميتها النسبية

الأهمية النسبية		بالمليون دولار		
2019	2018	2019	2018	
79.16%	82.91%	18.770	17.470	إيرادات الفوائد
11.21%	11.78%	2.658	2.482	إيرادات العمولة
3.35%	(0.89%)	0.795	(0.188)	أرباح الموجودات الماليه
4.90%	4.77%	1.163	1.005	أرباح العملات الاجنبيه
1.38%	1.43%	0.325	0.301	إيرادات اخرى
100%	100%	23.711	21.070	المجموع

توزيع الإيرادات



المصروفات والمخصصات

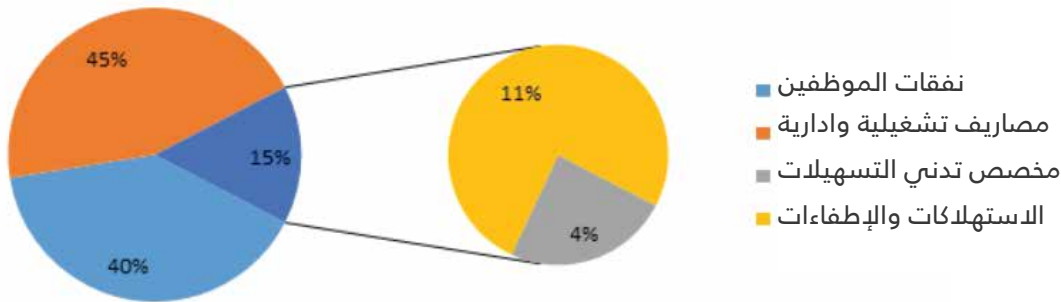
بلغ إجمالي المصروفات والمخصصات 17.588 مليون دولار سنة 2019 مقابل 15.199 مليون دولار سنة 2018 وذلك بارتفاع مقداره 2.389 مليون دولار وبما نسبته 15.72% وذلك نتيجة لزيادة في الاستهلاكات والمخصصات والمصاريف المتنوعة المختلفة.



المصاريف والمخصصات والأهمية النسبية

الأهمية النسبية		بالمليون دولار		
2019	2018	2019	2018	
%39.88	%44.27	7.014	6.728	نفقات الموظفين
%44.90	%42.60	7.897	6.474	مصاريف تشغيلية وإدارية
%3.72	%3.63	0.653	0.554	مخصص تدني التسهيلات
%11.50	%9.50	2.023	1.443	الاستهلاك والإطفاءات
%100	%100	17.587	15.199	المجموع

توزيع المصاريف



أهم النسب المالية للعام 2019 مقارنة مع العام 2018

2019	2018	
%4.53	%4.40	العائد على حقوق الملكية
%5.80	%5.72	العائد على رأس المال
%0.90	%0.94	العائد على الأصول
%61.94	%71.61	التسهيلات إلى الودائع
%45.03	%47.95	التسهيلات إلى الأصول
%19.86	%21.45	مجموع حقوق الملكية إلى الموجودات
%5.80	%5.72	الحصة الأساسية للسهم من ربح السنة



الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي وإدارة المخاطر والامتثال (الالتزام بالتشريعات)

يبدل مجلس الإدارة جهوده في تدعيم أنظمة الرقابة والضبط الداخلي في البنك من خلال الكادر الوظيفي لدائرة التدقيق الداخلي ودوائر الرقابة الأخرى لقياس مدى التزام الوحدات التنفيذية المختلفة بالتشريعات النازمة للعمليات المصرفية بشكل يضمن التقيّد بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات الإدارية. وفي هذا السياق فإنه يتم إجراء عمليات التدقيق والجرد الدوري من قبل دائرة التدقيق الداخلي المستقلة والتي تتبع للجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عن المجلس لحسابات وموجودات البنك للوقوف على دقة البيانات المالية وكفاءة العمليات التشغيلية وتوافقها وتمشيها مع الانظمة والتشريعات السارية التي تحكمها وذلك للمحافظة على اصول وممتلكات البنك من خلال المتابعات اليومية لدائرة مراقبة الإمتثال والإلتزام والتي تتبع للجنة المراجعة والتدقيق بالإضافة الى المراجعة الدورية من قبل المدقق الخارجي بهدف الوصول بالمؤسسة الى درجة عالية من الإلتزام بالقوانين والتشريعات والضوابط الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية واجهزة الدولة والمؤسسات الدولية خاصة مجموعة العمل المالي ولجنة بازل وقياس مخاطر عمليات البنك من خلال دائرة ادارة المخاطر المؤسسة في البنك وفقاً لمتطلبات سلطة النقد والتي تتبع للجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس وتطبق منهجية عمل تقوم على متطلبات لجنة بازل وسلطة النقد ويتم إعداد التقارير والمذكرات بشكل دوري للإدارة بنتائج المخاطر والمتابعة الدورية لها، كما يتم تضمين التقرير السنوي بياناً حول كفاية انظمة الرقابة الداخلية وبمعلومات عن عمليات ادارة المخاطر.

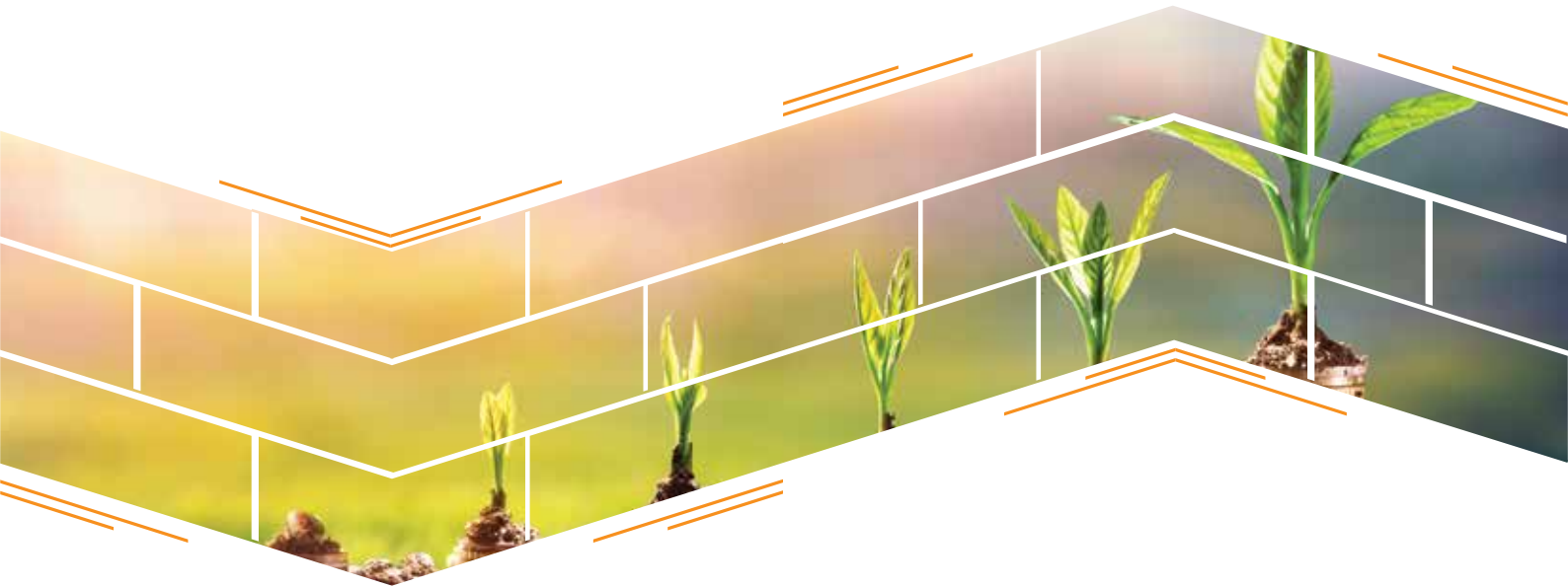
يعتمد مجلس الإدارة بحكم مسؤولياته الاطار العام للرقابة الداخلية وعلى توافر اجراءات فاعلة لوصول المعلومات الكافية لمتخذي القرار وعلى مختلف المستويات بما يشمل معلومات عن قياس المخاطر المختلفة، وبما يكفل ايضاً استقلالية الدوائر الرقابية العاملة في البنك.



● التدقيق الداخلي

يقوم مجلس الادارة بتعزيز دور دائرة التدقيق الداخلي كونها الجهة الرقابية التي تساعد في تحديد مدى كفاءة انظمة الرقابة واطافة قيمة لها من خلال:

- تعزيز استقلالية دور دائرة التدقيق الداخلي من خلال تبعيتها للجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة وتقوم بتقييم اداء الدائرة والعاملين فيها دورياً.
- اعتماد ميثاق التدقيق الداخلي الذي يحدد مهام ومسؤوليات وصلاحيات دائرة التدقيق الداخلي وخطة عمل الدائرة.
- رفع تقارير دورية عن اداء الدائرة ونتائج اعمالها وتوصياتها.
- تقوم لجنة المراجعة والتدقيق باعتماد خطة عمل دائرة التدقيق الداخلي المبينة على المخاطر (Risk Based Audit) .





ضمن استراتيجية أتمتة العمليات المصرفية، استخدم بنك الاستثمار الفلسطيني مؤخرًا تحليلات التدقيق وبرنامج إدارة المراجعة (ACL) HighBond لأتمتة عمليات التقييم الذاتي للضوابط وتقييمات المخاطر. حيث طبقت دائرة التدقيق الداخلي بنجاح تحليلات البيانات المالية والتشغيلية، وتعزيز الضوابط التشغيلية وتعزيز الثقة في أنشطة التحقق من الامتثال الحيوية. يوفر البرنامج أيضًا كفاءة في إعداد تقارير التدقيق الداخلي وتنفيذ إستراتيجية واسعة للمراقبة وتحليل البيانات. إن تحليل البيانات من خلال البرنامج يجعل من السهل على المدققين تخطيط عمليات التدقيق الميدانية. تجدر الإشارة إلى أن موقع (ACL) HighBond قد تم تصنيفه من قبل شركة رائدة في مجال التحليل الصناعي، وهي شركة (Gartner Inc). في الربع الثالث من منافسي التحديات من "Magic Quadrant" للإدارة المتكاملة للمخاطر.

● إدارة المخاطر

يتبع البنك سياسات ومنهجيات عمل معتمدة لإدارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية واضحة ومحددة وفقاً لمتطلبات سلطة النقد ومعايير بازل، وتقوم دائرة المخاطر بمراقبة وضبط المخاطر المختلفة وتحليلها للتعرف المبكر على طبيعة المخاطر المتوقعة ورفعها بموجب تقارير لمجلس إدارة البنك من خلال لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس. ويتم تعزيز دور الدوائر المساندة (الرقابة على الائتمان والمتابعة والتحصيل) بما يضمن المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية لتجنب أي مخاطر قد تعرض نتائج أعمال البنك إلى خسائر إضافية لاستخراج تقارير تخص المخاطر من برنامج المخاطر الذي تم توريده للبنك للمساعدة في تقييم المخاطر وقياس وتحديد متطلبات الحد الأدنى من رأس المال لمقابلتها



وتعمل ادارة المخاطر ضمن الاطار العام التالي:

- اعتماد منهجية ادارة مخاطر تقوم على تحديد افضل الاساليب والطرق للتعامل مع المخاطر الداخلية والخارجية المحتملة وفقاً لأهداف محددة وواضحة.
- اعتماد سياسة ادارة المخاطر من قبل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة بما يضمن تحليلاً لكافة المخاطر التي يتعرض لها البنك (مخاطر ائتمان، مخاطر سوق، مخاطر سيولة، ومخاطر تشغيلية وأية مخاطر أخرى).
- مراجعة السياسة بشكل دوري وتقييم مدى الالتزام في تطبيقها.
- عرض نتائج اعمال لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة على المجلس بالاضافة الى توصياتها بخصوص النشاطات المختلفة.
- استخدام برنامج آلي لقياس أثر المخاطر الائتمانية والتشغيلية وتوفير أسس التحليل المناسبة لأثار المخاطر وتأثيرها على قاعدة رأس مال البنك ومعدل كفايته.

كما تم تحديث سجل المخاطر لتوثيق المخاطر التي يواجهها البنك بهدف الرجوع اليها وتحديد أية خسائر محتملة واعداد خطط للتحوط من حدوثها بالاضافة الى خطط للحد من تأثيرها على نتائج اعمال البنك.

ويتم التنسيق مع دوائر الرقابة الداخلية الأخرى بالبنك (التدقيق الداخلي والامتثال) لتحديد تلك المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وسبل الحد من تأثيرها على مجمل عمليات البنك .



● منهجيات وعملية ادارة المخاطر

تعتمد منهجيات ادارة المخاطر على متطلبات سلطة النقد وتعليمات بازل بهذا الخصوص، حيث تم اعتماد سياسة ادارة المخاطر والعمل على تطبيق منهجيات ادارة المخاطر من خلال تطبيق برنامج آلي لإدارة وقياس المخاطر (LOXON) كما تقوم دائرة المخاطر حالياً بأعداد تقرير ICCAP للتعرف على أثر المخاطر المتنوعة على نسبة كفاية رأس المال ومتطلبات الحد الأدنى من رأس المال، كما يتم اعداد تقرير فحص الجهد من خلال تطبيق عدد من السيناريوهات المبنية على عدد من المتغيرات لقياس أثر تطبيق هذه السيناريوهات على نسبة كفاية رأس مال البنك.

● دائرة الامتثال ومكافحة غسل الأموال

انطلاقاً من تطلعات مجلس إدارة البنك وانسجماً مع متطلبات تعليمات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة يتوفر في الهيكل التنظيمي للبنك دائرة الامتثال والحوكمة ووحدة مختصة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب تتمتع بالاستقلالية وتتبع للجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة تقوم بدور اشرافي ورقابي للتأكد من قيام كافة العاملين في البنك باتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة لتطبيق متطلبات التشريعات التي تنظم عمل البنك.

وتعتمد دائرة الامتثال والحوكمة في اعمالها على سياسات ومنهجيات معتمدة من مجلس الإدارة تتناغم مع خلق ثقافة لدى العاملين بالبنك للالتزام باجراءات العمل وتعليمات الجهات الرقابية تتصف بالشمولية لكافة مجالات العمل بالبنك ويتلخص الاطار العام لعمل الدائرة بما يلي:





- خطة عمل وسياسات واجراءات للدائرة محدثة باستمرار.
- توفير ميثاق لدائرة الامتثال معتمد من مجلس إدارة البنك ويعمم على كل الموظفين.
- متابعة المراسلات الواردة للبنك من الجهات الرقابية.
- مراجعة التعليمات والتعاميم الصادرة عن الجهات الرقابية والتأكد من توفر سياسات واجراءات عمل تغطي متطلبات تنفيذها والتقييد بها واجراء التعديلات اللازمة عليها بالتنسيق مع الاطراف المعنية.
- زيارة الفروع والمكاتب ومراكز العمل الأخرى للتأكد من إلتزامها بالتشريعات النافذة.
- دراسة شكاوي العملاء ومتابعة الاطراف المعنية لإيجاد الحلول المناسبة لها.
- التأكد من تنفيذ متطلبات بعض التشريعات الدولية خاصة قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (FATCA).
- رفع التقارير الدورية للجهات المعنية.
- مراجعة مدى إلتزام البنك بمحددات الحوكمة المنصوص عليها في دليل حوكمة البنوك ورفع التقارير للجنة المعنية حول أهم نقاط عدم الإلتزام ومتابعة تقيد المعنيين بها.
- تعزيز وعي موظفي البنك وتدريبهم في الجوانب التي تخص الامتثال.
- الاتصال والتواصل مع سلطة النقد ورفع التقارير لها حول نشاط الدائرة.
- المشاركة باللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية بصفة مراقب او استشاري.

تنتهج وحدة مكافحة غسل الاموال في اعمالها اجراءات عمل معتمدة تغطي متطلبات قانون مكافحة غسل الاموال المعمول به في فلسطين من خلال مراجعة الحركات المالية اليومية المنفذة على حسابات العملاء وتحضير التقارير المطلوبة والتبليغ عن الحركات المشتبه بها للجهات المختصة واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتطبيق سياسة اعرف عميلك.



● التدقيق الخارجي

تدقق عمليات وأنشطة البنك المالية والمصرفية من قبل مدقق خارجي معتمد من قبل الجهة الرقابية ويراعى ان لا يكون حاصلًا على أية تسهيلات ائتمانية مباشرة او غير مباشرة من البنك، يتم اختياره من قبل الهيئة العامة للمساهمين سنوياً ويرفع تقاريره لمجلس الإدارة والهيئة العامة للمساهمين والجهات الرقابية بنتائج ما توصل إليه من ملاحظات والتوصيات اللازمة لمعالجتها وعدم تكرارها مستقبلاً .

● مهام ومسؤوليات المدقق الخارجي

- تدقيق البيانات المالية الموحدة للبنك والشركات التابعة بما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية المحاسبة الدولية (IFRS)
- الالتزام بمتطلبات الإفصاح للبيانات المالية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والجهات الرقابية ذات العلاقة.
- الالتزام بقواعد السلوك المهني.
- التواصل مع لجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، بالإضافة الى الدوائر الرقابية في البنك بما يكفل انجاز مهامه.
- المشاركة في حضور اجتماعات الهيئة العامة السنوية للبنك.
- تزويد سلطة النقد الفلسطينية بنسخة عن التقرير المالي والرسالة الادارية، ورأيه حول مدى كفاية أنظمة الرقابة والضبط الداخلي ومدى كفاية المخصصات لمقابلة المخاطر المحتملة، اضافة للتحقق من عدالة البيانات التي اعطيت له خلال عملية التدقيق.

تطوير الفروع

تم خلال النصف الأول من العام 2019 افتتاح تفرعين جديدين ومباشرة العمل بهما في مدينة طولكرم ومدينة نابلس بالمنطقة الشرقية، كما عملت إدارة البنك التنفيذية في النصف الثاني من العام 2019 على اجراء التحضيرات اللازمة لافتتاح تفرع جديد في بلدة بيت عور غرب مدينة رام الله، وستتم مباشرة العمل به مطلع العام 2020، كما تمت اجراء الصيانة الدورية لمقار فروع ومكاتب البنك الأخرى وذلك حرصاً على المحافظة عليها وعلى مظهرها الداخلي والخارجي بالمستوى المطلوب واللائق أمام المتعاملين وبشكل يوفر كافة الخدمات والراحة للمتعاملين في أماكن تواجدهم والاستجابة لرغباتهم من خلال تقديم خدمات مصرفية شاملة ومميزة لهم تغطي جميع المناطق الفلسطينية الرئيسية.

وقد تم خلال العام متابعة تطوير وتعديل العديد من أدلة وأنظمة العمل والرقابة الداخلية لكي تغطي كافة أعمال وأنشطة الفروع والمكاتب المختلفة ودوائر الإدارة العامة لتفي بمتطلباتها وذلك بهدف رفع الكفاءة والفاعلية في أداء الخدمة وتحسين إنتاجية العمل في تفرعات البنك وإستغلال الطاقات والإمكانات البشرية الفاعلة والاستفادة من إمكانيات التكنولوجيا المتوفرة لدى مراكز العمل المختلفة بالبنك، وتحقيق وفورات في كلفة التشغيل بشكل عام .



التطوير التكنولوجي وأنظمة المعلومات

كان وما زال هدف دائرة أنظمة المعلومات منذ تأسيس البنك يتركز على تطوير الأنظمة العاملة بالبنك سواء كانت أنظمة بنكية رئيسية أو أنظمة مساندة اخذين بعين الاعتبار اتباع أعلى معايير الالتمة جنباً الى جنب مع أعلى معايير الامان العالمية سواء على مستوى حماية موجودات البنك من اجهزة وقواعد بيانات وأنظمة، مع التركيز على ابقاء جميع أنظمة البنك بعيدة عن اي اختراق داخلي او خارجي، ولهذا السبب كان على دوائر ووحدات تكنولوجيا المعلومات المضي قدماً في عملية التطوير الامن والفعال والذي يجعل البنك قادراً على المنافسة في تقديم افضل الخدمات على جميع المستويات سواء كانت خدمات الكترونية ضمن القنوات الالكترونية التنافسية او كانت على مستوى الأنظمة البنكية الداخلية التي توفر للمستخدم أنظمة وادوات متقدمة لتقديم الخدمات البنكية وفقاً لأعلى المستويات، وبهذا الصدد فقد تم انجاز عدة مشاريع خلال العام 2019 هي:





- **المضي قدما في تطوير النظام البنكي الرئيسي BANKS والذي يتضمن النسخ المحدث للنظام بما تحتويه من تطبيقات أمنية.**
- **تعزيز حماية شبكة البنك من مخاطر الاختراق الخارجي والداخلي، ويعتبر هذا الهدف من اهم اهداف الدائرة من اجل حماية انظمة وبيانات البنك، حيث قام البنك بادخال نظام امن وتشفير التطبيقات المختلفة والمسمى (Web Application Firewall (WAF.**
- **تطوير نظام ادارة الحسابات لعملاء البنك من الشركات والذي يتيح لعملاء البنك من الشركات العمل على ادارة حسابات الشركة بنفسه، من حيث فتح حسابات فرعية او تنفيذ حوالات داخلية وخارجية وكذلك تحويل رواتب موظفيهم بدون الحاجة لتدخل موظف خدمة العملاء في البنك.**
- **تعزيز امن شبكة الصرافات الالية بتنفيذ سلسلة من الاجراءات التي تكفل تقليل مخاطر سرقة الصرافات او اختراقها للحد الادنى من حيث تركيب اجهزة انذار وحماية والعديد من الاجراءات الاخرى.**
- **واخيرا، قام البنك بتطوير خدماته الالكترونية بإطلاق خدمة فريدة في فلسطين والعالم العربي بتشغيل خدمة الدفع الالكتروني من خلال نظام المحفظة الالكترونية والذي يمكن جمهور المتعاملين من عمليات الدفع وتحويل الاموال بطريقة الكترونية عبر تطبيقات الموبايل، وقد كان لبنك الاستثمار الفلسطيني السبق في ادخال تلك الخدمة للسوق المحلي باعتباره اول مؤسسة تقوم بتفعيل هذه الخدمة على مستوى فلسطين، وقد قام البنك بعقد اتفاقيات في الشهر الاول من اطلاق الخدمة مع التجار بما يزيد عن 500 تاجر على مستوى المحافظات لتفعيل الخدمة بما يسمى خدمة نقاط البيع الافتراضية.**





الموارد البشرية

إن العاملين في الجهاز الوظيفي بمختلف رتبهم الوظيفية من العناصر الرئيسية والأساسية للنجاح والتفوق والتميز الذي يحققه البنك ومن أجل المحافظة على هذا العنصر الذي يعتبر رأس مال بشري تعمل إدارة البنك باستمرار على تطوير مهارات وقدرات الموظفين من خلال إيفادهم لحضور الندوات والدورات التدريبية والبرامج المتخصصة اللازمة داخل فلسطين وخارجها المتعلقة بالنشاط المصرفي والاستثماري بشكل عام والمخاطر المصرفية والتحليل المالي والائتماني بشكل خاص إضافة للاطلاع والمعرفة على الجوانب القانونية التي تحكم العمليات المصرفية بأنواعها وذلك وفقاً لخطة موضوعة بهدف تمييز العاملين لتقديم أفضل خدمة للمتعاملين مع البنك ومواجهة المستجدات والتطورات في الصناعة المصرفية بوجه عام.

وقد عملت الإدارة خلال العام 2019 على رعاية جهاز البنك الوظيفي وفقاً للجهود المبذولة من كل موظف وتنظم الإدارة أيضاً العديد من النشاطات والبرامج الخاصة بالموظفين بهدف تعزيز الولاء والانتماء وذلك للقناعة التامة لديها بأن الجهاز الوظيفي في البنك هو من أهم الحلقات اللازمة لتحقيق التقدم والنجاح للبنك، هذا وقد أوفد 243 موظفاً لحضور دورات تدريبية خارج وداخل فلسطين في كافة التخصصات اللازمة للبنك خلال العام 2019.





وفيما يلي جدولاً بالدورات التدريبية التي حضرها موظفو البنك خلال العام 2019 :

العدد	اسم الدورة
1	bisan enterprise
1	certified compliance specialist preparation course
1	certified risk specialist preparation course
1	GOVERNANCE RISK AND COMPLIANCE TRAINING
1	IFRS
1	IFRS 9
2	IFRS 16
1	PAMLA
20	برنامج PSO
1	Selling Skills and Cross Selling Techniques
25	up your selling and customer service skills
1	اخلاقيات العمل
1	ادارة المخاطر الائتمانية
1	ادارة الوقت
4	ادارة وتمويل قروض الافراد
3	إدارة ومعالجة الديون المتعثرة
7	اساسيات العمل المصرفي
5	استراتيجيات الجذب والحفاظ على الودائع المصرفية
1	استراتيجيات بناء ثقافة الخدمة
1	استراتيجيات جذب واستثمار الودائع المصرفية
1	الامتثال في البنوك والمؤسسات المالية
3	التحليل المالي وتقييم الائتمان والجدارة الائتمانية لغايات منح الائتمان
1	التخطيط والتحليل المالي الائتماني
2	التسهيلات وتمويل الشركات



العدد	اسم الدورة
3	التميز في خدمة العملاء وتقنية المحافظة عليهم
1	الشمول المالي ودور المؤسسات المالية المصرفية
3	اللغة العبرية
1	اللغة العبرية مستوى اول
1	المحاسبة العملية
1	المخاطر الائتمانية الاطار القياس لائتمان
1	المهارات الاساسية للتدقيق الداخلي
1	المهارات الحياتية للخريجين الجدد لتهيئتهم لسوق العمل
1	المهارات الشاملة في ادارة علاقات العملاء CRM
2	تخمين مخاطر الإحتيال
1	تسويق الخدمات المالية والمصرفية
1	تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
1	سياسات وإجراءات مكافحة الاحتيال ذات العلاقة بخدمة الحوالات السريعة
3	عمليات اتخاذ القرار وخطوات حل المشكلات الادارية
7	كشف التزيف والتزوير للعمليات والشيكات و الوثائق
3	مبادئ ادارة الائتمان
2	مهارات الاتصال
2	مهارات موظفي التلر
38	الامتثال والحوكمة
31	اسس مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب
1	تحليل مالي باستخدام اكسل
52	دورة EWALLET
243	



الخدمات المصرفية الخارجية وأنشطة الخزينة المختلفة

تعمل ادارة البنك بشكل حثيث في مجالات نشاط الخزينة والاستثمار وخدمات الوساطة المالية ومبادلة العملات الاجنبية، لاستثمار وتوظيف موارد البنك المالية بالعملات المختلفة في ادوات السوق النقدي والرأسمالي المتنوعة محلياً وعالمياً بسياسة مدروسة وحذرة بهدف تحقيق المردود المناسب والمعقول لهذه الموارد.

وقد احتفظ البنك بموقع متقدم في مجال خدمات الخزينة والخدمات المصرفية بالعملات الاجنبية المتداولة، اذ استمر في اصدار الحوالات والشيكات المصرفية وبيع وشراء العملات الأجنبية وذلك من خلال شبكة مراسلي البنك مع البنوك والمؤسسات المالية العالمية المنتشرة في كافة أنحاء العالم. وقد حافظ نشاط أعمال الخزينة في البنك خلال العام 2019 على مستويات النتائج التي تحققت في العام 2018 في مجال عمليات المتاجرة بالعملات الأجنبية وقد ساهمت النتائج في تنمية الإيرادات الإجمالية للبنك بمبلغ 1.16 مليون دولار.

واستمرت الإدارة خلال العام 2019 في طرح برنامج حساب التوفير "فرصتي" الذي امتاز بتقديم جوائز قيمة مما أدى لتوسيع قاعدة المودعين لدى البنك ورفع من ارصدة حسابات التوفير القائمة.





الشركات التابعة

الشركة العالمية للاوراق المالية المساهمة الخصوصية

شركة مالية تعمل في مجال الوساطة المالية لحسابها ولحساب الغير مقرها الرئيسي في مدينة نابلس، سجلت لدى مراقب الشركات بفلسطين في شهر كانون الاول عام 1996 تحت رقم (563119148) وبأشرت اعمالها في شهر كانون ثاني عام 1998، يبلغ رأس مال الشركة 3,526,093 دولار امريكي مسددة بالكامل .

تعتبر الشركة تابعة ومملوكة شبه بالكامل لشركة بنك الاستثمار الفلسطيني المساهمة العامة المحدودة وبما نسبته 99.64% من رأس المال المدفوع.

ندرج فيما يلي أهم بياناتها المالية كما في 2019/12/31 مقارنة مع 2018/12/31:

2019	2018	
4,665,410	4,615,265	مجموع الموجودات
681,667	648,938	مجموع المطلوبات
116,920	1,085,891	مجموع الاستثمارات
(29,551)	(32,088)	الأرباح بعد الضريبة
3,526,093	3,526,093	رأس المال
3,983,743	3,930,327	حقوق الملكية

تعمل إدارة البنك من خلال توجيهاتها لادارة الشركة التابعة "العالمية للاوراق المالية" على تقديم خدمات استثمارية جديدة ومتميزة في مجال أعمال الوساطة المالية تتمثل في بيع وشراء الأسهم والعمل كوسيط بالعمولة في بورصة فلسطين للأوراق المالية إضافة إلى العمل كمستشار مالي للإستثمار في الأوراق المالية الى جانب العمل كوسيط مشتري وبائع لصالح المحفظة الخاصة بالشركة.

وتوفر الشركة ايضاً التقارير الدورية عن اسهم الشركات المتداولة في البورصة وتزود المتعاملين من خلالها بهذه التقارير كما توفر الشركة للمتعاملين معها خدمة الاطلاع على اوضاع حساباتهم من خلال موقعها الالكتروني.



الوضع التنافسي للبنك

سعت إدارة البنك خلال العام 2019 على تحسين حصتها من سوق الودائع بمختلف مكوناتها حيث بلغت حوالي 2.75% وكذلك سوق الائتمان الممنوح للقطاعات المختلفة حيث بلغت حوالي 2.61% ويقوم البنك في سبيل ذلك بحملات اعلانية في مختلف الوسائل الاعلانية وتوعية بشكل منتظم ومدرّوس للتعريف بخدمات البنك المختلفة وخصوصاً الحديثة والجديدة المقدمة للجمهور.

السياسات التطويرية في البنك

ادارة البنك تعمل ومنذ التأسيس وحتى يومنا هذا على تطوير كافة المناحي في البنك بشكل مستمر وبأسلوب مدرّوس ويشهد بذلك حجم الموجودات والارباح التشغيلية المتحققة منذ ممارسة أعماله وحتى 2019/12/31.

ولوصول البنك لمواقع متقدمة في الجهاز المصرفي الفلسطيني فان الرؤية واضحة والادارة تهدف الى استمرار مواكبة التطورات العالمية في مجال المنتجات المصرفية بهدف تقديم الخدمات المتميزة للمتعاملين الحاليين مع البنك واستقطاب متعاملين جدد من السوق المصرفي.

والرؤية الاستراتيجية للسياسات التطويرية التي تنتهجها ادارة البنك العليا موزعة على عدة مراحل تتمثل فيما يلي:

- الاستمرار في متابعة وتحليل نتائج البنك ومقارنتها مع البنوك العاملة الاخرى بفلسطين.
- تقييم اساليب المنافسة المصرفية المتبعة من حين لآخر لتطويرها.
- متابعة تحقق الاهداف باستمرار في ضوء النتائج المتحققة والخدمات المقدمة للمتعاملين مع البنك بهدف تطويرها للأفضل.
- تحسين المنتجات ومتابعة تطوير الخطط الاستراتيجية والهياكل التنظيمية والتقنية المتبعة في البنك لتحقيق الاهداف الموضوعية .
- استمرارية العمل بكافة الوسائل المتاحة لازدهار وتقدم البنك .



أهداف الخطة المستقبلية للعام 2020

تعمل إدارة البنك على ان تكون أهداف الخطة المستقبلية ضمن اطار تنمية وتقدم وازدهار البنك، وعلى هذا الاساس فإن محاور أهداف الخطة للعام 2020 تتمثل فيما يلي:

- تحقيق نمو دائم ومتصاعد في الربحية والموجودات وحقوق الملكية وإدارتها بكفاءة عالية لتدعيم المركز المالي والتنافسي للبنك في السوق المصرفي الفلسطيني والمحافظة على النسب المالية للبنك ضمن متطلبات الجهات الرقابية في فلسطين.
- العمل على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية وترشيد الإنفاق غير المنتج بهدف تعظيم الربحية.
- تطوير المنتجات والخدمات والبرامج التي يقدمها البنك للمتعاملين معه وبما يتناسب مع الوضع الاقتصادي السائد، والتركيز على قطاع التجزئة من خلال استحداث وتطوير منتجات خاصة بقطاع الأفراد والعمل على توفير الاحتياجات التمويلية للمؤسسات والشركات المنتجة صغيرة ومتوسطة الحجم.
- متابعة شبكة فروع ومكاتب البنك والتأكد من جاهزيتها باستمرار لتقديم أفضل الخدمات للمتعاملين وبما يتوافق مع متطلبات العمل، وزيادة تواجد البنك في التجمعات السكانية الفلسطينية من خلال انتهاج استراتيجيات مدروسة للفرع الداخلي معززة بقدرات تنافسية مع البنوك.
- العمل على تدعيم الجهود التسويقية في مختلف فروع ومكاتب البنك من خلال تنظيم وتطوير حملات تسويقية مميزة ومحفزة بالإضافة لتنظيم حملات اعلانية واعلامية لبرامج وخدمات البنك وذلك للمحافظة على المتعاملين القائمين من خلال تلبية احتياجاتهم ورغباتهم وإستقطاب متعاملين جدد لزيادة الحصة السوقية من السوق المصرفي بمختلف الأنشطة.
- العمل على توسيع قاعدة المودعين وإستقطاب الودائع بمختلف العملات و بأسعار فائدة منافسة ومعقولة وجوائز تحفيزية والإستغلال الأمثل لهذه الودائع في مجالات الاستثمار المختلفة المسموح بها.
- تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية لاسم البنك وعلامته التجارية لدى كافة فئات المجتمع و تمييزها في السوق المصرفي، من خلال استمرار التفاعل مع المجتمع المحلي ومواصلة تقديم الدعم للمشاريع الاجتماعية والخدماتية والتعليمية والبيئية.
- رعاية الجهاز الوظيفي في البنك والعمل على رفع كفاءتهم وقدراتهم عن طريق تدريبهم ومكافأة المتميزين منهم وتشجيعهم على العمل بروح الفريق، ومتابعة تطوير أنظمة وسياسات العمل لمواكبة التطورات في القطاع المصرفي العالمي.
- العمل على زيادة حجم التسهيلات غير المباشرة المقدمة من البنك كالإعتمادات والكفالات والخدمات المصرفية كالحالات و ذلك بهدف تعظيم وتنويع إيرادات البنك المختلفة.
- متابعة تطوير أداء الخدمة وتنويعها للمحافظة على الميزة التنافسية مع مؤسسات الجهاز المصرفي بفلسطين وذلك بتوظيف التكنولوجيا المصرفية لتدعيم قدرات البنك على تحقيق اهدافه.
- العمل على خفض المخاطر بأنواعها من خلال العمل بنظام الرقابة والتقييم الذاتي للمخاطر.
- تحقيق رضا المتعاملين كونه من القيم الجوهرية للبنك وزيادة حجم حقوق الملكية وتحقيق عائد مجز للمساهمين في ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة.



الحكومة المؤسسية



الحوكمة

ادارة البنك تعمل باستمرار على تعزيز وتطوير الحاكمية المؤسسية المرتكزة على مبادئ الشفافية والمسائلة والمسؤولية، لتدعيم ثقة المودعين والمساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة بالبنك وبما يضمن مراقبة مستمرة لتقيد البنك بالسياسات وبالحدود المقررة وتوافقها مع أهدافه المحددة بشكل عام. وذلك التزاماً بتطبيق أعلى معايير الأداء المهنية على كافة نشاطات البنك التي تتماشى مع تعليمات السلطة الرقابية بفلسطين والممارسات الدولية الفضلى، وتعمل إدارة البنك على تطبيق مبادئ الحوكمة التي تصدرها الجهات الرقابية لتتماشى مع الدليل الصادر بالخصوص وذلك لتلافي أي تباينات أو انحرافات بين هذه المبادئ والتطبيق.

وانطلاقاً من سياسة الحرص على الحوكمة المؤسسية ينبثق عن مجلس الإدارة عدة لجان متخصصة لكل منها أهداف وصلاحيات خاصة ومحددة تعمل بشكل متكامل مع المجلس لتحقيق أهداف البنك، وهذه اللجان كما هي في 2019/12/31:

- اعتماد السياسة الائتمانية والاستثمارية ومتابعة مدى الالتزام بها.
- متابعة اداء المحفظة الائتمانية والاستثمارية ومدى موائمتها مع السياسات المعتمدة.
- التأكد من تحقيق عائد مجزي ضمن المخاطر المقبولة والموائمة للتشريعات وبما يتوافق مع السياسات المخصصة لذلك.

لجنة الاستثمار والتسهيلات

رئيس اللجنة

عبد العزيز ابو دية

الأعضاء

حنا ابوعيطه

سامي السيد



لجنة المراجعة والتدقيق

رئيس اللجنة

يوسف بازيان

الأعضاء

وليد النجار

يزن عبدالعزيز*

- ترشيح المدقق الخارجي وتحديد اتعابه
- تقييم استقلالية المدقق الخارجي ونطاق عمله
- مراجعة الممارسات المحاسبية والمالية
- مراجعة القوائم المالية المرحلية والسنوية
- تقديم التوصيات بخصوص اختيار وتعيين وعزل مدير التدقيق الداخلي واعمال مراقبة الامتثال ومدى استجابة الادارة لتوصيات ونتائج اعمال اللجنة
- تقييم مدى كفاءة العاملين في دائرة التدقيق الداخلي
- مراجعة التقارير المعدة من دائرة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال ومدى شمولية اعمالهما
- متابعة اعمال وحدة مكافحة غسل الأموال والتأكد من استقلاليتها

* اعتباراً من تاريخ 2019/5/22 عضو في اللجنة.

لجنة إدارة المخاطر

رئيس اللجنة

خليل نصر

الأعضاء

وليد النجار*

يزن عبدالعزيز*

- تحديد المخاطر المصاحبة لاعمال البنك ووضع استراتيجية شاملة حول درجة مدى تحمل المخاطر
- تبادل الاتصال مع دائرة ادارة المخاطر
- تزويد مجلس الادارة بتقارير دورية حول المخاطر التي يواجهها او يتعرض لها البنك، بالإضافة الى التأكد من وجود بيئة مناسبة لادارة المخاطر.

* اعتباراً من تاريخ 2019/5/22 عضو في اللجنة.





لجنة الحكومة والتعويضات

رئيس اللجنة

خليل نصر*

الأعضاء

د. عدنان ستيتية*

د. طارق الحاج

- الاشراف على تطبيق اطار سياسة الحوكمة.
- اعداد سياسة المكافآت والحوافز واجراء تقييم دوري حول مدى كفايتها وفعاليتها.
- اعداد معايير يتم اعتمادها من المجلس للشروط والمؤهلات الواجب توفرها في اعضاء مجلس الادارة.
- الاشراف على سياسة الموارد البشرية بشكل عام.

*اعتباراً من تاريخ 2019/5/22 عضو في اللجنة.

وشكل مجلس الإدارة ايضاً عدة لجان تنفيذية بالإدارة العامة للبنك من كبار موظفي البنك التنفيذيين وفقاً لمتطلبات وضرورات العمل، ومن أهم هذه اللجان:

- لجنة التسهيلات الإئتمانية
- لجنة الموارد البشرية
- لجنة اللوازم والمشتريات
- لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات
- لجنة اجراءات العمل
- لجنة الصلاحيات على الأنظمة البنكية والمساندة



الشفافية والافصاح

عملًا بالمعايير الدولية في مجال الافصاح الذي يعتبر من متطلبات الدعامة الثالثة لاتفاقية بازل وانطلاقاً من ايمان مجلس الإدارة بمبدأ الشفافية والافصاح كقاعدة اساسية في العمل المصرفي وكسب ثقة الجمهور والجهات الرقابية والمستثمرين فإنه لدى البنك سياسة افصاح لتلبية هذه المتطلبات معتمدة من قبل مجلس الإدارة.

المكافآت والحوافز

حرصاً من مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية فإنه لدى البنك نظام مكافآت وحوافز معتمد ولجنة للحوكمة والتعويضات منبثقة عن مجلس الإدارة لتحقيق مبادئ الحوكمة في هذا المجال.

دور ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة

بحكم النظام الداخلي للبنك رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة وممثلها لدى الغير وامام كافة السلطات، ويعتبر توقيع كتوقيع مجلس الادارة بكامله في علاقات الشركة بالغير ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك، ويتعاون مع الإدارة التنفيذية في تنفيذ مقررات المجلس والتقيد بها.

ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالادوار الرئيسية التالية:

- الاشراف على أعمال البنك، وهو المسؤول أمام مجلس الإدارة عن متابعة سير أعمال البنك وعن متابعة تنفيذ سياسة المجلس.
- متابعة وتقييم الأداء العام للبنك وفقاً للاستراتيجيات والخطط والأهداف والسياسات والموازنات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
- التأكد من توفر حكم مؤسسي فعال لدى البنك بما يشمل التواصل ما بين اعضاء المجلس والادارة التنفيذية لتحفيز تبادل وجهات النظر وضمن توافر المعلومات الملائمة والكافية في الاوقات المناسبة للجهات المعنية وبما يحفظ مبدأ عدم تضارب المصالح.



ممارسات مجلس الإدارة وتضارب المصالح

مجلس الإدارة يمارس مهامه في التخطيط وقرار السياسات والانظمة التي يسير عليها البنك في علاقاته الداخلية والخارجية ويشرف على سلامة تنفيذ الاعمال والأنشطة الممارسة من الادارة التنفيذية ممثلة بالمدير العام، ولا يوجد اي تضارب للمصالح مع أعضاء المجلس خلال ممارسة البنك لأنشطته المختلفة، حيث يطبق كافة تعليمات الحوكمة في ممارسة المهام.

مسؤوليات مجلس الادارة

- مجلس ادارة البنك مسؤول عن ادارة البنك وسلامة الوضع المالي، والتوصية للهيئة العامة لاعتماد المدقق الخارجي للبنك، والتأكد من تلبية متطلبات الجهات الرقابية ورعاية مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الاخرى ذات العلاقة.
- رسم السياسة العامة للبنك بما يشمل وضع الاستراتيجيات والتأكد من التزام الادارة التنفيذية بها.
- اعتماد الهياكل التنظيمية والادوصاف الوظيفية لكافة المستويات الوظيفية للبنك والشركة التابعة بالإضافة لسياسات واجراءات العمل المختلفة النازمة للعمل المصرفي.
- تعيين الادارة التنفيذية العليا للبنك وفق سياسة التوظيف والتعيين المعتمدة من المجلس، وتحديد رواتبهم ومكافآتهم وتقييمهم بشكل سنوي.
- الاشراف والرقابة على أنشطة البنك وفق القوانين والتعليمات والقرارات النافذة والانظمة الداخلية للبنك وبما ينسجم مع الحوكمة المؤسسية السليمة .
- تقييم اداء المجلس ككل بشكل دوري من قبل لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- مجلس الادارة يقيم اداء المدير العام بشكل دوري للوقوف على حسن أدائه.
- اللجان المختصة المنبثقة عن مجلس الادارة تقيم اداء دوائر المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي.





آلية إيصال المعلومات للمساهمين

إدارة البنك تتواصل بوسائل مختلفة لإيصال البيانات المتعلقة بنتائج أعمال البنك للمساهمين وذلك عن طريق النشر على المواقع الإلكترونية للبنك وبورصة فلسطين وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية إضافة لتوزيع التقرير السنوي على المساهمين بالبريد والنشر في الصحف المحلية والإعلان في مقار فروع ومكاتب البنك والشركة التابعة في المدن والتجمعات السكانية الفلسطينية.

كبار المساهمين الذين تزيد مساهمتهم عن 10%

نسبة المساهمة	عدد الاسهم في 2019/12/31	
17.64 %	13,757,611	شركة اليزن للاستثمارات المالية والعقارية
25.14 %	19,612,733	شركة أسواق للمحافظ الاستثمارية
10.48 %	8,174,885	هيئة التقاعد الفلسطينية





الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	المنصب	عدد الاسهم في 2019/12/31	نسبة المساهمة
السيد عبد العزيز أبو دية	رئيس مجلس الإدارة	4,855,596	%6.22
السيد خليل نصر	نائب رئيس المجلس	13,456	%0.02
شركة اليزن للاستثمارات المالية والعقارية	عضو	13,757,611	%17.64
السيد يوسف بازبان	عضو	12,233	% 0.02
السيد سامي السيد	عضو	16,820	%0.02
السيد يزن عبد العزيز	عضو	753,176	%0.96
السيد وليد النجار	عضو	12,233	% 0.02
السيد باسم عبدالحليم	عضو	10,400	%0.01
هيئة التقاعد الفلسطينية	عضو	8,174,885	%10.48
شركة A.Y. consultant	عضو	1,670,661	%2.23
شركة Uni Brothers	عضو	5,777,310	%7.70

حركة تداول سهم الشركة في بورصة فلسطين خلال العام 2019

البيان	2018	2019
أعلى سعر	1.43	1.33
أدنى سعر	1.21	1.00
سعر الافتتاح	1.28	1.21
سعر الإغلاق	1.21	1.27
عدد الأسهم المتداولة	عدد الصفقات المتداولة	القيمة بالدولار
3,769,472	662	4,292,340



معاملات مع اطراف ذات علاقة

- بلغت التسهيلات المباشرة الممنوحة لاطراف ذات علاقة كما في 2019/12/31 بمبلغ 20,876,680 دولار امريكي .
- بلغت التسهيلات غير المباشرة المقدمة لاطراف ذات علاقة كما في 2019/12/31 بمبلغ 1,000,000 دولار امريكي.
- لم يحصل اي حالات امتناع عن التصويت ناتجة عن وجود تضارب في المصالح في اجتماعات مجلس الإدارة.

الجدول التالي يوضح معاملات اعضاء مجلس الإدارة والادارة التنفيذية والشركة التابعة مع البنك

نوع التعامل	المساهمين	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	الشركات التابعة
ودائع	0	164,910	806,965
تسهيلات مباشرة وغير مباشرة	16,663,633	4,213,047	1,000,000



واجبات مجلس الإدارة تجاه المساهمين وحوكمة الشركات

خلال العام 2019 طبقت كافة مبادئ الحوكمة المتعارف عليها في أعمال ونشاطات البنك المختلفة وتجاه المساهمين.

اجتماعات مجلس الإدارة

بلغ عدد اجتماعات مجلس الادارة خلال العام 2019 : (6) اجتماعات

#	الاسم	عدد اجتماعات مجلس الادارة الفعالية	نسبة الحضور
1	عبد العزيز احمد ابو دية	6	%100
2	خليل انيس نصر	6	%100
3	سامي السيد	6	%100
4	د. عدنان ستيتية *	6	%100
5	د. طارق الحاج **	6	%100
6	جميل المعطي ***	6	%100
7	يوسف بازبان	6	%100
8	وليد النجار	6	%100
9	حنا ابوعيطه	6	%100
10	يزن عبد العزيز ****	4	%67
11	باسم عبد الحليم ****	2	%33
12	مروان عبدالحميد *****	2	%33
13	فادي حمرا *****	2	%33

* اصبح ممثلا عن شركة A. Y. Consultant اعتبارا من تاريخ 2019/4/23 .
 ** اصبح ممثلا عن هيئة التقاعد الفلسطينية اعتبارا من تاريخ 2019/4/23.
 *** اصبح ممثلا عن شركة اليزن للاستثمارات المالية والعقارية اعتبارا من تاريخ 2019/4/23.
 **** انضم لعضوية المجلس اعتبارا من تاريخ 2019/4/23.
 ***** انتهت عضويته في المجلس اعتبارا من تاريخ 2019/4/23.



سياسة الشركة اتجاه المسؤولية المجتمعية

ضمن سياسة البنك المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية والتبرعات المعتمدة من مجلس الإدارة، وتحقيقاً للأهداف المحددة فقد واصل البنك نشاطه خلال العام 2019 في القيام بدوره تجاه مناحي المسؤولية الاجتماعية المختلفة حرصاً منه على التفاعل مع فعاليات المجتمع الفلسطيني وتعزيزاً لدوره في خدمة البيئة الاجتماعية في فلسطين من خلال تبني ورعاية العديد من الأنشطة الاجتماعية والخيرية والثقافية والرياضية وتوفير الدعم المالي للعديد من طلبة العلم والجمعيات والهيئات الخيرية والتطوعية ودعم البرامج الوطنية التي تستهدف مصلحة أبناء الوطن وقد وافقت اللجنة العليا المشكلة لهذه الغاية بصرف مبلغ (90,629) دولار امريكي على النشاطات المختلفة .

الدرجات العلمية التي يحملها أعضاء مجلس الإدارة

- يحمل اثنان من أعضاء المجلس الدرجة العلمية دكتوراه .
- يحمل ستة من أعضاء المجلس الدرجة العلمية ماجستير .
- يحمل ثلاثة من أعضاء المجلس الدرجة العلمية بكالوريوس في علوم مختلفة .





مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تم خلال العام صرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن العام 2018 كبدل عضوية ومكافآت اضافية وبدل اجتماعات دورية خلال العام 2019 كما هي مفصلة في الجدول التالي، علماً أنه لم يتقاضى أي من أعضاء المجلس أي رواتب خلال العام.

الاسم	بدل عضوية ومكافآت اضافية عن العام 2018 صرفت خلال العام 2019 (بالدولار)	بدل حضور اجتماعات خلال العام 2019 (بالدولار)
السيد/ عبد العزيز أبوديه	49,000	12,000
السيد / خليل نصر	32,500	12,000
السيد/ جميل المعطي	8,000	12,000
الدكتور/ عدنان ستيتية	10,000	12,000
السيد/ سامي اسماعيل السيد	32,500	12,000
السيد/ مروان عبدالحميد	3,000	4,000
السيد/ يوسف بازيان	12,500	12,000
السيد/ وليد النجار	10,000	12,000
الدكتور فادي عيسى حمرا	17,000	4,000
السيد حنا نقولا ابوعيطه	10,000	12,000
الدكتور طارق الحاج	12,500	12,000
المجموع	197,000	128,000



مكافآت ورواتب الإدارة التنفيذية العليا للبنك

- تقاضى مدير عام البنك وراتب ومكافآت وبدلات مقدارها 89,261 دولار امريكي خلال العام 2019.
- تقاضى مسؤولي الإدارة التنفيذية وراتب ومكافآت وبدلات مقدارها 554,964 دولار امريكي خلال العام 2019

عدد الموظفون

بلغ عدد الموظفين العاملين في البنك والشركات التابعة كما في 2019/12/31 (280) موظفاً في حين كان عدد الموظفين العاملين في البنك والشركات التابعة في 2018/12/31 (276) موظفاً .

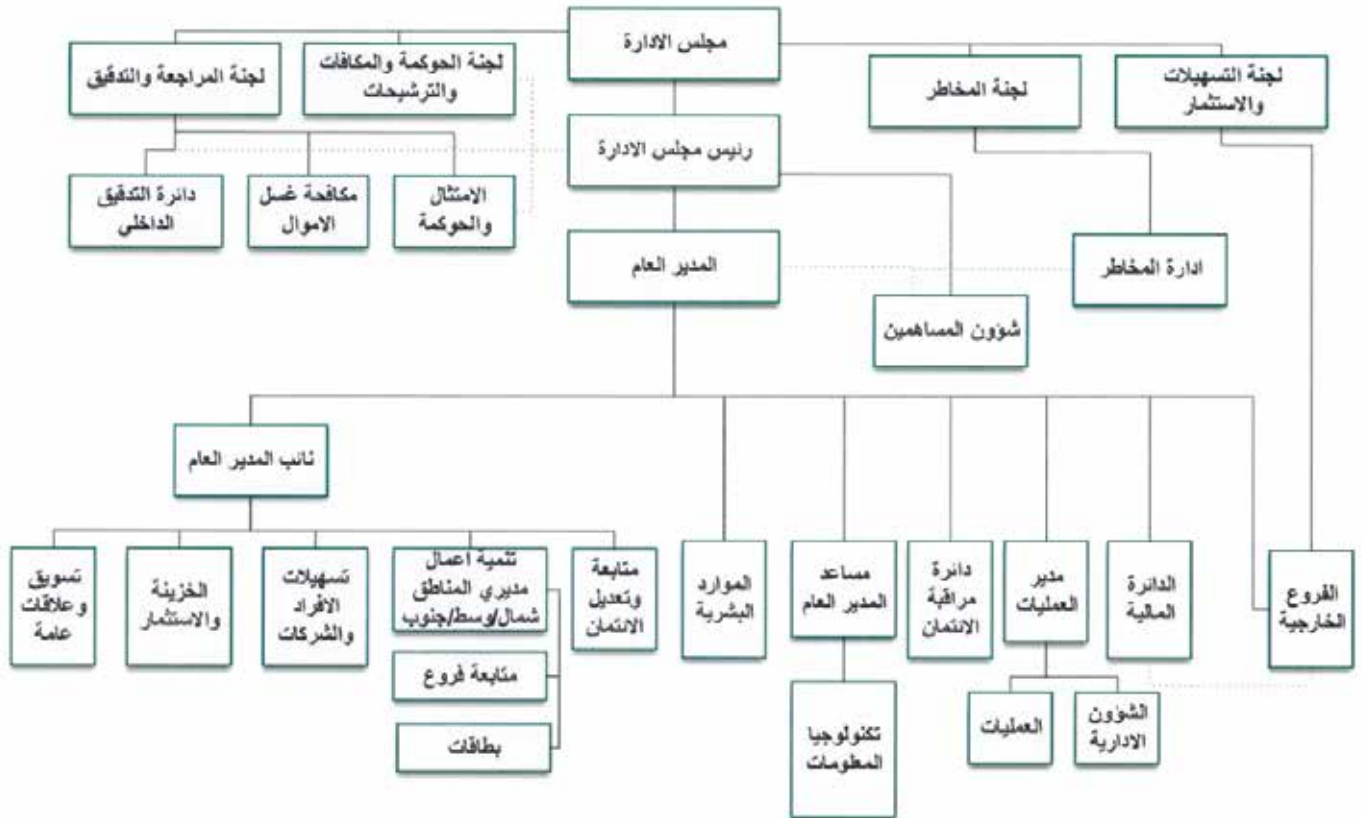
الدرجات العلمية التي يحملها موظفي البنك

- يحمل 14 موظفاً في البنك درجة الماجستير .
- يحمل 227 موظفاً في البنك درجة البكالوريوس .
- يحمل 20 موظفاً في البنك درجة الدبلوم المتوسط.
- يحمل 3 موظفاً في البنك درجة الثانوية العامة .
- يحمل 16 موظفاً في البنك شهادة علمية دون الثانوية العامة.





الهيكل التنظيمي





المسائل التي أُحيلت للتصويت عليها من قبل حملة الأسهم

لم يتم إحالة أية موضوعات غير المدرجة في جدول الأعمال للتصويت عليها من قبل حملة الأسهم.

الاختلافات بين البيانات الموحدة النهائية والمعتمدة من سلطة النقد الفلسطينية عن البيانات الأولية والمفصح عنها .

تم إعادة تصنيف استثمارات بعد ان كانت موجودات ماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أصبحت موجودات ماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل.

اقرار مجلس الإدارة

- يقر مجلس الإدارة بأنه لا يوجد أي امور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك.
- يقر المجلس بصحة البيانات المالية وبدقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي للعام 2019.
- يقر المجلس بأن أنظمة الرقابة والضبط الداخلي على الابلاغ المالي في البنك تعمل بشكل فعال.
- يقر المجلس بأن نظام الرقابة وانظمة الضبط والرقابة الداخلية على الابلاغ المالي في البنك يتم تقييم فاعليتها باستمرار .
- لا توجد أية قرارات صادرة من جهة خارجية ولها أثر مادي على عمل البنك.





جدول اعمال اجتماع الهيئة العامة العادية الخامس والعشرون

- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
- سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
- مناقشة الميزانية العامة وبيان الدخل للسنة المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليهما.
- مناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 4% من رأس المال المدفوع على المساهمين المسجلة أسماؤهم في بورصة فلسطين كما في نهاية يوم عمل 2020/5/19 .
- ابراء ذمة و رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
- انتخاب مدققي حسابات البنك والشركات التابعة للسنة المالية التي تنتهي في 2020/12/31 وتحديد اتعابهم او تفويض المجلس بذلك .



تقرير مدقق الحسابات المستقل



البيانات المالية الموحدة مع تقرير
مدقق الحسابات المستقل

بنك الإستثمار الفلسطيني شركة مساهمة عامة محدودة

البيانات المالية الموحدة مع تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي بنك الاستثمار الفلسطيني شركة مساهمة عامة محدودة

رأينا المتحفظ

في رأينا، باستثناء الآثار المحتملة المترتبة على الأمور المبينة في فقرة أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا إن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد لبنك الاستثمار الفلسطيني - شركة مساهمة عامة محدودة وشركائه التابعة (فيما يلي "البنك") كما في 31 كانون الأول 2019 وأدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المقررة من سلطة النقد الفلسطينية.

نطاق التدقيق

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة للبنك والتي تشمل ما يلي:

- بيان المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2019،
- بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ،
- بيان الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ،
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ،
- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ،
- إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة والتي تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

أساس الرأي المتحفظ

كما هو موضح في إيضاح رقم (2) قام البنك خلال العام بالاستثمار في صندوق الدخل المتنوع الألماني ("الصندوق"). كون البنك المستثمر الوحيد في الصندوق إستطاع السيطرة على الصندوق منذ تاريخ الاستثمار. لم يتم البنك بتوحيد بيان المركز المالي للصندوق كما في 31 كانون الأول 2019 وأدائه المالي للفترة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 "البيانات المالية الموحدة". بدلاً من ذلك، قام البنك، خلافاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بتصنيف الاستثمار بالصندوق في البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2019 كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بمبلغ 21,432,600 دولار أمريكي وقيد التغير المتراكم في القيمة العادلة للصندوق كما في 31 كانون الأول 2019 بمبلغ 352,100 دولار في بند احتياطي القيمة العادلة.

فيما لو تم توحيد بيانات الصندوق، لنتج عن ذلك تغييرات في بنود بيان المركز المالي الموحد المختلفة كما في 31 كانون الأول 2019 وبيان الدخل الشامل الموحد المختلفة كما في ذلك التاريخ والتي من ضمنها تصنيف استثمارات الصندوق كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وقيد التغير في القيمة العادلة الظاهر في بيان الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 والتغير المتراكم في القيمة العادلة المتعلقة بالاستثمار في الصندوق ضمن بند الأرباح المدورة كما في 31 كانون الأول 2019. كما هو موضح في إيضاح رقم (2)، لم تكن البيانات المدققة للصندوق متاحة، وبالتالي لم نتسكن من الحصول على أدلة تدقيق موثوقة كافية حول هذه المبالغ المفصّل عنها، وما إذا كان من الضروري إجراء أي تعديلات على هذه المبالغ.

لقد قمنا بعملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مبينة في فقرة "مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية الموحدة" من هذا التقرير.

نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا المتحفظ.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد.

منهجيتنا في التدقيق

نظرة عامة

أمور التدقيق الهامة	قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية المباشرة
---------------------	--

كجزء من تخطيطنا لعملية التدقيق، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة على وجه التحديد، أخذنا بعين الاعتبار المجالات التي قامت بها الإدارة باجتهادات حكمية، مثل الحالات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تضمنت عمل افتراضات وأخذ الأحداث المستقبلية، التي بطبيعتها غير مؤكدة، بعين الاعتبار. وكما هو الحال في كافة عمليات التدقيق التي نقوم بها، فقد أخذنا بعين الاعتبار مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، والتي تتضمن، إضافة إلى أمور أخرى، مراعاة ما إذا كان هناك دليل على تحيز يشير إلى خطر وجود أخطاء جوهرية ناتجة عن احتيال.

لقد قمنا بتصميم نطاق التدقيق لتنفيذ إجراءات كافية تمكننا من إبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة ككل، آخذين بعين الاعتبار هيكلية البنك والعمليات المحاسبية والضوابط وقطاع أعمال البنك.

برايس ووتر هاوس كوبرز فلسطين المحدودة، ص.ب. 1317، برج صمار، الطابق السابع، البيرة (رام الله)، فلسطين
هاتف: 02 242 0230 (0) +972، فاكس: 02 242 0231 (0) +972، www.pwc.com/middle-east

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي بنك الاستثمار الفلسطيني شركة مساهمة عامة محدودة (يتبع)

أمور التدقيق الهامة

أمور التدقيق الهامة هي الأمور التي اعتبرت، وفقاً لحكمنا وتقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حولها، إلا أننا لا نبدى رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالإضافة إلى الأمور المبينة في فقرة *أساس الرأي* المتحفظ من تقريرنا، لقد اعتبرنا الأمور التالية أحد أمور التدقيق الهامة.

أمور التدقيق الهامة	كيف قمنا بالاستجابة لأمور التدقيق الهامة
قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية المباشرة كما هو مبين في إيضاح (9) للبيانات المالية الموحدة، قامت الإدارة بتقدير قيمة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة بمبلغ 3,684,781 دولار أمريكي، كما بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة مبلغ 226,029,632 دولار أمريكي، أي ما نسبته 45.03% من إجمالي موجودات البنك كما في 31 كانون الأول 2019. لقد اعتبرنا قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية المباشرة أحد أمور التدقيق الهامة لأن تحديد الخسارة المتوقعة يتطلب استخدام تقديرات هامة ووضع افتراضات متعددة وهذا له تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للبنك. من أهم التقديرات والافتراضات المستخدمة هي تلك المرتبطة في عملية احتساب احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض الناتج عن التعثر لكل من التعرضات والنظرة المستقبلية ومعايير تصنيف المراحل. إيضاح أهم السياسات المحاسبية المتبعة رقم 2.5 ب و 2.11 يوضح السياسة المحاسبية المتعلقة بالتدني في قيمة الموجودات المالية والسياسة المحاسبية الهامة المتعلقة بقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، وإيضاح رقم (4) الذي يتضمن الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات والافتراضات فيما يتعلق بخسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية ومنهجية تقييم انخفاض القيمة المستخدمة من قبل البنك، وإيضاح رقم (9) الذي يوضح مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة وإيضاح رقم (3) يبين تفاصيل جودة الائتمان والافتراضات الرئيسية والعوامل التي تم وضعها في الاعتبار عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية المباشرة.	لقد قمنا باتباع الإجراءات التالية لتقييم معقولية تقدير الإدارة في عملية قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة: 1. فهم لطبيعة محفظة التسهيلات الائتمانية. 2. فهم منهجية الإدارة المتبعة لتحديد كيفية تصنيف المدين. 3. التأكد من اكتمال المعلومات الخاصة باحتساب نموذج الخسارة المتوقعة كما في 31 كانون الأول 2019. 4. الاستعانة بخبرائنا الداخليين المتخصصين من أجل تقييم الأمور التالية: - الإطار المفاهيمي المستخدم في تطوير سياسة الانخفاض في القيمة لدى البنك في سياق التزامها بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. - منهجية نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة والعوامل المستخدمة في احتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عند التعثر والتعرض الناتج عن التعثر لمختلف فئات التسهيلات الائتمانية المباشرة لدى البنك. - الفرضيات المتبعة من قبل البنك في تحديد العوامل المؤدية إلى وجود زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان وإدراج التعرضات الائتمانية ضمن المراحل المختلفة. - معقولية الافتراضات المستخدمة عند إعداد إطار عمل النموذج بما في ذلك الافتراضات المستخدمة لتقييم السيناريوهات المستقبلية والزيادة الجوهريّة في مخاطر الائتمان ومقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 كما تم إقرار تطبيقه من قبل سلطة النقد الفلسطينية. 5. فحص إجراءات وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية ذات العلاقة المتبعة من قبل البنك. 6. فحص عينة من العملاء، لتقييم: - البيانات المستخدمة من قبل إدارة البنك لتحديد تصنيف العملاء. - دقة احتساب مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ذات العلاقة ومعياري الدولي للتقارير المالية رقم 9. - فحص دقة التصنيف الآلي لأنظمة المعلومات لدى البنك المتعلقة بتحديد عدد أيام الاستحقاق للتسهيلات الائتمانية المباشرة. 7. تقييم كفاية الإفصاحات حول مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة وحول تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي بنك الاستثمار الفلسطيني شركة مساهمة عامة محدودة (يتبع)

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى جميع المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك للعام 2019 بإستثناء البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات المستقل. لم يتم تزويدنا بالمعلومات الأخرى حتى تاريخ تقريرنا حيث من المتوقع أن يتم تزويدنا بها بعد هذا التاريخ.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لن نبدي أي استنتاج توكيدي حولها.

في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه، عندما يتم تزويدنا بها، ومن خلال ذلك، تحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء عملية التدقيق أو تبدو بأنها تحتوي أخطاء جوهريّة.

عندما نطلع على المعلومات الأخرى، وفي حال استنتاجنا وجود أخطاء جوهريّة، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك لأولئك المكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المقررة من سلطة النقد الفلسطينية وفقاً للقوانين سارية المفعول في فلسطين، إضافة إلى توفير نظام رقابة داخلي تراه الإدارة ضرورياً لغرض إعداد بيانات مالية موحدة تخلو من الأخطاء الجوهريّة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح، حيثما تطلب الأمر، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام الأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية البنك أو وقف عملياته، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن أولئك المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل تخلو من الأخطاء الجوهريّة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عالي من التأكيد، لكنه لا يضمن أن تكشف عملية التدقيق، التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، دائماً عن الأخطاء الجوهريّة عند وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن إحتيال أو خطأ، وتعتبر جوهريّة إذا كانت منفردة أو مجتمعة تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. يعتبر خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهريّة الناتجة عن إحتيال أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، حيث قد ينطوي الإحتيال على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية للبنك ذات الصلة بعملية التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة، وفي ما إذا كانت هناك شكوك جوهريّة، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكل في قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا وجود شكوك جوهريّة، فيتوجب علينا لفت الانتباه في تقرير المدقق إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها لغاية تاريخ تقرير المدقق. ولكن يمكن لأحداث أو ظروف مستقبلية أن تؤدي بالبنك إلى وقف أعماله كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وبنيتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تعكس المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة والمتعلقة بالمعلومات المالية الخاصة بالمنشآت أو أنشطة الاعمال في البنك لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف والتنفيذ لعملية تدقيق البنك، ونبقى وحدنا مسؤولين عن تقريرنا.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي بنك الاستثمار الفلسطيني شركة مساهمة عامة محدودة (يتبع)

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية الموحدة (يتبع)

إننا نتواصل مع أولئك المكلفين بالحوكمة حول عدة أمور، من بينها نطاق وتوقيت التدقيق المخطط لهما وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نقوم بتحديدنا خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد أولئك المكلفين بالحوكمة بما يؤكد إمتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وإبلاغهم عن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات الوقائية ذات العلاقة حيثما تتطلب ذلك.

من ضمن الأمور التي تم إبلاغها لأولئك المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. كما نقوم بذكر هذه الأمور في تقرير المدقق، ما لم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد في حالات نادرة جداً أنه لا ينبغي الإفصاح عن هذه المسائل ضمن تقريرنا لأنه من المعقول التوقع أن تفوق الآثار السلبية لذلك منافع المصلحة العامة المتحققة عن ذلك الإفصاح.

عن برايس ووترهاوس كوبرز فلسطين



حازي صبايا

رخصة رقم 2003/115

رام الله، فلسطين

3 أيار 2020

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019
(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

بيان المركز المالي الموحد

كما في 1 كانون الثاني		كما في 31 كانون الأول		إيضاح	
2018	2018	2019			
(معدل إيضاح 46)	(معدل إيضاح 46)				
الموجودات					
77,930,593	87,147,234	84,589,336	(5)		نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
100,048,382	82,000,186	103,478,939	(6)		أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
6,505,908	7,511,468	5,590,496	(7)		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
					موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,673,274	1,631,280	21,549,520	(8)		تسهيلات ائتمانية مباشرة، بالصافي
210,578,198	218,082,858	226,029,632	(9)		موجودات مالية بالكلفة المطفأة
15,850,074	23,441,949	18,162,991	(10)		موجودات أخرى
6,808,449	8,018,939	11,433,042	(11)		موجودات ضريبية مؤجلة
808,199	815,917	988,172	(18)		حق الاستخدام من الموجودات
-	-	2,003,410	(12)		موجودات غير ملموسة
1,232,648	1,164,836	1,230,991	(13)		عقارات وآلات ومعدات
21,855,386	24,997,359	26,847,421	(14)		
443,291,111	454,812,026	501,903,950			مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية					
المطلوبات					
45,347,030	43,350,610	22,762,922	(15)		ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
276,844,431	282,689,956	339,070,311	(16)		ودائع العملاء
20,819,529	21,868,716	25,841,280	(17)		تأمينات نقدية
-	-	305,560	(18)		مخصص الضريبة
-	-	1,000,000	(19)		قروض شركة تابعة
2,722,142	3,110,005	3,657,409	(20)		مخصصات متنوعة
-	-	1,867,662	(12)		مطلوبات إيجار
6,658,621	6,247,448	7,697,764	(21)		مطلوبات أخرى
352,391,753	357,266,735	402,202,908			مجموع المطلوبات
حقوق الملكية					
68,000,000	75,000,000	78,000,000	(22)		رأس المال المدفوع
8,544,589	8,978,821	9,435,295	(23)		احتياطي إجباري
3,011,000	2,481,489	2,481,489	(23)		احتياطي مخاطر مصرفية عامة
2,918,681	3,788,055	1,723,266	(23)		احتياطي التقلبات الدورية
935,211	935,211	-	(23)		احتياطي التفرع الخارجي
(70,948)	(112,942)	322,125	(8)		احتياطي القيمة العادلة
3,212,555	3,212,555	3,212,555			فائض إعادة تقييم موجودات
4,348,270	3,262,102	4,526,312	(24)		الأرباح المدورة
90,899,358	97,545,291	99,701,042			مجموع حقوق الملكية
443,291,111	454,812,026	501,903,950			مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة للبيانات المالية الموحدة من إيضاح (1 إلى 48) تشكل جزءاً لا يتجزأ منها.

- تم اعتماد البيانات المالية الموحدة على الصفحات من 6 إلى 95 والموافقة على إصدارها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 5 شباط 2020 وقد تم التوقيع بالإنابة عنه.

السيد عبد العزيز ابو دية
رئيس مجلس إدارة

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019
(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

2018 (معدل إيضاح 46)	2019	إيضاح	
			الإيرادات
20,018,256	21,743,367	(25)	الفوائد الدائنة
(2,548,200)	(2,973,104)	(26)	الفوائد المدينة
17,470,056	18,770,263		صافي إيرادات الفوائد
2,723,934	2,964,886	(27)	عمولات مقبوضة
(242,380)	(306,817)	(27)	عمولات مدفوعة
2,481,554	2,658,069	(27)	صافي إيرادات العمولات
19,951,610	21,428,332		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
1,029,460	1,119,579	(28)	صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية
26,581	123,401		عوائد توزيعات أرباح
(214,173)	671,294	(29)	أرباح (خسائر) موجودات مالية
300,547	325,285	(30)	إيرادات أخرى
21,094,025	23,667,891		الدخل التشغيلي
			المصروفات
6,728,090	7,014,214	(31)	نفقات الموظفين
6,474,335	7,896,879	(32)	مصاريف تشغيلية أخرى
553,386	653,470	(9)	مخصص تدني
1,443,252	1,966,133		استهلاكات وإطفاءات
-	57,137	(12)	تكاليف تمويل لمطلوبات الإيجار
23,968	(43,371)		صافي (أرباح) خسائر تقييم العملات الأجنبية
15,223,031	17,544,462		إجمالي المصروفات
5,870,994	6,123,429		ربح السنة قبل الضرائب
(635,623)	(743,966)	(18)	مصروف ضريبة القيمة المضافة على الربح
(945,716)	(858,779)	(18)	مصروف ضريبة الدخل
4,289,655	4,520,684		ربح السنة
0.056	0.058	(33)	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

إن الإيضاحات المرفقة للبيانات المالية الموحدة من إيضاح (1 إلى 48) تشكل جزءاً لا يتجزأ منها.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019
(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

2018	2019	
(معدل إيضاح 46)		ربح السنة
4,289,655	4,520,684	بنود الدخل الشامل الأخرى:
		بنود لن يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد في فترات لاحقة:
		التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(41,994)	635,067	بنود الدخل (الخسارة) الشامل الأخرى للسنة
(41,994)	635,067	صافي الدخل الشامل للسنة
4,247,661	5,155,751	

إن الإيضاحات المرفقة للبيانات المالية الموحدة من إيضاح (1 إلى 48) تشكل جزءاً لا يتجزأ منها.

بنك الاستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 9 (جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

السنة المنتهية في 31 كانون الأول

احتياطات

فائض إعادة تقييم موجودات										رأس المال المدفوع	
مجموع حقوق الملكية	الأرباح المدورة	القيمة العادلة	التفرع الخارجي	التقلبات الورقية	مخاطر مصرفية عامة	إجمالي	رأس المال المدفوع				
97,545,291	3,262,102	3,212,555	(112,942)	935,211	3,788,055	2,481,489	8,978,821	75,000,000	31 كانون الأول 2019		
4,520,684	4,520,684	-	-	-	-	-	-	-	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2019		
635,067	-	-	635,067	-	-	-	-	-	ربح السنة		
5,155,751	4,520,684	-	635,067	-	-	-	-	-	ربح الدخل الشامل الأخرى للسنة		
-	-	-	-	-	(3,000,000)	-	-	3,000,000	صافي الدخل الشامل للسنة		
-	200,000	-	(200,000)	-	-	-	-	-	زيادة رأس المال (إيضاح 22)		
(3,000,000)	(3,000,000)	-	-	-	-	-	-	-	أرباح بيع موجودات مالية		
-	(456,474)	-	(935,211)	935,211	-	-	456,474	-	مقيدة مباشرة في الأرباح المدورة		
99,701,042	4,526,312	3,212,555	322,125	-	1,723,266	2,481,489	9,435,295	78,000,000	توزيع أرباح نقدية (إيضاح 22)		
									المحولات للاحتياطات		
									الرصيد في نهاية السنة		
90,899,358	4,348,270	3,212,555	(70,948)	935,211	2,918,681	3,011,000	8,544,589	68,000,000	31 كانون الأول 2018		
(1,302,660)	-	-	-	-	-	(1,302,660)	-	-	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2018		
89,596,698	4,348,270	3,212,555	(70,948)	935,211	2,918,681	1,708,340	8,544,589	68,000,000	الربح المعدل كما في 1 كانون الثاني 2018		
4,289,655	4,289,655	-	-	-	-	-	-	-	ربح السنة (معدل إيضاح 46)		
(41,994)	-	-	(41,994)	-	-	-	-	-	تفرد الدخل الشامل الأخرى للسنة		
4,247,661	4,289,655	-	(41,994)	-	-	-	-	-	صافي الدخل الشامل للسنة		
3,700,932	(3,299,068)	-	-	-	-	-	-	7,000,000	زيادة رأس المال (إيضاح 22)		
-	(2,076,755)	-	-	-	869,374	773,149	434,232	-	وتوزيعات المسهم		
97,545,291	3,262,102	3,212,555	(112,942)	935,211	3,788,055	2,481,489	8,978,821	75,000,000	المحولات للاحتياطات		
									الرصيد في نهاية السنة		

إن الإيضاحات المرفقة للبيانات المالية الموحدة من إيضاح (1) إلى (48) تشكل جزءاً لا يتجزأ منها.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019
(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

2018 (معدل إيضاح 46)	2019	إيضاح
أنشطة التشغيل		
5,870,994	6,123,429	ربح السنة قبل الضرائب
		تعديلات:
553,386	653,470	(9) مخصص تدني
1,443,252	1,966,133	إستهلاكات وإطفاءات
-	(194,666)	(29) أرباح بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة
(4,888)	(194,369)	(29) أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
219,061	(282,259)	(29) صافي (أرباح) خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
(61,102)	-	أرباح بيع عقارات وآلات ومعدات
836,639	670,133	(20) مخصصات متنوعة
(26,581)	(123,401)	عوائد توزيعات أرباح
-	57,137	(12) تكاليف تمويل لمطلوبات الإيجار
(1,287,418)	(1,100,942)	(25) فوائد سندات
86,330	15,297	بنود أخرى غير نقدية
7,629,673	7,589,962	
التغير في الموجودات والمطلوبات		
(9,172,097)	(8,641,272)	تسهيلات إئتمانية مباشرة
4,402,802	(3,365,844)	(5) مطلوبات الاحتياطي الإلزامي النقدي
134,084	2,590,357	بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
(1,368,611)	(192,757)	شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
(1,201,783)	(3,314,700)	موجودات أخرى
5,845,525	56,380,355	ودائع العملاء
1,049,187	3,972,564	تأمينات نقدية
(411,173)	1,448,650	مطلوبات أخرى
6,907,607	56,467,315	صافي النقد الناتج عن أنشطة التشغيل قبل المخصصات و الضرائب المدفوعة
(446,228)	(125,506)	(20) مخصصات متنوعة مدفوعة
(1,840,768)	(1,366,043)	(18) ضرائب مدفوعة
4,620,611	54,975,766	صافي النقد الناتج عن أنشطة التشغيل
أنشطة الإستثمار		
-	1,797,327	بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	(21,080,500)	شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(11,884,578)	(7,270,815)	شراء موجودات مالية بالكلفة المطفأة
4,002,765	8,568,336	استحقاق موجودات مالية بالكلفة المطفأة
	4,232,934	بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة
(4,405,019)	(3,238,396)	(14) شراء عقارات وآلات ومعدات
102,694	-	بيع عقارات وآلات ومعدات
(153,986)	(315,855)	(13) شراء موجودات غير ملموسة
26,581	123,401	عوائد توزيعات أرباح مقبوضة
1,592,443	819,222	فوائد سندات مقبوضة
(10,719,100)	(16,364,346)	صافي النقد المستخدم في أنشطة الإستثمار
أنشطة التمويل		
3,700,932	-	(22) زيادة رأس المال
-	(3,000,000)	(22) توزيعات نقدية مدفوعة
-	(454,584)	(12) سداد مطلوبات إيجار
-	1,000,000	(19) قروض شركة تابعة
3,700,932	(2,454,584)	صافي النقد (المستخدم في) الناتج عن أنشطة التمويل
(2,397,557)	36,156,836	الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه
107,992,155	105,594,598	النقد وما في حكمه في بداية السنة
105,594,598	141,751,434	(34) النقد وما في حكمه في نهاية السنة

- إن الإيضاحات المرفقة للبيانات المالية الموحدة من إيضاح (1 إلى 48) تشكل جزءاً لا يتجزأ منها.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

1. عام

تأسس بنك الاستثمار الفلسطيني (فيما يلي "البنك") بتاريخ 10 آب 1994 كشركة مساهمة عامة محدودة في فلسطين بمقتضى قانون الشركات لسنة 1929 "ساري المفعول" تحت رقم (563200864) برأس مال قدره 20 مليون دولار أمريكي. قررت الهيئة العامة غير العادية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 13 أيار 2010 زيادة رأسمال البنك المصرح به إلى 100 مليون سهم بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم، تم زيادة رأس مال البنك ليصبح 78 مليون دولار أمريكي بقيمة اسمية دولار أمريكي للسهم الواحد كما في 31 كانون الأول 2019 كما هو مبين في إيضاح رقم (22). باشر البنك نشاطاته خلال شهر آذار عام 1995.

إن من أهم غايات البنك القيام بكافة الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية من خلال الإقراض والتمويل وفتح الحسابات الجارية والاعتمادات المستندية، وقبول الودائع والأمانات، والمتاجرة في العملات المختلفة من خلال إدارته العامة في رام الله وفروعه المنتشرة في فلسطين والبالغ عددها (10) بالإضافة إلى (11) مكتب بالإضافة إلى فرع البحرين كما في 31 كانون الأول 2019.

بلغ عدد موظفي البنك (الإدارة العامة والفروع) وشركائه التابعة كما في 31 كانون الأول 2019 و2018 (281) و(276) موظف على التوالي.

تم إقرار البيانات المالية الموحدة المرفقة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 5 شباط 2020، وهي خاضعة لموافقة سلطة النقد الفلسطينية والهيئة العامة للمساهمين.

2. ملخص للسياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة من قبل البنك في أعداد هذه البيانات المالية الموحدة:

2.1. أسس إعداد البيانات المالية الموحدة

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للبنك وشركائه التابعة كما في 31 كانون الأول 2019 وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية المقررة من سلطة النقد الفلسطينية.

إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما تم إقرارها من قبل سلطة النقد الفلسطينية والمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية تتمثل في ما يلي:

- يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2 لسنة 2018) "بشأن متطلبات وإرشادات تطبيق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9" و تعليمات سلطة النقد رقم (2008\1) "تصنيف التسهيلات الائتمانية والمخصصات والضمانات المقبولة" و تعليمات سلطة النقد رقم (2020\3) "بشأن التسهيلات غير المنتظمة وغير المجدولة لموظفي القطاع العام"، قد تختلف المبالغ الناتجة عن تطبيق هذه التعليمات عن المبالغ الناتجة في حال تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.
 - يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية مما يؤدي إلى عدم تسجيل تلك الفوائد والعمولات.
 - تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك والتي تعتبر مملوكة للبنك حالياً في بيان المركز المالي الموحد ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعد تقييمها في كل فترة إفصاح مالية بشكل إفرادي، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في بيان الدخل الموحد، ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد بل يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في بيان الدخل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.
 - كما ويتم إطفاء كامل قيمة الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك التي مضى على تملكها أكثر من 5 سنوات، قد يؤدي ذلك إلى تسجيل مخصصات إضافية وإظهار الموجودات المستملكة بقيمة أقل من قيمتها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.
 - تكون الخسائر الائتمانية على تعرضات الحكومة الفلسطينية منخفضة مما يؤدي إلى انخفاض في إجمالي قيمة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة مقارنة مع المخصصات التي قد تنتج عن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية.
- تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية بإستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والأراضي والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية الموحدة.
- إن الدولار الأمريكي هو عملة عرض البيانات المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

قام البنك خلال العام بالاستثمار في كامل حصص صندوق الدخل المتنوع الألماني ("الصندوق") المنشئ وفقاً لقانون الاستثمار الرأسمالي الألماني. لم تقم إدارة البنك بتوحيد البيانات المالية للصندوق وفقاً لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 بسبب عدم قدرة البنك على الحصول على البيانات المالية المدققة للصندوق من مدير الاستثمار كما في 31 كانون الأول 2019 وذلك لاختلاف السنة المالية للصندوق والتي تنتهي في أيار من كل عام.

بناءً على المعلومات العامة المفصّل عنها من قبل مدير الاستثمار للصندوق، يوضح الجدول أدناه الأثر الجوهري والبنود المالية المتأثرة:

بيان المركز المالي الموحد

الرصيد في حال تم التوحيد	الأثر	الرصيد قبل التوحيد	
105,589,411	2,110,472	103,478,939	الموجودات
24,921,848	19,331,352	5,590,496	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
116,920	(21,432,600)	21,549,520	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
11,446,505	13,463	11,433,042	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
142,074,684	22,687	142,051,997	موجودات أخرى
7,720,734	22,970	7,697,764	المطلوبات
7,720,734	22,970	7,697,764	مطلوبات أخرى
162,718	(159,407)	322,125	حقوق الملكية الموحد
4,685,719	159,407	4,526,312	إحتياطي القيمة العادلة
4,848,437	-	4,848,437	الأرباح المدورة

بيان الدخل الموحد

الرصيد في حال تم التوحيد	الأثر	الرصيد قبل التوحيد	
21,969,873	226,506	21,743,367	الفوائد الدائنة
7,829,780	(67,099)	7,896,879	مصاريف تشغيلية أخرى
4,680,091	159,407	4,520,684	ربح السنة
			بيان الدخل الشامل الموحد
4,680,091	159,407	4,520,684	ربح السنة
475,660	(159,407)	635,067	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
5,155,751	-	5,155,751	صافي الدخل الشامل للسنة

2.2. التغييرات في السياسات المحاسبية والافصاحات

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 كانت متوافقة مع السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 باستثناء ما ورد في إيضاح (2.2) أدناه.

(أ) المعايير الجديدة والمعدلة السارية التي تم تطبيقها من قبل البنك

تم تطبيق المعايير والتعديلات التالية من قبل البنك في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. لم ينتج عن تطبيق المعايير والتعديلات الواردة أدناه تغييرات في صافي ربح أو حقوق ملكية البنك المدرجة سابقاً، باستثناء التغييرات المذكورة في الإيضاح 2-2 - (ج) تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16.

المعايير:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 "عقود الإيجار" (ساري المفعول اعتباراً من 1 كانون الثاني 2019).
- التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" بشأن خصائص الدفع المقدم مع التعويض السلبي وتعديلات المطلوبات المالية - أكد هذا التعديل على نقطتين:

1. يمكن أن يكون هذا التعويض المعقول للمدفوعات المسبقة تدفقات نقدية سلبية أو إيجابية على حد سواء عند النظر في ما إذا كان للموجودات المالية فقط تدفقات نقدية تمثل المبلغ الأصلي والفائدة.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

2. أنه عندما يتم تعديل المطلوب المالي، الذي يتم قياسه بالتكلفة المطفأة، دون أن يؤدي ذلك إلى إلغاء الاعتراف، يجب حينها إثبات الربح أو الخسارة مباشرة في بيان الدخل الموحد. يتم احتساب الربح أو الخسارة على أساس الفرق لمعدل الفائدة الأصلي الفعلي. ويعني هذا أنه لا يمكن توزيع الفرق على مدى العمر المتبقي للأداة مما قد يعتبر تغييراً في التطبيق بالمقارنة مع معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

- التفسير رقم 23 الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية "الشكوك حول معالجات ضريبة الدخل" - يوضح التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) والأسس الضريبية والمزايا الضريبية غير المستخدمة ومعدلات الضريبة عندما يكون هناك عدم يقين حول معالجات ضريبة الدخل بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 ويراعي التفسير على وجه التحديد:

1. ما إذا كان ينبغي النظر في المعالجات الضريبية بشكل جماعي.
 2. افتراضات السلطات الضريبية.
 3. تحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) والأسس الضريبية والخسائر الضريبية غير المستخدمة ومعدلات الضريبة.
 4. تأثير التغيرات في الوقائع والظروف.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 "منافع الموظفين" والتي تتعلق بالتعديل على الخطط أو التخفيضات أو التسويات.

- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2015 – 2017: تشمل التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (3) "اندماج الأعمال" و (11) "الترتيبات المشتركة" ومعايير المحاسبة الدولية رقم (12) "ضرائب الدخل" و (23) "تكاليف الاقتراض".

(ب) المعايير الجديدة والتفسيرات سارية المفعول على الفترات السنوية بعد 1 كانون الثاني 2019 ولم يتم تطبيقها مبكراً

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 "عقود التأمين" - في 18 أيار 2017 أنهى مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروعه الطويل لوضع معيار محاسبي حول عقود التأمين وأصدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 "عقود التأمين". يحل المعيار الدولي رقم 17 محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 والذي يسمح حالياً بالعديد من الممارسات. سيؤدي المعيار الدولي رقم 17 إلى تغيير كبير في المحاسبة لدى جميع المنشآت التي تصدر عقود تأمين وعقود استثمار تشمل ميزة المشاركة الاختيارية. ينطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2021 ويسمح بالتطبيق المبكر إذا كان متزامناً مع تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 "الإيرادات من العقود مع العملاء" والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية".

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 نموذج قياس حالي حيث يعاد قياس التقديرات في كل فترة تقرير. ويعتمد القياس على العناصر الأساسية للتدفقات النقدية المرجحة المخصومة وتعديل للمخاطر وهامش الخدمات التعاقدية الذي يمثل أرباح العقود غير المكتسبة. وهناك أسلوب تخصيص مبسط للأقساط يسمح به للمطلوبات على مدار فترة التغطية المتبقية إذا أتاح هذا الأسلوب طريقة قياس غير مختلفة جوهرياً عن النموذج العام أو إذا كانت فترة التغطية تمتد لسنة أو أقل، ومع ذلك، يجب قياس المطالبات المتكبدة بالاعتماد على العناصر الأساسية للتدفقات النقدية المخصومة والمعدلة بالمخاطر والمرجحة بالاحتمالات. ينطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2021.

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 - ينقح هذا التعديل تعريف النشاط التجاري. وفقاً للتعليقات التي تلقاها مجلس معايير المحاسبة الدولية، يُعتقد أن تطبيق الإرشادات الحالية معقد للغاية ويؤدي إلى عدد كبير جداً من المعاملات المؤهلة للتصنيف كاندماجات أعمال. ينطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2020.

التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 8 - هذه التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية"، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 8 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، والتعديلات اللاحقة على المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى:

- تستخدم تعريفاً ثابتاً للأهمية النسبية في جميع المعايير الدولية للتقارير المالية وإطار المفاهيم للتقارير المالية،
 - توضح تفسير تعريف الأهمية النسبية،
 - تدرج بعض التوجيهات في المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 حول المعلومات غير الهامة.
- ينطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2020.

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 - إصلاح المعدل المعياري لسعر الفائدة. توفر هذه التعديلات بعض الإعفاءات فيما يتعلق بإصلاح المعدل المعياري لسعر الفائدة. تتعلق الإعفاءات بحسابات التحوط ولها تأثير على أن إصلاح سعر الفائدة السائد بين البنوك (ليبور) يجب ألا يتسبب عموماً في إنهاء محاسبة التحوط. ومع ذلك، ينبغي الاستمرار في تسجيل أي عدم فعالية تحوط في بيان الدخل الموحد وبالنظر إلى الطبيعة الواسعة للتحوطات التي تنطوي على عقود ليبور، فإن عمليات الإعفاءات ستؤثر على البنوك في جميع المجالات. ينطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2020.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

في تموز 2017، أعلنت هيئة السلوك المالي (FCA) أنها لن تدعم سعر الفائدة بين البنوك في لندن (ليبور) بعد عام 2021، مما يشير إلى أن ليبور قد يتوقف عن الوجود، على الأقل في شكله الحالي، بعد هذا التاريخ.

لدى البنك الأدوات التالية التي تتعرض لتأثير ليبور كما في 31 كانون الأول 2019:

صافي تسهيلات ائتمانية مباشرة: 43,955,527 دولار أمريكي

لا يوجد لدى البنك أي علاقات تحوط قد تتأثر بليبور.

يقوم البنك بتقييم التأثير والخطوات القادمة لضمان الانتقال السلس من ليبور إلى أسعار الفائدة الجديدة.

التعديلات إلزامية ويجب تطبيقها للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2020، يُسمح بالتطبيق المبكر.

باستثناء ما ورد أعلاه، لا توجد هناك أي معايير جديدة وتعديلات على المعايير وتفسيرات ذات صلة لم تدخل حيز التطبيق بعد، والتي يتوقع أن يكون لها أثر جوهري على البنك في فترات التقرير الحالية أو المستقبلية والمعاملات في المستقبل المنظور.

(ج) التغييرات في السياسات المحاسبية المتعلقة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 - عقود الإيجار

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 في كانون الثاني 2016، وأدى إلى الاعتراف بكافة الإيجارات تقريباً في بيان المركز المالي الموحد من قبل المستأجر، بما أن الفارق بين الإيجارات التشغيلية والتمويلية تم استبعاده. وبموجب المعيار الجديد، فإنه يتم الاعتراف بأي أصل (حق استعمال البند المؤجر) أو التزام مالي لتسديد دفعات الإيجار. وتتمثل الاستثناءات الوحيدة في الإيجارات قصيرة المدة ومنخفضة القيمة.

قام البنك بتطبيق المعيار ابتداءً من تاريخ التطبيق الإجمالي وهو 1 كانون الثاني 2019. وقام البنك بتطبيق نهج تحول مبسط ولم يعيد بيان المبالغ المقارنة قبل تاريخ اعتماد المعيار. وفقاً لما هو مسموح به بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16، تقاس موجودات حق الاستخدام بقيمة التزام الإيجار عند التطبيق (معدلة بأي مصاريف إيجار مدفوعة مقدماً أو مستحقة).

استخدم البنك الحلول العملية التالية في التطبيق الأولي:

- استخدام التقييم السابق للبنك للعقود الحالية أو التي تحتوي على عقود إيجار.
- عندما تكون مدة عقد الإيجار غير المنتهي في تاريخ التقييم الأولي أقل من 12 شهراً أو تكون عقود الإيجار منخفضة القيمة، بهذا اختار البنك استخدام إعفاء الإيجار قصير الأجل.
- استبعد التكاليف الأولية المباشرة لقياس حق استخدام الموجودات كما في تاريخ التطبيق المبني.

عند قياس مطلوبات الإيجار، قام البنك بخصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي في 1 كانون الثاني 2019. كان المتوسط المرجح المطبق في أسواق البنك الرئيسية يعتمد على معدلات العائد القياسية. ان المتوسط المرجح لمعدل الاقتراض الإضافي المطبق من قبل البنك يساوي 3%.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019
(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

(1) تم الاعتراف بالمبالغ التالية وفقاً للمعيار الجديد بكل من بيان المركز المالي الموحد وبيان الدخل الموحد:

بيان المركز المالي الموحد:

1 كانون الثاني 2019	31 كانون الأول 2019	
2,331,509	2,003,410	حق الاستخدام من الموجودات (مكاتب وفروع - إيضاح 12)
2,265,109	1,867,662	مطلوبات إيجار (التزامات أخرى - إيضاح 12)

بيان الدخل الموحد:

31 كانون الأول 2019	
328,099	مصروف الاستهلاك لموجودات حق الاستخدام (الاستهلاك)
57,137	تكاليف التمويل على مطلوبات الإيجار

(2) قياس مطلوبات الإيجار:

2,660,587	التزامات عقود الإيجار التشغيلية المفصح عنها في 31 كانون الأول 2018
(221,285)	الخصم باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجرين في تاريخ التطبيق الأولي
(174,193)	عقود إيجارات قصيرة الأجل
2,265,109	مطلوبات الإيجار المعترف بها كما في 1 كانون الثاني 2019
	منها:
675,656	- مطلوبات الإيجار المتداولة
1,589,453	- مطلوبات الإيجار غير المتداولة

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

2.3. أسس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة "الشركة العالمية للأوراق المالية المساهمة الخصوصية المحدودة" و "شركة هورايوز العقارية المساهمة الخصوصية المحدودة" والملوكة بالكامل والخاضعة لسيطرة البنك كما في 31 كانون الأول 2019 و 2018. وتتحقق سيطرة البنك على الشركات التابعة عندما يكون البنك قادراً على إدارة الأنشطة الرئيسية للشركات التابعة وعندما يكون معرضاً للعوائد المتغيرة الناتجة من استثماره في الشركات التابعة أو يكون له حقوق هذه العوائد. ويكون قادراً على التأثير على هذه العوائد من خلال سلطته في الشركات التابعة. ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأيرادات والمصروفات بين البنك والشركات التابعة وكذلك ما بين الشركات التابعة.

تتضمن هذه البيانات المالية الموحدة البنك وشركاته التابعة التالية كما في 31 كانون الأول 2019 و 2018:

اسم الشركة	راس المال المدفوع (دولار أمريكي)	نسبة ملكية البنك	طبيعة نشاط الشركة	مقر الشركة	تاريخ التملك
الشركة العالمية للأوراق المالية المساهمة الخصوصية المحدودة	3,526,093	100%	وساطة مالية	نابلس	1996
شركة هورايوز العقارية المساهمة الخصوصية المحدودة	5,000,000	100%	تملك وإدارة العقارات	رام الله	2017

من أهم غايات شركة هورايوز تملك العقارات وإدارة العقارات المملوكة لبنك الاستثمار الفلسطيني والتي تشمل بيع واستئجار وتاجير وإدارة العقارات والمباني بالنيابة عن بنك الاستثمار الفلسطيني.

يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل البنك. وفي حال كانت السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركة التابعة مختلفة يتم إجراء التعديلات اللازمة على البيانات المالية للشركة التابعة لتتوافق مع السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل البنك.

يقوم البنك بإعادة تقييم قدرته على السيطرة في الشركة المستثمر بها إذا كان هنالك تغير في الحقائق أو الظروف تدل على التغير في إحدى العناصر الثلاث للسيطرة. يبدأ توحيد البيانات المالية للشركات التابعة عند حصول البنك على القدرة للسيطرة وينتهي عند فقدانه للسيطرة على شركاته التابعة. يتم إضافة نتائج الشركات التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو التي تم التخلص منها خلال السنة في بيان الدخل الموحد من تاريخ الحصول على السيطرة وحتى تاريخ فقدانها. يتم تسجيل أثر التغير في نسبة الملكية في الشركات التابعة (دون فقدان السيطرة عليها) كمعاملات بين المالكين.

2.4. معلومات القطاعات

يمثل قطاع الأعمال مكونات مميزة للبنك تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استخدامها من قبل صانع القرار التنفيذي الرئيسي للبنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

2.5. الأدوات المالية

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي الموحد للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

تقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل) تضاف إلى القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية أو تُخصم منها حسب الاقتضاء عند الاعتراف المبدئي. ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة باقتناء الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل مباشرة في بيان الدخل الموحد. وفوراً بعد الاعتراف المبدئي، يتم الاعتراف بمخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، كما هو مبين في الإيضاح (10 و 3)، والذي ينتج عنه تكبد خسارة إئتمانية يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد.

1. الموجودات المالية

يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالمشتريات أو المبيعات العادية للموجودات المالية على أساس تاريخ المتاجرة. إن المشتريات أو المبيعات العادية هي المبيعات أو المشتريات التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يحدده القانون أو العرف السائد في السوق.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

أ. تصنيف وإعادة تصنيف الموجودات المالية

لأغراض تصنيف الموجودات المالية، تعتبر الأداة "أداة حقوق ملكية" إذا كانت غير مشتقة وتستوفي تعريف "حقوق الملكية" للجهة المصدرة باستثناء بعض الأدوات غير المشتقة القابلة للبيع التي يتم عرضها كحقوق ملكية من قبل الجهة المصدرة. إن جميع الموجودات المالية الأخرى غير المشتقة هي "أدوات دين". أدوات الدين هي تلك الأدوات التي تستوفي تعريف المطلوبات المالية من وجهة نظر الجهة المصدرة، مثل القروض والسندات الحكومية وسندات الشركات.

يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية إذا تغير نموذج الأعمال لإدارة المحفظة. إن إعادة التصنيف تأثير محتمل، ويتم ذلك اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال. لم يقوم البنك بتغيير نموذج أعماله خلال السنة الحالية.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي"). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية:

- إن كان الاختيار يؤدي إلى إلغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي.
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءاً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار.
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال بيان الدخل أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الدخل الموحد بند أرباح موجودات مالية.

أدوات الدين

تقاس أدوات الدين بالتكلفة المطفأة في حال توافر الشرطين التاليين:

- (1) أن يتم الاحتفاظ بالموجودات ضمن نموذج أعمال يكون الهدف منه الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- (2) أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأداة إلى وجود تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تمثل دفعات للمبالغ الأصلية والفائدة / الأرباح المستحقة على المبلغ القائم منها.

تقاس جميع الموجودات المالية الأخرى، باستثناء أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة، لاحقاً بالقيمة العادلة. بناءً على هذه العوامل، يقوم البنك بتصنيف أدوات الدين الخاصة به في واحدة من فئات القياس الثلاث التالية:

- **التكلفة المطفأة:** يقاس بالتكلفة المطفأة الموجودات المحتفظ بها بغرض جمع التدفقات النقدية التعاقدية عندما تمثل تلك التدفقات النقدية دفعات للمبالغ الأصلية والفائدة، وتلك غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتم تعديل القيمة الدفترية لهذه الموجودات مقابل مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة المقاس كما هو مبين في الإيضاح (3).
- **القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:** يقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الموجودات المالية المحتفظ بها لجمع التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات عندما تمثل التدفقات النقدية للموجودات دفعات للمبالغ الأصلية والفائدة، وتلك غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتم قيد الحركة في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن التبدل في القيمة والفوائد المدينة وفروقات العملة (إن وجدت) في بيان الدخل الموحد في حين يتم إدراج أرباح وخسائر القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر ويتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل الموحد عند الاستبعاد.
- **القيمة العادلة من خلال بيان الدخل:** يقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموجودات التي لا تستوفي معايير تسجيلها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استثمارات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي لا تعد جزءاً من علاقة التحوط ضمن الربح أو الخسارة ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد ضمن "صافي أرباح موجودات مالية" في الفترة التي تنشأ فيها، ما لم تنشأ عن أدوات دين تم تصنيفها بالقيمة العادلة أو التي لم يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة، وفي هذه الحالة يتم عرضها بشكل منفصل في بيان الدخل الموحد.

تدرج الاستثمارات في سندات الدين في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل إذا كانت لا تفي بمعايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يجوز للبنك أيضاً تعيين استثمارات في سندات الدين بشكل لا رجعة فيه بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الإدراج المبدئي إذا كان تطبيق هذا الخيار يقلل بشكل كبير من عدم تطابق المحاسبة بين الموجودات المالية والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها أو قياسها على أسس محاسبية مختلفة.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

- **نموذج الأعمال:** يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة البنك للموجودات من أجل توليد التدفقات النقدية، أي ما إذا كان هدف البنك هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي منهما (أي يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "الأخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تتضمن العوامل التي يأخذها البنك بعين الاعتبار في تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الموجودات، الخبرة السابقة حول كيفية تحصيل التدفقات النقدية لهذه الموجودات، وكيفية تقييم أداء الموجودات وإبلاغه إلى كبار موظفي الإدارة، وكيفية تقييم المخاطر وإدارتها وكيفية تعويض المدراء.
- **دفعات أصل الدين والفائدة:** إذا كان نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل دفعات للمبالغ الأصلية والفائدة ("فحص دفعات للمبالغ الأصلية والفائدة").
- وعند إجراء هذا التقييم، يقوم البنك بدراسة ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية متوافقة مع اتفاق إقراض أساسي، أي أن الفوائد تشمل فقط مقابل القيمة الزمنية للمال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى ومعدل الفوائد الذي يتمشى مع اتفاق الإقراض الأساسي. عندما تؤدي الشروط التعاقدية إلى التعرض للمخاطر أو تقلبات لا تتوافق مع اتفاق الإقراض الأساسي، يتم تصنيف الموجودات المالية ذات الصلة بقياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.
- يتم مراعاة الموجودات المالية مع المشتقات الضمنية بالكامل عند تحديد ما إذا كانت تدفقاتها النقدية تمثل فقط الدفعات الأصلية والفائدة.
- يقوم البنك بإعادة تصنيف استثمارات الدين عندما، فقط عندما، يتغير نموذج أعماله لإدارة تلك التغيرات في الموجودات. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة التقرير الأولى التي تلي التغيير.

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية هي أدوات تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر الجهة المصدرة، أي الأدوات التي لا تحتوي على التزام تعاقدي بالدفع والتي تعد دليلاً على الفوائد المتبقية في صافي موجودات الجهة المصدرة. وتشمل أمثلة أدوات حقوق الملكية الأسهم العادية الأساسية.

يقوم البنك بقياس جميع استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، باستثناء الحالات التي تكون فيها إدارة البنك قد اتخذت خياراً نهائياً، عند الاعتراف المبدئي، بتصنيف استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تتمثل سياسة البنك في تصنيف استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما يتم الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لأغراض أخرى غير توليد عائدات الاستثمار. وعند استخدام هذا الخيار، يتم إدراج أرباح وخسائر القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة بما في ذلك عند الاستبعاد. ولا يتم تسجيل خسائر التدني في القيمة (وعكس خسائر التدني في القيمة) بشكل منفصل عن غيرها من التغيرات في القيمة العادلة.

ويستمر الاعتراف بتوزيع الأرباح، عندما يمثل عائداً على هذه الاستثمارات، في بيان الدخل الموحد كعوائد توزيعات أرباح عندما ينشأ حق البنك في استلام الدفعات.

التكلفة المطفأة وطريقة معدل الفائدة الفعلي

تتمثل التكلفة المطفأة في المبلغ الذي يتم به قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي، ناقصاً المسدد من المبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لأي فرق بين ذلك المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، وللموجودات المالية، معدلة بأي مخصص للخسارة.

إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بدقة المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأصل أو الالتزام المالي إلى إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي (على سبيل المثال، التكلفة المطفأة قبل أي مخصص للتدني في القيمة) أو إلى التكلفة المطفأة للالتزام المالي. لا يأخذ الحساب في اعتباره الخسارة الائتمانية المتوقعة ويشمل تكاليف المعاملة والإقسط أو الخصومات والرسوم المدفوعة أو المقبوضة والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

عندما يقوم البنك بمراجعة تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، يتم تعديل القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي المعني لتعكس التقديرات الجديدة المخصصة باستخدام معدل الفائدة الأصلي الفعلي. ويتم إدراج التغيرات في بيان الدخل الموحد.

تحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية، باستثناء الموجودات المالية التي تعرضت فيما بعد لتدني في قيمتها الائتمانية (أو المرحلة الثالثة)، والتي تم تعليق دخل الفائدة عليها حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

ب. التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بالتقييم على أساس مستقبلي للخسارة الائتمانية المتوقعة المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية المباشرة وبموجودات أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة والسندات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتعرض الذي ينشأ من ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية. يعترف البنك بمخصص خسارة لمثل هذه التعرضات في تاريخ كل تقرير. ويبين قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة:

- مبلغاً عادلاً مرجحاً تم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة.
- القيمة الزمنية للمال.
- معلومات معقولة ومثبتة متاحة دون تكبد أي تكلفة أو جهد غير ضروري في تاريخ التقرير حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات للأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية.

يقدم الإيضاح رقم (3) المزيد من التفاصيل حول كيفية قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة.

ج. تعديل القروض (قروض معاد هيكلتها وجدولتها)

مع الأخذ بعين الاعتبار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية ذات العلاقة، يقوم البنك أحياناً بإعادة التفاوض أو تعديل التدفقات النقدية التعاقدية للقروض المقدمة للعملاء. وعندما يحدث ذلك، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت الشروط الجديدة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الشروط الأصلية. يقوم البنك بذلك من خلال النظر، من بين أمور أخرى، في العوامل التالية:

- إذا كان المقترض يواجه صعوبات مالية، ما إذا كان التعديل يخفض فقط التدفقات النقدية التعاقدية إلى المبالغ التي يتوقع أن يكون المقترض قادراً على سدادها.
- ما إذا كان قد تم إدخال أي شروط جديدة جوهرياً مثل حصة الأرباح / العائد على حق الملكية والتي تؤثر بشكل جوهري على ملف مخاطر القرض.
- تمديد جوهري لفترة القرض عندما لا يواجه المقترض صعوبات مالية.
- تغيير جوهري في سعر الفائدة.
- تغيير عملة القرض.
- إدراج ضمانات أو تحسينات أخرى للضمان أو الائتمان تؤثر بشكل كبير على مخاطر الائتمان المرتبطة بالقروض.

إذا كانت الشروط مختلفة بشكل جوهري، يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية الأصلية ويعترف بالموجودات "الجديدة" بالقيمة العادلة مع إعادة احتساب معدل الفائدة الفعلي الجديد للموجودات. وبالتالي يعتبر تاريخ إعادة التفاوض تاريخ الاعتراف المبدئي لأغراض حساب التدني في القيمة، وأيضاً لغرض تحديد ما إذا حدثت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. ومع ذلك، يقوم البنك أيضاً بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية الجديدة المدرجة تعتبر أنها تعرضت فيما بعد لتدني في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي، خاصة في الظروف التي يكون الدافع وراء إعادة التفاوض هو عدم قدرة المدين على إجراء الدفعات المتفق عليها في الأصل. ويتم إدراج الفروق في القيمة الدفترية أيضاً في بيان الدخل الموحد كربح أو خسارة عند الاستبعاد.

إذا لم تختلف الشروط بشكل جوهري، فإن إعادة التفاوض أو التعديل لا يؤدي إلى إلغاء الاعتراف، ويقوم البنك بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية على أساس التدفقات النقدية المعدلة للأصل المالي ويتم إدراج أرباح أو خسائر التعديل في بيان الدخل الموحد. يتم إعادة حساب إجمالي القيمة الدفترية الجديدة عن طريق خصم التدفقات النقدية المعدلة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.

إلغاء الاعتراف لسبب غير التعديل

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية أو جزء منها عند انتهاء الحقوق التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية من الموجودات أو عند تحويلها وإما (1) عندما يقوم البنك بتحويل جميع مخاطر وامتيازات الملكية بشكل جوهري، أو (2) عندما لا يقوم البنك بتحويل جميع مخاطر وامتيازات الملكية والاحتفاظ بها بشكل كبير ولم يحتفظ البنك بالسيطرة.

ديون تم شطبها

يتم شطب التسهيلات الائتمانية التي لها مخصصات في حالة عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في إجمالي المخصصات، إن وجد، إلى بيان الدخل الموحد، ويتم إدراج المبالغ المستردة اللاحقة للديون التي تم شطبها في بيان الدخل الموحد.

2. المطلوبات المالية

التصنيف والقياس اللاحق

تقاس جميع المطلوبات المالية (وتشمل الودائع والأرصدة المستحقة إلى البنوك، واتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك، والقروض متوسطة الأجل، وودائع العملاء) مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستثناء التالي:

- **المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:** يتم تطبيق هذا التصنيف على المشتقات والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والمطلوبات المالية الأخرى المصنفة كذلك عند الاعتراف المبدئي. إن الأرباح أو الخسائر من المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل يتم عرضها جزئياً في الدخل الشامل الآخر (التغير في القيمة العادلة بسبب مخاطر الائتمان) وجزئياً في الربح أو الخسارة (المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة للمطلوبات). هذا ما لم يكن مثل

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

هذا العرض من شأنه أن يسفر عن، أو يزيد، عدم التطابق المحاسبي، وفي هذه الحالة يتم عرض الأرباح والخسائر التي تعزى إلى التغيرات في مخاطر الائتمان للمطلوبات في الربح أو الخسارة. المطلوبات المالية الناتجة عن تحويل الموجودات المالية غير المؤهلة لإلغاء الاعتراف، في مثل هذه الحالات، والتي بموجبها يتم إثبات المطلوبات المالية للمقابل المالي المقبوض من أجل التحويل. في الفترات اللاحقة، يقوم البنك بالاعتراف بأي مصاريف متكبدة على المطلوبات المالية. يتم إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن عقود الضمانات المالية وارتباطات القروض المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ضمن بيان الدخل الموحد.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغى الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم اطفائها (أي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انقضاءه). عند استبدال دين حالي بدين جديد من مقرض جديد، يتم إلغاء الاعتراف بالدين الحالي في البيانات المالية الموحدة ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للمقابل المدفوع في بيان الدخل الموحد. ومع ذلك، وعند تعديل أو استبدال الدين مع الاحتفاظ بالمقرض الأصلي، فإن المعايير الدولية للتقارير المالية تتضمن إرشادات محددة حول ما إذا كانت المعاملة تؤدي إلى إلغاء الاعتراف أو يتم حسابها بشكل مختلف. ويستند هذا التحليل على تساؤل حول ما إذا كان التعديل "جوهرياً" أو ما إذا كان قد تم استبدال الدين الأصلي بدين آخر بشروط "جوهرية" مختلفة.

3. قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن قبضه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسية أو، في حالة عدم توفر سوق رئيسية، في السوق الأكثر نفعاً للبنك في ذلك التاريخ. إن القيمة العادلة لأي التزام تعكس مخاطر عدم الوفاء بهذا الالتزام.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للأداة، عند الضرورة، باستخدام السعر المعلن في السوق النشطة لتلك الأداة. تعتبر السوق سوقاً نشطة عندما تكون المعاملات المتعلقة بالأصل أو الالتزام منتظمة وملزمة من حيث الحجم بما يكفي لتحديد بيانات الأسعار على أساس مستمر.

في حال عدم وجود سعر معلن في سوق نشطة، يقوم البنك حينها بتحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم التي تعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من معطيات التقييم ذات الصلة الجديرة بالملاحظة مع الحد من استخدام المعطيات غير الجديرة بالملاحظة. يتضمن أسلوب التقييم المختار جميع العوامل التي يمكن أن يستخدمها المشاركون في تحديد سعر المعاملة.

إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف المبدئي يتمثل عادةً في سعر المعاملة، أي القيمة العادلة للمقابل الممنوح أو المقبوض. إذا قرر البنك أن القيمة العادلة بتاريخ الاعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة ولم يتوفر دليل موضوعي على القيمة العادلة إما من خلال سعر معلن في سوق نشطة لأصل أو التزام مماثل أو استناداً إلى أي أسلوب من أساليب التقييم التي لا تستخدم إلا البيانات المستمدة من الأسواق الجديرة بالملاحظة، يتم مبدئياً قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، ويتم تعديلها لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة بتاريخ الاعتراف المبدئي وسعر المعاملة. ويتم تسجيل الفرق لاحقاً في بيان الدخل الموحد على أساس ملائم على مدى عمر الأداة ولكن ليس بعد التاريخ الذي يكون فيه التقييم مدعوماً كلياً ببيانات سوقية جديرة بالملاحظة أو بعد تاريخ إغلاق المعاملة.

إذا كان للأصل أو الالتزام الذي تم قياسه بالقيمة العادلة سعر عرض أو سعر طلب، يقوم البنك بقياس الموجودات والمراكز طويلة الأجل بسعر العرض بينما يتم قياس المطلوبات والمراكز قصيرة الأجل بسعر الطلب.

إن محفظة الموجودات والمطلوبات المالية المعرضة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان المدارة من قبل البنك على أساس صافي التعرض إما لمخاطر السوق أو لمخاطر الائتمان، يتم قياسها على أساس السعر الذي يمكن قبضه من بيع مركز صافي طويل الأجل (أو دفعه لتحويل مركز صافي قصير الأجل) لأي تعرض لمخاطر محددة. يتم إجراء تلك التسويات التي تتم على مستوى المحفظة لكل بند من الموجودات والمطلوبات على أساس التسوية المتعلقة بالخطر وذلك لكل أداة من الأدوات المشمولة بالمحفظة.

يقوم البنك بالاعتراف بالتحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير التي يظهر فيها التغيير.

مستويات القيمة العادلة

- المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المشابهة.
- المستوى الثاني: أساليب أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر وغير مباشر.
- المستوى الثالث: أساليب أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات في السوق يمكن ملاحظتها.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

2.6. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

هي الموجودات المالية التي قام البنك بشرائها لغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.

يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء في بيان الدخل الموحد عند الشراء) وبعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل الموحد.

يتم قيد الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في بيان الدخل الموحد.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية.

لا يجوز تصنيف أي موجودات مالية ليس لها أسعار في سوق نشطة وتداولات نشطة في هذا البند.

لا تخضع أدوات الدين التي في هذه المحفظة عادة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

2.7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الموجودات المالية المحتفظ بها لجمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات عندما تمثل التدفقات النقدية للموجودات دفعات للمبالغ الأصلية والفائدة، وتلك غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. ويتم تحويل الحركة في القيمة الدفترية من خلال الدخل الشامل الآخر.

في حالة بيع الأصل أو جزء منه، يتم أخذ الربح أو الخسارة الناتجة إلى بيان الدخل الشامل وداخل بيان حقوق الملكية الموحد. يتم تحويل رصيد الاحتياطي لتقييم الموجودات المالية المباعة مباشرة إلى الأرباح المدورة وليس من خلال بيان الدخل الموحد.

لا تخضع أدوات حقوق الملكية في هذا البند لاختبار الانخفاض في القيمة.

يتم قيد الأرباح الموزعة في بيان الدخل الموحد.

تخضع أدوات الدين ضمن هذه المحفظة إلى احتساب التدني (الخسارة الائتمانية المتوقعة) وفقاً لما هو منصوص عليه في متطلبات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ووفق هذه التعليمات حيث تسجل الخسارة الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل الموحد.

نظراً لأن أدوات الدين تسجل بالقيمة العادلة وتخضع في ذات الوقت لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة فإن هناك تقاص يتم بين التغير في القيمة العادلة والخسارة الائتمانية المتوقعة وبحيث يكون للتدني (الخسارة الائتمانية المتوقعة) الأولوية في الاعتراف/التسجيل.

2.8. موجودات مالية بالكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالتكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفاً العلاوة / الخصم بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية، قيداً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه في بيان الدخل الموحد وتظهر لاحقاً بالتكلفة المطفأة بعد تخفيضها بخسائر التدني.

يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن بيان الدخل الموحد في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالخصوص).

تخضع أدوات الدين المدرجة في هذه المحفظة إلى احتساب التدني (الخسارة الائتمانية المتوقعة) وفقاً لما هو منصوص عليه في متطلبات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وتسجل الخسارة الائتمانية المتوقعة التي يتم قياسها في بيان الدخل الموحد.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

2.9. قياس القيمة العادلة

إن أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ البيانات المالية الموحدة في أسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات والمشتقات المالية التي لها أسعار سوقية، في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنة بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.

يتم تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعلية، ويتم إطفاء الخصم /العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة / المدفوعة في بيان الدخل.

تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

2.10. التسهيلات الائتمانية

هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة أو محددة قدمها البنك في الأساس أو جرى إقتنائها وليس لها أسعار سوقية في أسواق نشطة.

يتم إدراج التسهيلات الائتمانية بالكلفة بعد تنزيل مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة.

يتم إدراج مخصص التدني في القيمة على التسهيلات الائتمانية المباشرة باستخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما هو مذكور في الإيضاح رقم (3).

يتم استبعاد التسهيلات التي مضى على تعثرها أكثر من ست سنوات والفوائد المعلقة والمخصصات المتعلقة بها من البيانات المالية الموحدة للبنك وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

يتم وقف قيد الفوائد والعمولات على الديون المصنفة والمتخذ حيالها إجراءات قانونية.

2.11. الانخفاض في القيمة

يجب قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة من خلال مخصص الانخفاض في القيمة بمبلغ:

- الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً، أي العمر المتوقع للخسارة الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهراً بعد تاريخ التقرير، ويشار إليها بالمرحلة الأولى؛ أو
- الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى فترة الأداة، أي العمر المتوقع للخسارة الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

تعتبر الخسارة الائتمانية المتوقعة تقديراً مرجحاً محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة وفقاً لسعر الفائدة الفعلي للأصل .

بالنسبة للسوق غير المستغلة، فإن الخسارة الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقياً إذا تم استغلال التمويل.

بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسارة الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحاً منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقوم البنك بقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحظطة للفروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعلي للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحظطة.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم تقييم الموجودات المالية للتأكد من وجود مؤشرات الخسارة المسجلة للانخفاض في القيمة في نهاية كل فترة تقرير. يتم الاعتراف بالانخفاض في قيمة الموجودات المالية عندما يكون هناك دليل موضوعي، نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد التسجيل المبدئي للموجودات المالية، أدى إلى تأثير التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل.

قد يتضمن الدليل الموضوعي للخسارة المسجلة للانخفاض في القيمة ما يلي:

- صعوبة مالية كبيرة تواجه المصدر أو الطرف المقابل.
- الإخلال بالعقد، مثل التقصير أو التأخر في سداد مدفوعات الفائدة أو المدفوعات الرئيسية.
- أن يصبح من المحتمل أن يكون المقترض سوف يقدم على الإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية.
- اختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب صعوبات مالية.
- شراء الأصول المالية مع خصم كبير مما يؤثر على خسائر الائتمان المتكبدة.

إذا تعذر تحديد حدث واحد، بدلاً من ذلك، فإن التأثير المشترك لعدة أحداث قد يتسبب في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية. يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هناك انخفاض في أدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير. ولتقييم ما إذا كانت أدوات الدين السيادية والخاصة بالشركات منخفضة القيمة الائتمانية، يضع البنك في الاعتبار عوامل مثل عائدات السندات وتصنيف الائتمان وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض منخفض القيمة عند منح تنازل إلى المقترض بسبب تدهور مركزه المالي، ما لم يكن هناك دليل على أنه نتيجة لمنح التنازل، فإن خطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفض بشكل جوهري، ولا توجد مؤشرات أخرى على انخفاض القيمة. بالنسبة للموجودات المالية التي يتوقع التنازل عنها ولكن لا يتم منح هذا التنازل، يتم اعتبار الموجودات بأنها منخفضة القيمة الائتمانية عندما يكون هناك دليل واضح على انخفاض القيمة الائتمانية بما في ذلك تعريف التعثر. يشمل تعريف التعثر عدم احتمال السداد والتوقف عن السداد إذا كانت المبالغ متأخرة لمدة 90 يوماً أو أكثر. وبالرغم من ذلك، فإن الحالات التي يكون فيها انخفاض قيمة الأصل غير معترف به بعد 90 يوماً من تاريخ الاستحقاق تكون مدعومة بمعلومات معقولة.

التعثر

يُعتبر تعريف التعثر أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التعثر في قياس قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التعثر هو أحد مكونات احتمالية التعثر؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان أدناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتعثر:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يوماً بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك.
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل.

تم تصميم تعريف التعثر ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الموجودات. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد انتهاك العميل حداً محدداً أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإفراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العقود، وهو أمر غير مناسب للإفراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التعثر وعدم سداد التزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التعثر والتي تُطور داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

2.12. العقارات والآلات والمعدات

باستثناء الأرض التي تظهر بالقيمة العادلة، يتم إظهار العقارات والآلات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني في القيمة المتراكمة، إن وجدت. تشمل التكلفة التاريخية النفقات المنسوبة مباشرة إلى اقتناء البند. لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، إلا عندما يكون من المرجح أن تتدفق إلى البنك فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكل موثوق به. يتم تحميل كافة تكاليف عمليات التصليح والصيانة الأخرى إلى بيان الدخل الموحد خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها. لا يتم استهلاك الأراضي.

يتم احتساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات ذات العلاقة، وفقاً لما يلي:

العمر الإنتاجي (سنوات)

50
17-6
10 – 4
11-5
5

مباني وعقارات
أثاث ومعدات
أجهزة الحاسب الآلي
تحسينات المأجور
وسائل نقل

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطرق حساب الاستهلاك - بنهاية كل سنة مع بيان أثر أي تغييرات في التقديرات المحتسبة على أساس مستقبلي.

يُلغى الاعتراف بالعقارات والآلات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما لا يكون من المتوقع أن تنشأ منافع اقتصادية مستقبلية من استمرار استخدام الأصل. يتم تحديد أي أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعاد أو تقاعد بند من بنود العقارات والآلات والمعدات على أساس الفرق بين عوائد البيع والقيمة الدفترية للأصل، ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد.

يتم اظهار الأراضي بالقيمة العادلة. يتم اجراء تخمين القيمة العادلة للأراضي بشكل دوري كافٍ للتأكد من أن القيمة العادلة لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية. يتم قيد الزيادة في القيمة العادلة لهذه الأراضي من خلال حقوق الملكية ويتم قيد الانخفاض، الذي يتجاوز عن أية زيادة سابقة في القيمة العادلة، في بيان الدخل الموحد.

2.13. عقود الضمانات المالية والتزامات القروض

الضمانات المالية هي عبارة عن عقود تُلزم البنك بدفع مبالغ محددة لتعويض حاملي الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب إخفاق المدين في سداد أي دفعات عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين. تتمثل التزامات العقود في التزامات غير قابلة للإلغاء بتقديم اعتماد وفقاً لشروط وأحكام متفق عليها مسبقاً. تقاس عقود الضمان المالي الصادرة مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالقيمة الأعلى لكل من:

- مبلغ مخصص الخسارة.
- العلاوة المقبوضة عند الاعتراف المبدئي ناقصاً الدخل المعترف به وفقاً لمبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15.

2.14. أدوات مالية مشتقة

يتعامل البنك بالمشتقات مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة.

تدرج المشتقات في البداية بالقيمة العادلة بتاريخ إبرام عقود المشتقات ويعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر في بيان الدخل الموحد مباشرة ما لم تكن الأداة المشتقة مؤهلة ومحددة كأداة تحوط، وفي تلك الحالة يستند توقيت الاعتراف في بيان الدخل الموحد على طبيعة علاقة التحوط. ويتم إدراج جميع المشتقات بقيمتها العادلة كموجودات إذا كانت القيمة العادلة موجبة، أو كمطلوبات إذا كانت القيمة العادلة سالبة.

يتم الحصول على القيمة العادلة عموماً بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المدرجة، حسبما يكون ملائماً.

2.15. المخصصات

تشمل المخصصات مخصصات قانونية ويتم الاعتراف بها عندما يترتب على البنك التزام (قانوني أو ضمني) حالي نتيجة لحدث سابق، ويكون من المحتمل أن يقتضي الأمر من البنك تكبد موارد تمثل منافع اقتصادية لتسوية الالتزام، ويكون بالإمكان وضع تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

تمثل القيمة المعترف بها كمخصص أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي بتاريخ التقرير مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر وحالات عدم اليقين المحيطة بالالتزام. عندما يتم قياس مخصص ما باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي، فإن قيمته الدفترية تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

2.16. مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم أخذ مخصص للإلتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري في فلسطين. تسجل المبالغ الواجب اقتطاعها على حساب الدخل وتسجل التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة.

2.17. مخصص الضرائب

تشمل ضريبة الدخل على الضريبة الحالية والضرائب المؤجلة.

تعتمد الضريبة الحالية على الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في بيان الدخل الموحد. قد تشمل الأرباح المحاسبية الأرباح غير الخاضعة للضريبة أو النفقات الخاضعة للضريبة والتي قد يتم إعفاؤها في السنوات المالية الحالية أو اللاحقة.

تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في إدارة ضريبة الدخل الفلسطينية.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو / استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام ببيان المركز المالي الموحد وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تأدية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

تتم مراجعة القيمة الدفترية للضرائب المؤجلة في تاريخ البيانات المالية الموحدة مع تخفيضها بالحد الذي يحتمل ألا يتوفر فيه ربح كافٍ خاضع للضريبة للسماح باستخدام جميع موجودات الضرائب المؤجلة أو جزء منها.

2.18. التفاصيل

يتم إجراء تقاض بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي الموحد فقط عند توفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاض أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات متزامناً.

2.19. تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

أ. إيرادات ومصاريف الفوائد
يتم احتساب إيرادات ومصاريف الفوائد لجميع الأدوات المالية التي تحمل فائدة من خلال تطبيق طريقة الفائدة الفعلية على القيمة الدفترية الإجمالية للأداة المالية، باستثناء الموجودات المالية التي أصبحت بعد ذلك منخفضة القيمة الائتمانية (أو المرحلة 3)، والتي تم تعليق دخل الفائدة عليها حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

ب. إيرادات ومصاريف الرسوم والعمولات
يحقق البنك إيرادات الرسوم والعمولات من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات التي يقدمها لعملائه. يتم تحصيل الرسوم المكتسبة مقابل تقديم الخدمات على مدار فترة زمنية خلال تلك الفترة. تشمل هذه الرسوم إيرادات العمولات وإدارة الموجودات والحفظ وخدمات الإدارة الأخرى. يتم تأجيل رسوم الالتزام بالقروض والرسوم الأخرى المتعلقة بالائتمان (مع أي تكاليف إضافية) ويتم إطفائها على مدار فترة القرض باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

ج. إيرادات توزيعات الأرباح
يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات في بيان الدخل الموحد عندما ينشأ حق البنك في استلام توزيعات الأرباح (شرطية) أن يُحتمل تدفق المنافع الاقتصادية على البنك ويُمكن قياس قيمة الإيراد قياساً موثقاً به).

2.20. الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

في بعض الحالات، يجوز للبنك إغلاق المعاملات من خلال الاستحواذ على موجودات مقابل تسوية الديون. يتم تسجيل الموجودات المكتسبة بقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو بالقيمة الدفترية للقرض (صافية من خسائر انخفاض القيمة)، أيهما أقل، في تاريخ المقايضة. يتم تسجيل أي انخفاض في القيمة كخسارة في بيان الدخل الموحد. يتم تسجيل أي زيادة لاحقة في القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد فقط إلى الحد الذي لا يتجاوز فيه خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً، إن وجدت.

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في بيان المركز المالي الموحد ضمن بند "موجودات أخرى".

بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية، يتوجب التخلص من الأراضي والموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة أقصاها خمس سنوات من تاريخ التملك، حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية وقانون المصارف والتعليمات ذات العلاقة.

2.21. الموجودات غير الملموسة

يتم إدراج الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال عمليات الاستحواذ بالقيمة العادلة في تاريخ التملك.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس كون عمرها الزمني لفترة محددة أو غير محددة. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في بيان الدخل الموحد. أما الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل الموحد.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم إطفاء أنظمة وبرامج الحاسب الآلي بطريقة القسط الثابت.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

2.22. العملات الأجنبية

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية المقومة بعملة أجنبية بتلك العملة الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الصرف الفوري السائد في نهاية كل فترة تقرير. يشكل عنصر الصرف الأجنبي جزءاً من أرباح أو خسائر القيمة العادلة. وبالتالي:

- يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.
- يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد.
- بالنسبة للموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، يدرج عنصر الصرف الأجنبي في بيان الدخل الموحد.
- بالنسبة للموجودات المالية التي تمثل بنوداً نقدية ومصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يدرج عنصر الصرف الأجنبي في بيان الدخل الشامل الموحد.
- بالنسبة لأدوات الدين - المقومة بالعملة الأجنبية والمقاسة بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة تقرير، يتم تحديد أرباح وخسائر الصرف الأجنبي على أساس التكلفة المطفأة للموجودات المالية وتدرج في بيان الدخل الموحد.

2.23. توزيعات أرباح الأسهم العادية

يتم إدراج توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية كالتزام وتخصم من حقوق الملكية عند الموافقة عليها من قبل المساهمين في البنك. تُخصم توزيعات الأرباح المرحلية من حقوق الملكية عند الإعلان عنها وعندما لا تعود خاضعة لتقدير البنك. يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح للسنة التي تتم الموافقة عليها بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد كحدث وقع بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

2.24. النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن النقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية بعد تنزيل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة مقيدة السحب.

2.25. الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

يقوم البنك بنهاية كل فترة تقرير بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداته غير المالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على احتمال تعرض هذه الموجودات لخسائر من الانخفاض في القيمة. فإذا كان هناك أي مؤشر من هذا القبيل، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للموجودات من أجل تحديد مدى خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجدت). ومتى تعذر تقدير المبلغ القابل للاسترداد لكل أصل، يقوم البنك بتقدير المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي لها الأصل. ومتى أمكن تحديد أساس معقول وثابت للتخصيص، فإنه يتم تخصيص الموجودات لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد، أو يتم تخصيصها خلافاً لذلك إلى أصغر مجموعة من وحدات توليد النقد التي يمكن تحديد أساس تخصيص معقول وثابت لها.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستخدام، أيهما أعلى. ولأغراض تقييم القيمة قيد الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المصاحبة للأصل الذي لم يتم تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية له.

وفي الحالات التي تُقدّر فيها القيمة القابلة للاسترداد للأصل (أو وحدة توليد النقد) بأقل من قيمتها الدفترية، يتم عندئذ تخفيض القيمة الدفترية للأصل (وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. ويتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة فوراً في بيان الدخل الموحد.

وفي حال تم عكس خسارة الانخفاض في القيمة في وقت لاحق، تتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى التقدير المعدل للقيمة القابلة للاسترداد غير أن الزيادة في القيمة الدفترية لا يجب أن تتجاوز القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها إذا لم يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة للموجودات (أو وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة.

2.26. تكاليف القروض

إن تكاليف القروض التي تعود بشكل مباشر إلى اقتناء أو إنشاء أو إنتاج موجودات مؤهلة، وهي الموجودات التي تتطلب بالضرورة فترة زمنية طويلة لكي تصبح جاهزة للاستخدام أو البيع، تضاف إلى تكلفة تلك الموجودات حتى يحين الوقت الذي تصبح فيه هذه الموجودات جاهزة تماماً للاستخدام في الغرض المقصود منها أو البيع.

يتم خصم إيرادات الاستثمار المتحققة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة ريثما يتم إنفاقها على الموجودات المؤهلة من تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.

يتم الاعتراف بجميع تكاليف الاقتراض الأخرى ضمن بيان الدخل الموحد في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

2.27. الإيرادات من العقود مع العملاء

بحسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15)، يتم الاعتراف بالإيرادات بمقابل مالي يعكس القيمة التي تتوقع المنشأة الحصول عليها من تلك السلع أو الخدمات. إن المبادئ الأساسية في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) توفر نهجاً منظماً أكثر للقياس والاعتراف بالإيرادات. تحديداً، يقدم المعيار منهجية من خمس خطوات للاعتراف بالإيرادات:

- الخطوة الأولى: تحديد العقود مع العملاء،
- الخطوة الثانية: تحديد التزام الأداء المنفصل،
- الخطوة الثالثة: تحديد سعر معاملة العقد،
- الخطوة الرابعة: تخصيص سعر المعاملة لكل من التزامات الأداء المنفصلة، و
- الخطوة الخامسة: الاعتراف بالعائدات حيث يتم الوفاء بكل التزام أداء.

قام البنك بتقدير الأثر الناتج من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وتوصل البنك إلى أن المعالجة الحالية للاعتراف بالإيرادات من العقود مع العملاء تتوافق مع المبادئ الجديدة للمعيار ولا يوجد أثر انتقالي على الأرباح المدورة. إن الأثر من تطبيق المعيار كان مقتصرًا على متطلبات الإفصاح الجديدة.

2.28. استبعاد الموجودات المالية

يتم استبعاد الموجودات المالية عند انتهاء الحق التعاقدى للانتفاع من التدفقات النقدية لهذه الموجودات، أو عند تحويل الموجودات المالية وجميع المخاطر وعوائد الملكية إلى منشأة أخرى. في حال عدم قيام البنك بتحويل كل المخاطر والعوائد الأساسية واستمر في السيطرة على جزء من الموجودات المحولة، يتم تسجيل حصة البنك من الجزء المسيطر عليه في الموجودات ويتم تسجيل المطلوبات بقيمة المبالغ المتوقعة دفعها. إذا أبقى البنك كل المخاطر وعوائد الملكية الخاصة بالموجودات المالية المحولة، يستمر البنك في تسجيل الموجودات المالية.

2.29. الإيجارات

يستأجر البنك عدة مكاتب وفروع. عادة ما تكون عقود الإيجار لفترات محددة تمتد من 1-3 سنوات كما هو موضح في خيار التمديد والإنهاء أدناه.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات الناشئة عن عقد الإيجار مبدئيًا على أساس القيمة الحالية. تشمل التزامات الإيجار صافي القيمة الحالية للمدفوعات الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة المضمنة)، ناقصاً أي حوافز تأجير مستحقة القبض. يتم أيضاً تضمين مدفوعات الإيجار بموجب خيارات تمديد معينة بشكل معقول في قياس الالتزام.

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار. إذا لم يكن بالإمكان تحديد هذا السعر بسهولة، وهذا هو الحال عمومًا بالنسبة لعقود الإيجار في البنك، يتم استخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر، وهو المعدل الذي يتعين على المستأجر دفعه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة لأصل حق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة مع شروط و ضمانات وظروف مماثلة.

لتحديد معدل الاقتراض الإضافي، يستخدم البنك تمويلًا حديثًا من جهة خارجية تم استلامه كنقطة بداية، يتم تعديله ليعكس التغييرات في شروط التمويل الجديدة، عند الحاجة.

يتم توزيع مدفوعات الإيجار بين الأصل وتكاليف التمويل. يتم تحميل تكاليف التمويل في بيان الدخل الموحد على مدار فترة الإيجار لإنتاج معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام لكل فترة.

قد يتعرض البنك لزيادات مستقبلية محتملة في قيمة الإيجارات، والتي لا يتم تضمينها في التزام الإيجار حتى تصبح نافذة المفعول. عند سريان مفعول التعديلات على قيمة الإيجارات، تتم إعادة تقييم التزامات الإيجار وتعديلها مقابل حق الاستخدام.

يقاس حق استخدام الموجودات بالتكلفة التي تشمل:

- مبلغ القياس المبدئي للالتزام بالإيجار.
- أي دفعات إيجار مسددة في أو قبل تاريخ بدء العقد ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة.
- أي تكاليف أولية مباشرة.

يتم إستهلاك حق الاستخدام من الموجودات عمومًا على المدى الأقصر من العمر الإنتاجي للأصل ومدة الإيجار على أساس القسط الثابت. إذا كان البنك على يقين معقول من ممارسة خيار الشراء، يتم تخفيض قيمة حق الاستخدام على مدار العمر الإنتاجي الأساسي للأصل.

يتم إدراج المدفوعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل للمعدات وجميع عقود إيجار الأصول منخفضة القيمة بطريقة القسط الثابت كمصروف في بيان الدخل الموحد. عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود إيجار مدتها 12 شهرًا أو أقل. الأصول ذات القيمة المنخفضة تشمل معدات تكنولوجيا المعلومات.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

خيارات التمديد والإنهاء

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود إيجار المكاتب والفروع في البنك. تستخدم هذه الخيارات لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة الأصول المستخدمة في عمليات البنك. إن غالبية خيارات التمديد والإنهاء الموجودة يتم ممارستها فقط من قبل البنك وليس من قبل المؤجر المعني.

3. إدارة المخاطر

يقوم البنك بالإفصاح عن معلومات تساعد مستخدمي البيانات المالية الموحدة في تقييم طبيعة ودرجة المخاطر التي يتعرض لها البنك كما بتاريخ البيانات المالية الموحدة وهي كما يلي:

إطار إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر لتبقى في إطار الحدود المسموح بها، ونظراً لأهمية عملية إدارة المخاطر على أرباح البنك، يتم توزيع المهام والمسؤوليات الرقابية المرتبطة بهذه المخاطر على الموظفين. يتعرض البنك للمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تمثل مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات والتغير في أسعار الأسهم وعمليات المتاجرة والتحوط، بالإضافة إلى مخاطر التشغيل ومخاطر الامتثال.

عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس إدارة البنك ولجنة إدارة المخاطر مسؤولين عن تحديد ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى وجود عدة جهات مسؤولة عن عملية إدارة مخاطر البنك في كافة دوائره.

المخاطر

يتبع البنك سياسات لإدارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية محددة وتتولى دوائر المخاطر رقابة وضبط المخاطر وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من الموجودات والمطلوبات المالية، وتشمل هذه المخاطر مخاطر الائتمان ومخاطر السوق (مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر العملات، ومخاطر التغير في أسعار الأسهم والسندات) ومخاطر السيولة.

لجنة المخاطر

تقع مسؤولية تطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ والأطر العامة والحدود المسموح بها على لجنة المخاطر.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. تعكس هذه الحدود إستراتيجية عمل البنك وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة. يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة البنك ولجنة التدقيق والرئيس المباشر لكل إدارة من إدارات البنك.

وحدات العمل (Business Units):

يمثل الموظفون ضمن وحدات العمل خط الدفاع الأول وبحيث يكونوا مسؤولين بشكل مباشر عن إدارة المخاطر وتقييم الإجراءات الرقابية المتعلقة بها.

دائرة إدارة المخاطر (Risk Management Department):

يمثل موظفي إدارة المخاطر أحد العناصر لخط الدفاع الثاني وبحيث يكونوا مسؤولين عن تنسيق جهود إدارة المخاطر وتسهيل عملية الاشراف على الآليات المستخدمة والمتبعة من قبل البنك لإدارة المخاطر.

دائرة الامتثال (Compliance Department):

تمثل إدارة الامتثال عنصرًا آخر لخط الدفاع الثاني، حيث يعنى موظفو إدارة الامتثال بالتأكد من الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة من سلطة النقد الفلسطينية والجهات الرقابية الأخرى والممارسات المصرفية السليمة.

قام البنك بتشكيل لجنة لإدارة المخاطر منبثقة عن مجلس الإدارة وتعنى هذه اللجنة بالتأكد من أن كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك أو من الممكن أن يتعرض لها، يتم إدارتها بشكل كفو للتخفيف من أثرها على أنشطة البنك المختلفة والتأكد من حسن سير إدارتها وانسجامها مع إستراتيجية البنك بهدف تعظيم حقوق الملكية والمحافظة على نمو البنك ضمن إطار المخاطر المعتمد، وهي منوطة بالمهام الرئيسية التالية:

- الإشراف على سياسات واستراتيجية إدارة المخاطر و التأكد من أن إدارة المخاطر تقوم بمهامها حسب السياسات والاستراتيجية المعتمدة.

- التأكد من تقديم الدعم الكافي و المناسب لإدارة المخاطر لأداء مهامها حسب السياسات و الإجراءات المعتمدة و تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

- التأكد من استخدام الأساليب الحديثة في إدارة وتقييم مخاطر البنك.

- الاطلاع على التقارير الدورية لإدارة المخاطر

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

- مراجعة مستوى المخاطر المقبولة لدى البنك والتحقق من معالجة التجاوزات عليها
- مراجعة وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك ورفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها، آخذين بالاعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال
- التأكد من استقلالية إدارة المخاطر
- التأكد من التزام البنك بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بهذا الخصوص.

هذا وبالإضافة إلى ذلك فقد قام البنك بتشكيل لجنة إدارة المخاطر التنفيذية والتي تقوم بدورها في الاشراف على جهود إدارة كافة أنواع المخاطر التي قد تواجه البنك بالإضافة الى الإطار العام لإدارة المخاطر وتقوم لجنة إدارة المخاطر التنفيذية برفع التقارير اللازمة الى لجنة المخاطر المنتبذة عن مجلس الإدارة.

وتتولى إدارة المخاطر عملية إدارة مخاطر البنك المختلفة بشكل يومي (مخاطر الائتمان و مخاطر التشغيل ومخاطر السوق) و ذلك ضمن الإطار العام لسياسات إدارة المخاطر المعتمدة وذلك من خلال :

- تحديد المخاطر (Risk Identification).
- تقييم المخاطر (Risk Assessment).
- ضبط و تغطية المخاطر (Risk Control/Mitigation).
- مراقبة المخاطر (Risk Monitoring).

يمثل موظفي التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث ويكونوا مسؤولين عن اجراء عملية المراجعة المستقلة للإجراءات الرقابية والعمليات والأنظمة المرتبطة بإدارة المخاطر على مستوى البنك.

إدارة مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل البنك على ادارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقف لمبالغ القروض (فرد أو مؤسسة) ومجموع القروض الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية، كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

وكذلك مخاطر التركزات الائتمانية لدى العملاء والتي تعرف بأنها المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة التوزيع غير المتكافئ لعملاء الائتمان أو نتيجة للتركزات في التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية، والتي قد تؤدي إلى زيادة احتمالية حدوث خسائر مالية.

إن تفاصيل القروض والأنشطة التمويلية للعملاء والتزامات البنك خارج المركز المالي المعرضة لمخاطر الائتمان مبينة في إيضاحات البيانات المالية الموحدة كما يحد البنك من مخاطر تركيز الموجودات والمطلوبات من خلال توزيع نشاطاته على عدة قطاعات.

مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالنقد وما في حكمه

يمثل النقد وما في حكمه أقصى تعرض لمخاطر الائتمان. يتم الاحتفاظ بالنقد وما في حكمه لدى سلطة النقد الفلسطينية ولدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى.

إدارة مخاطر الائتمان

تتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال ما يلي:

- تعزيز بناء محفظة ائتمانية جيدة ومتوازنة تحقق العائد المستهدف ضمن مستويات المخاطر المحددة لها.
- الرقابة الحثيثة على الائتمان في مراحله المختلفة والتوافق الدائم مع تعليمات السلطات الرقابية وتعديلاتها.
- العمل على توزيع محفظة الائتمان بما فيها توسيع قاعدة العملاء وفقاً للخطط والسقوف والمخاطر المحددة.
- الاستمرار بالعمل ضمن مبدأ الفصل بين مهام ادارة العلاقة مع العملاء والتحليل الائتماني والرقابة على الائتمان.
- يتم منح الائتمان وفق اسس الاهلية والقدرة على السداد، مع مراعاة عدم وجود قيود على الاقتراض أو الرهن في عقد التأسيس والنظام الداخلي للشركة أو المؤسسة، وقناعة البنك بقدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم بناء على دراسة ائتمانية شاملة لوضع العميل وضمن مستويات تصنيف المخاطر المقبولة لدى البنك.
- عدم السماح بتمويل التسهيلات الا للغايات المحددة ضمن سياسة البنك الائتمانية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وقانون البنوك واية تعليمات صادرة عن السلطات الرقابية، وبالضمانات المناسبة والتي تضمن حق البنك.
- تخفيض نسبة الديون المتعثرة في المحفظة الائتمانية مع العمل على زيادة الحصة السوقية في مجال التمويل التجاري وتمويل الشركات.
- مراعاة التنوع في المحفظة الائتمانية وخصوصا في محفظة الشركات مع تجنب تجاوز التركيز على مستوى العميل عن الحدود المقررة.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

أساليب إدارة مخاطر الائتمان:

1. تسهيلات ائتمانية (بما في ذلك التزامات القروض وخطابات الاعتماد وخطابات الضمان)

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر هو أمر معقد ويتطلب استخدام النماذج حيث إن التعرض يختلف باختلاف التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الموجودات يتطلب المزيد من التقديرات حول احتمالية حدوث التعثر ونسب الخسارة المرتبطة بها والارتباطات الائتمانية بين الأطراف المقابلة. ويقوم البنك بقياس مخاطر الائتمان باستخدام مفهوم الخسارة المتوقعة الذي يتطلب العوامل التالية:

- احتمالية التعثر
- الخسارة الناتجة عند التعثر
- مستوى التعرض الناتج عن التعثر

تستخدم الخسارة الائتمانية المتوقعة بدلاً من الخسارة المتوقعة بموجب المعيار الدولي للقرارات المالية رقم 9، التي تستند على التعديل الكلي لعوامل احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر. كما أنها تحدد التدهور الائتماني واحتمالات التعثر على مدى عمر الائتمان.

2. درجات مخاطر الائتمان

يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مخاطر عدم الانتظام. تتفاوت هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض للمخاطر ونوع المقرض. تخضع حالات التعرض للمخاطر للرصد المستمر، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمانية مختلفة.

التعثر وآلية معالجة التعثر:

يتلخص التعثر في ظهور مستحقات على تسهيلات العملاء تزيد عن 90 يوم وارتفاع ملحوظ في درجات المخاطر، إضافة إلى أية بوادر تشير إلى وجود احتمالية تعثر لدى العميل يستدعي شمول بعض العملاء ضمن مفهوم التعثر ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- صعوبات مالية مؤثرة يواجهها المدين كوجود ضعف شديد في البيانات المالية.
- إطفاء جزء من الالتزامات المترتبة على المدين نتيجة لصعوبات مالية.
- عدم سداد الالتزامات في مواعيدها.

نظام التقييم الداخلي لعملاء الشركات:

هو نظام صمم لتقييم وقياس مخاطر عملاء الشركات بشكل شامل، وذلك من خلال استخراج درجة مخاطر العميل المربوطة باحتمالية تعثر العميل (PD) بالاعتماد على البيانات المالية والموضوعية، كما يعني باستخراج الخسائر المتوقعة لتسهيلات العميل (EL) من خلال درجة مخاطر العميل والخسائر عند التعثر (LGD) والمرتبطة بالضمانات المقدمة.

يتوفر لدى البنك نظام نماذج وبطاقات تقييم مختلفة لتشمل معظم شرائح العملاء، ويندرج تحت كل نموذج عدة أقسام، وكل قسم مرتبط بوجود أوزان مخاطر وحسب النموذج المستخدم حيث يتم احتساب درجة المخاطر من خلال هذه النماذج/البطاقات عن طريق جمع نتائج المستخرجات (المالية والموضوعية) ومن ثم إجراء عمليات حسابية لاستخراج بما يسمى متوسط التقييم ويتم إظهاره على شكل حروف متتالية.

الأسس المتبعة في عملية التقييم ضمن نظام التقييم الداخلي لعملاء الشركات:

- توفر بيانات مالية حديثة ومدققة/ غير مدققة بحيث تعكس الوضع المالي الفعلي لطالب الائتمان.
- وجود تصور واضح لدى الجهة مانحة الائتمان عن الجوانب الموضوعية المتعلقة بوضع العميل مثل (الإدارة، قطاع العميل، الوضع التنافسي.... الخ) لما للجانب الموضوعي من أثر في نتائج تقييم مخاطر العميل.
- توفر بيانات كافية عن الضمانات المقدمة من العميل بما يمكن من تقييم مخاطر التسهيل.
- التحديث السنوي لاحتمالية التعثر بناءً على أحدث الدراسات مع الأخذ بعين الاعتبار سبب التعثر التاريخي للمحفظة لكل تصنيف.
- اختيار نموذج التحليل المناسب الذي يتلاءم مع طبيعة العميل.
- يتم استخدام خيار الارشفة لحفظ درجات مخاطر العميل التاريخية والمعتمدة ضمن الدراسة الائتمانية.

3. قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يحدد المعيار الدولي للقرارات رقم 9 نموذجاً من "ثلاث مراحل" لتحديد الانخفاض في القيمة بناءً على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي بالائتماني وذلك على النحو الموجز أدناه:

- يتم تصنيف الأداة المالية التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي في "المرحلة الأولى" ويتم مراقبة مخاطر الائتمان الخاصة بها باستمرار من قبل البنك.
- إذا تم تحديد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم نقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثانية" ولكن لا يتم اعتبارها أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية. ويقاس تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بواسطة التغير في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة من تاريخ نشأة التسهيل وحتى تاريخ إجراء فحص الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للقرارات المالية رقم 9.
- تنتقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثالثة" إذا تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

- تقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المدرجة في المرحلة الأولى بمبلغ يعادل الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى العمر الناتج عن أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية. وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات في المرحلة الثانية أو الثالثة بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس العمر.
- يتمثل المفهوم السائد في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في أنه يجب مراعاة المعلومات التطلعية.
- الموجودات المالية المنشأة أو المشتراة التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية هي تلك الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبني. وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها (المرحلة الثالثة) حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

4. الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يرى البنك أن الأصل المالي قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما يحدث تغير جوهري في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة من تاريخ نشأة تسهيل معين وحتى تاريخ إجراء فحص الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

المعايير الكمية

قروض الشركات:

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقرض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن العوامل الكمية التالية:

- الأداء التشغيلي
- الكفاءة التشغيلية
- خدمة الدين
- تقييم السيولة
- هيكل رأس المال
- تخفيض الائتمان

الأفراد:

بالنسبة لمحفظة الأفراد، إذا كان المقرضون يستوفون معياراً أو أكثر من المعايير التالية:

- نتائج عكسية لحساب / مقترض حسب بيانات إدارة الائتمان؛
- تأخر سداد الحسابات لفترة 30 يوماً

الخزينة:

التغير الجوهري في الأداء المتوقع للاستثمار وسلوك المقرض (قيمة الضمانات، والتوقف المؤقت عن الدفع، ونسبة الدفع إلى الدخل، وغير ذلك).

المعايير النوعية

قروض الشركات:

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقرض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن مؤشرات مخاطر التعثر التالية:

- التأخر عن السداد
- النشاط الاحتيالي
- خرق التعهدات المالية
- الخلل الجوهري في العمليات

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقرض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن العوامل النوعية التالية:

- الإدارة
- النظرة المستقبلية لقطاع العمل
- السلوك المالي
- استقرار الدخل
- معلومات مدقق الحسابات

إذا تأخر المقرض في سداد دفعاته التعاقدية لأكثر من 30 يوماً يتم تطبيق معيار الدعم ويعتبر الأصل المالي أنه قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

5. تعريف التعثر والموجودات التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية

يحدد البنك أن الأداة المالية للشركات والأفراد والاستثمار أنها في حالة تعثر، بما يتوافق بالكامل مع تعريف انخفاض القيمة الائتمانية، عندما تستوفي الأداة عاملاً أو أكثر من المعايير التالية:

- المعايير الكمية:

تأخر المقترض في سداد دفعاته التعاقدية لأكثر من 90 يوماً.

- المعايير النوعية:

وفقاً للتعريف المنصوص عليه في إطار بازل، يعتبر التعثر قد حدث فيما يتعلق بمدين معين عند ظهور أي حدث من الأحداث التالية:

- يعتبر البنك أنه من المستبعد أن يسدد المدين التزاماته الائتمانية بالكامل مع عدم رجوع البنك إلى اتخاذ إجراءات كتحقيق الضمان (إذا كان يتم الاحتفاظ به).
- يضع البنك التزام الائتمان تحت حالة عدم الاستحقاق.
- يقوم البنك بتكوين مخصص للتعثر أو مخصص محدد ناتج عن انخفاض ملحوظ في الجودة الائتمانية بعد تعرض البنك.
- يقوم البنك ببيع الالتزام الائتماني عند حدوث خسارة اقتصادية مادية متعلقة بالائتمان.
- يوافق البنك على إعادة هيكلة القروض المتعثرة للالتزام الائتماني حيث يؤدي ذلك إلى تراجع الالتزام المالي الناتج عن إعفاء أو تأجيل سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة أو الرسوم الأخرى.
- يقدم البنك طلباً لإشهار إفلاس المدين أو طلباً مماثلاً فيما يتعلق بالالتزام الائتماني للمدين.
- يكون المدين متأخراً في سداد أي التزامات ائتمانية جوهرية لأكثر من 90 يوماً

لقد تم تطبيق المعايير المذكورة أعلاه على جميع الأدوات المالية التي يحتفظ بها البنك، وهي تتوافق مع تعريف التعثر المستخدم في أغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. تم تطبيق تعريف التعثر بما يتسق مع نموذج احتمالية التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر عبر حسابات الخسارة المتوقعة لدى البنك.

تعتبر الأداة أنها لم تعد في حالة تعثر (بمعنى أن التعثر قد زال) عندما لم تعد تلي أي من معايير التعثر لفترة متتالية مدتها 3 أشهر. وقد تم تحديد فترة الـ 3 أشهر هذه على أساس التحليل الذي يحدد احتمال رجوع أداة مالية إلى حالة التعثر بعد زواله باستخدام تعريفات مختلفة لزوال التعثر.

يطبق البنك منهج مكون من ثلاث مراحل لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية المحسوبة بالتكلفة المطفأة. تنتقل الموجودات بين المراحل الثلاث التالية بناء على التغيير في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي:

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
بالنسبة للمخاطر حيث لم يكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولم تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية منذ نشأتها، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث حالات التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المعرضة لانخفاض في القيمة الائتمانية بالنسبة للتعرضات الائتمانية حيث يكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون أن تتعرض لانخفاض في قيمتها الائتمانية، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الاداة المالية - المعرضة لانخفاض في القيمة الائتمانية يتم تقييم الموجودات المالية على أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الموجودات.

6. قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - شرح المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير

تُقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس 12 شهراً أو على أساس العمر اعتماداً على ما إذا كان قد حدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بتسهيل معين أو ما إذا كان الأصل يعتبر أنه قد تعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية. اعتمد البنك أسلوب التعرض المستقبلي لحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل تسهيل، وقد اختار البنك الحساب على أساس الشهر لكل من احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر.

- احتمالية التعثر:

تقديرات احتمالية التعثر هي تقديرات في تاريخ معين يتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى البيانات المجمعة داخلياً وخارجياً والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية. ويمكن أيضاً استخدام بيانات السوق عندما تكون متاحة لمعرفة احتمالية التعثر للأطراف المقابلة من الشركات الكبيرة. إذا انتقل الطرف المقابل أو التعرض بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير في تقدير احتمالية التعثر المقترنة به. يتم تقدير احتمالية التعثر باعتبار آجال الاستحقاق التعاقدية للتعرضات ونسب الدفعات المقدمة المقدرة. تم تعديل قيم الضمان باستخدام بيانات تاريخية للوصول إلى قيم الضمان المناسبة لأغراض حساب الخسارة الناتجة عن التعثر.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

- الخسارة الناتجة عن التعثر

الخسارة الناتجة عن التعثر هي حجم الخسارة المحتملة في حالة وجود التعثر. يقوم البنك بتقدير مقاييس الخسارة الناتجة عن التعثر استناداً إلى تاريخ معدلات استرداد المطالبات من الأطراف المقابلة المتعثرة. تراعي نماذج الخسارة الناتجة عن التعثر هيكل المطالبة، والضمانات، وأقدمية المطالبة، وتكاليف استرداد أي ضمانات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. أما بالنسبة للقروض المضمونة بعقارات التجزئة، تعتبر نسبة القروض إلى القيمة مقياساً أساسياً في تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر. ويتم احتسابها على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر الفائدة الفعلية كمعامل الخصم.

- مستوى التعرض الناتج عن التعثر

يمثل مستوى التعرض الناتج عن التعثر التعرض المتوقع في حالة حدوث التعثر. ويعتمد البنك مستوى التعرض الناتج عن التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. مستوى التعرض الناتج عن التعثر للأصل المالي هو القيمة الدفترية الإجمالية. كما هو موضح أعلاه، وباستخدام احتمالية التعثر لمدة 12 شهراً للموجودات المالية التي لم تشهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، يقيس البنك الخسارة الائتمانية المتوقعة مع الوضع بعين الاعتبار مخاطر التعثر خلال فترة التعاقد القصوى التي يتعرض فيها البنك لمخاطر الائتمان. وتمتد فترة التعاقد القصوى إلى التاريخ الذي يحق فيه للبنك أن يطلب الوفاء بقيمة السلفة أو إنهاء التزام القرض أو الضمان.

- الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال توقع احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر لكل شهر مستقبلي ولكل تعرض فردي أو جماعي. يتم ضرب هذه المكونات الثلاثة معاً وتعديلها باحتمالية الاستمرار (أي لم يتم سداد التعرض مسبقاً أو لم يحدث تعثر في شهر سابق). وهذا يؤدي إلى احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل فعال لكل شهر مستقبلي، ثم يتم خصمه بالرجوع إلى تاريخ التقرير وجمعه. يمثل معدل الخصم المستخدم في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة معدل الفائدة الفعلي أو أي تقريب له.

تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في الخسائر الائتمانية الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة هي متوسط الخسائر الائتمانية المرجحة بالاحتمالات وعامل الترجيح هو احتمالية التعثر على مدى العمر.

- يتم تحديد التعرض الناتج عن التعثر لمدة 12 شهراً وعلى مدى العمر على أساس ملف السداد المتوقع، والذي يختلف حسب نوع المنتج.
- بالنسبة لإطفاء المنتجات والقروض التي تسدد على دفعة واحدة، يعتمد هذا على التسديد التعاقدية المستحق على المقترض على مدى 12 شهراً أو مدى العمر.
- بالنسبة للمنتجات المتجددة، يتم توقع التعرض الناتج عن التعثر من خلال أخذ الرصيد الحالي المسحوب وإضافة "عوامل تحويل الائتمان" الذي يسمح بالسحب المتوقع للحدود المتبقية بحلول وقت التعثر.
- ويتم تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر لمدة 12 شهراً ومدى العمر بناءً على العوامل التي تؤثر على الاسترداد بعد التعثر، والتي تختلف حسب نوع المنتج.
- بالنسبة للمنتجات المضمونة، يستند ذلك في المقام الأول إلى نوع الضمانات وقيمها الضمانات المتوقعة، والخصومات التاريخية لقيم السوق / القيم الدفترية بسبب المبيعات الإجبارية، وقت استعادة الملكية وتكلفة الاسترداد الملحوظة.
- بالنسبة للمنتجات غير المضمونة، عادة ما يتم تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر على مستوى المنتج بسبب الاختلاف المحدود في عمليات الاسترداد التي تم تحقيقها عبر مختلف المقترضين. وتتأثر الخسارة الناتجة عن التعثر باستراتيجيات التحصيل بما في ذلك مبيعات الديون المتعاقد عليها والأسعار.
- كما تدخل كذلك المعلومات الاقتصادية التطلعية في تحديد احتمالية التعثر لفترة 12 شهراً وعلى مدى العمر.
- لم تطرأ أية تغييرات جوهرية في أساليب التقدير أو الافتراضات الهامة الموضوعية خلال السنة.

7. أهمية معايير التصنيف

- يتم تحديد المرحلة بناءً على تقييم الحركة في الجودة الائتمانية للقروض منذ الاعتراف المبدئي.
- القروض في المرحلة الثالثة هي القروض التي يملك البنك أدلة موضوعية على الانخفاض في قيمتها. بناءً على ذلك، يتم تسجيل مخصص محدد لمثل هذه التعرضات.
- يتم الانتقال من مرحلة إلى أخرى بناءً على تقييم التغير في مخاطر الائتمان (التي يتم قياسها باستخدام مخاطر التعثر على مدى العمر) وليس من خلال المخاطر الائتمانية المطلقة في تاريخ التقرير.

8. المعلومات المستقبلية المدرجة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتضمن تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المعلومات التطلعية. قام البنك بإجراء تحليل تاريخي وتحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة.

تتفاوت المتغيرات الاقتصادية على احتمالية التعثر والتعرض الناتج عن التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر بالأداة المالية. وتم تطبيق الحكم المتمرس في هذه العملية. ويتم توفير التنبؤات لهذه المتغيرات الاقتصادية ("السيناريو الاقتصادي الأساسي") من قبل فريق الخبراء لدى البنك. تم تحديد تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على احتمالية التعثر والتعرض الناتج عن التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر عن طريق إجراء تحليل الانحدار الإحصائي لفهم التأثير التاريخي للمتغيرات في هذه المتغيرات على معدلات التعثر وعلى مكونات الخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

9. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الحوكمة

يصف هذا القسم أدوار ومسؤوليات اللجان والمجموعات المختصة بالعمليات المتصلة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في البنك.

- مجلس الإدارة
يكون المجلس مسؤولاً عن:

- الموافقة على إطار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على النحو المقترح من جانب لجنة إدارة المخاطر؛
- الإبقاء على مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة عند مستويات مناسبة، فضلاً عن مراقبة سياسات الخسائر الائتمانية المناسبة والإشراف عليها لعمليات التقييم والقياس، بما يتضمن أنظمة الرقابة الداخلية الموضوعية لأغراض تحديد المخصصات بصورة مستمرة وفقاً للإجراءات والسياسات المعلنة، والأطر المحاسبية المعمول بها، والتوجيهات الإشرافية ذات الصلة.

يمكن لمجلس الإدارة تفويض مسؤولية مراجعة السياسات التفصيلية المرتبطة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 إلى لجنة إدارة المخاطر.

تكون لجنة إدارة المخاطر مسؤولة عن الآتي:

- مراجعة إطار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وعرض المقترحات ذات الصلة على مجلس الإدارة؛
- مراجعة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وضمان اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الامتثال؛
- مراجعة الإفصاحات الدورية والموافقة عليها وفقاً للمعيار الموضوع؛ و
- اقتراح التعديلات على نماذج وأطر ومنهجيات وسياسات وإجراءات الأعمال.

إدارة التدقيق الداخلي (Internal Audit Department):

تكون إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة، بصورة مستقلة، عن:

- ضمان امتثال البنك للمعيار الموضوع؛
- مراجعة المنهجية والاقتراحات بغرض ضمان الامتثال؛ و
- ضمان أن تكون الخسائر الائتمانية المتوقعة والمتصلة متناسبة للبنك.

إدارة المخاطر (Risk Management Department):

يكون رئيس إدارة المخاطر ومروءوسوه في الإدارة مسؤولين عن التالي:

- التنسيق بين الإدارات والوحدات المختلفة لأغراض إدارة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9؛
- المساعدة في وضع ومراجعة الأطر والمنهجيات اللازم تطبيقها من جانب البنك؛
- وضع نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة امتثالاً للمعيار الموضوع؛ و
- تقييم أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة على معدل كفاية رأس المال.

إدارة الرقابة على الائتمان:

- تكون إدارة الرقابة على الائتمان مسؤولة عن الآتي:

- تحديد مراحل كل عميل من العملاء؛
- مراجعة الحسابات لكل عميل من العملاء؛ و
- تحديث معلومات العملاء لأغراض حسابات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل البنك على إدارة مخاطر الائتمان من خلال إعداد دراسة تمويلية تتضمن التركيز على التدفق النقدي والسداد، ووضع سقف لمبالغ التمويلات (فرد أو مؤسسة) لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

إجمالي تعرضات مخاطر الائتمان (قبل الضمانات وغيرها من عوامل التخفيف):

2018	2019	
		بنود داخل بيان المركز المالي الموحد
28,824,355	36,500,000	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
82,000,186	103,478,939	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		تسهيلات ائتمانية مباشرة:
96,651,162	104,823,593	الأفراد
111,191,143	102,735,497	الشركات
10,240,553	18,470,542	تسهيلات القطاع العام
3,917,720	2,185,160	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
23,441,949	18,162,991	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
5,128,174	9,882,100	موجودات أخرى
361,395,242	396,238,822	
		بنود خارج بيان المركز المالي الموحد
18,168,401	16,005,568	كفالات
771,273	2,859,518	اعتمادات مستندية
3,461,389	3,277,845	قبولات
7,121,253	16,557,943	سقف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
29,522,316	38,700,874	

يمثل الجدول أعلاه الحد الأقصى لتعرض البنك لمخاطر الائتمان كما في 31 كانون الأول 2019 و 2018، دون الأخذ بالاعتبار الضمانات وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى انخفاض المخاطر الائتمانية للبنك.

بالنسبة لبنود بيان المركز المالي، فالتعرض في الجدول أعلاه يستند إلى الأرصدة على النحو التي ترد فيه في بيان المركز المالي، بالإضافة إلى الفوائد ذات الصلة مستحقة القبض.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

مخاطر الائتمان: (يتبع)

فيما يلي أثر عوامل الاقتصاد الكلي على الأحداث المستقبلية المتوقعة باستخدام أكثر من سيناريو كما في 31 كانون الأول 2019 و 2018:

عوامل الاقتصاد الكلي	السيناريو المستخدم	الوزن المرجح لكل سيناريو (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)
الناتج المحلي الإجمالي	السيناريو العادي	80	0.40
	السيناريو الأفضل	10	1.53
	السيناريو الأسوأ	10	(0.73)
معدلات البطالة	السيناريو العادي	80	0.03
	السيناريو الأفضل	10	0.08
	السيناريو الأسوأ	10	(0.08)

عوامل الاقتصاد الكلي	السيناريو المستخدم	الوزن المرجح لكل سيناريو (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)
الناتج المحلي الإجمالي	السيناريو العادي	80	0.40
	السيناريو الأفضل	10	2.32
	السيناريو الأسوأ	10	(1.52)
معدلات البطالة	السيناريو العادي	80	0.01
	السيناريو الأفضل	10	0.07
	السيناريو الأسوأ	10	(0.05)

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة) البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 (جميع المبالغ معروضة بالولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

مخاطر الائتمان: (يتبع)

توزيع التعرضات الائتمانية على بنود المركز المالي كما يلي:

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف	إجمالي قيمة التعرض	الحسابات الائتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى التعثر (PD)	التصنيف الائتماني	التعرض عند التعثر (EAD)	متوسط الحسابات عند التعثر % LGD
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية المرحلة الأولى		103,527,852	48,913	0.0010	AA- / BB-/Unrated	103,527,852	45%
تسهيلات ائتمانية مباشرة							
الشركات	المرحلة الأولى	83,446,903	219,345	0.0097	-	84,360,181	27%
	المرحلة الثانية	14,310,939	76,717	0.0140	-	14,496,609	38%
	المرحلة الثالثة	6,264,955	827,121	0.2979	-	6,264,956	44%
		104,022,797	1,123,183			105,121,746	
الأفراد	المرحلة الأولى	86,677,269	422,781	0.0090	-	89,049,410	53%
	المرحلة الثانية	11,977,392	139,804	0.0217	-	12,040,236	53%
	المرحلة الثالثة	9,175,382	1,909,172	0.3676	-	9,175,382	57%
		107,830,043	2,471,757			110,265,028	
الحكومة والقطاع العام	المرحلة الأولى	18,560,383	89,841	0.0131	-	18,560,383	37%
مجموع التسهيلات المباشرة		230,413,223	3,684,781	-	-	233,947,157	-
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	المرحلة الأولى	35,305,799	19,865	0.0010	-	4,430,155	56%
	المرحلة الثانية	3,395,075	4,978	0.0029	-	598,530	53%
أورات الدين بالكافة المطفأة	المرحلة الأولى	17,376,409	152,745	0.0228	-	17,376,409	39%
	المرحلة الثانية	1,000,000	2,822	0.0063	-	1,000,000	45%

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019
(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر

تتوزع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

الأفراد	الشركات	الحكومة والقطاع العام	المجموع
31 كانون الأول 2019			
81,739,735	60,341,875	18,560,383	160,641,993
8,937,535	30,135,826	-	39,073,361
8,097,105	7,280,140	-	15,377,245
2,222,584	3,563,906	-	5,786,490
6,833,084	2,701,050	-	9,534,134
107,830,043	104,022,797	18,560,383	230,413,223
(534,693)	(164,117)	-	(698,810)
(2,471,757)	(1,123,183)	(89,841)	(3,684,781)
104,823,593	102,735,497	18,470,542	226,029,632

الأفراد	الشركات	الحكومة والقطاع العام	المجموع
31 كانون الأول 2018			
59,022,561	69,328,346	10,328,507	138,679,414
35,435,380	39,008,696	-	74,444,076
187,953	249,147	-	437,100
1,425,835	1,890,060	-	3,315,895
2,021,263	2,679,348	-	4,700,611
98,092,992	113,155,597	10,328,507	221,577,096
(220,509)	(292,303)	-	(512,812)
(1,221,321)	(1,672,151)	(87,954)	(2,981,426)
96,651,162	111,191,143	10,240,553	218,082,858

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية:

الأفراد	الشركات	المجموع
31 كانون الأول 2019		
الضمانات مقابل:		
47,793,542	51,262,483	99,056,025
13,864,518	6,302,027	20,166,545
7,877,797	12,438,547	20,316,344
92,896	108,658	201,554
3,136,159	3,329,050	6,465,209
72,764,912	73,440,765	146,205,677
المجموع		
منها:		
10,191,941	15,424,554	25,616,495
7,155,896	3,516,960	10,672,856
7,587,451	8,760,852	16,348,303
47,829,624	45,738,399	93,568,023
72,764,912	73,440,765	146,205,677

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019
(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر (بتبع)

المجموع	الشركات	الأفراد	
31 كانون الأول 2018			
			الضمانات مقابل:
87,721,545	50,668,496	37,053,049	متدنية المخاطر
63,802,135	33,177,110	30,625,025	مقبولة المخاطر
254,114	-	254,114	تحت المراقبة
			غير عاملة:
255,445	100,004	155,441	دون المستوى
852,424	-	852,424	مشكوك فيها
152,885,663	83,945,610	68,940,053	المجموع
			منها:
21,868,716	8,447,486	13,421,230	تأمينات نقدية
10,681,692	4,379,494	6,302,198	أسهم متداولة
15,932,586	4,620,450	11,312,136	سيارات وآليات
104,402,669	66,498,180	37,904,489	عقارية
152,885,663	83,945,610	68,940,053	

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة) البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 (جميع المبالغ معروضة بال دولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر (يتبع)

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي كما يلي:

2019	داخل فلسطين	الأردن	إسرائيل	أوروبا	أمريكا	أخرى	إجمالي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	36,500,000	-	-	-	-	-	36,500,000
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	33,578,287	14,538,985	24,017,356	17,601,772	5,991,621	7,750,918	103,478,939
تسهيلات ائتمانية مباشرة	225,831,253	198,379	-	-	-	-	226,029,632
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	-	-	-	-	2,185,160	2,185,160
موجودات مالية بالكافة المطفأة	9,376,410	2,000,000	-	1,962,048	-	4,824,533	18,162,991
موجودات أخرى	9,882,100	-	-	-	-	-	9,882,100
المجموع كما في 31 كانون الأول 2019	315,168,050	16,737,364	24,017,356	19,563,820	5,991,621	14,760,611	396,238,822
المجموع كما في 31 كانون الأول 2018	294,513,405	15,156,662	8,453,077	32,632,579	4,321,578	7,140,641	362,217,942

بنود خارج بيان المركز المالي الموحد:

كفالات	7,701,245	-	425,445	-	-	7,878,878	16,005,568
اعتمادات مستندية	-	-	-	-	-	2,859,518	2,859,518
قنوات	-	-	-	-	-	3,277,845	3,277,845
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	16,557,943	-	-	-	-	-	16,557,943
المجموع كما في 31 كانون الأول 2019	24,259,188	-	425,445	-	-	14,016,241	38,700,874
المجموع كما في 31 كانون الأول 2018	28,751,043	562,712	208,561	-	-	-	29,522,316

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة) البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 (جميع المبالغ معروضة بالدرهم الفلسطيني ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر (يتبع)

تنوزع التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي كما يلي:

إجمالي	أخرى	حكومة وقطاع عام	أوراق مالية	عقارات	تجارة	صناعة وسياحة	مالي
2019							
36,500,000	-	-	-	-	-	-	36,500,000
103,478,939	-	-	-	-	-	-	103,478,939
226,029,632	47,058,183	18,514,083	1,129,395	44,332,338	68,856,721	28,145,263	17,993,649
2,185,160	-	-	-	-	-	-	2,185,160
18,162,991	-	8,382,494	-	-	-	-	9,780,497
9,882,100	-	-	-	-	-	-	9,882,100
396,238,822	47,058,183	26,896,577	1,129,395	44,332,338	68,856,721	28,145,263	179,820,345
362,217,942	57,550,613	10,328,507	803,645	47,391,459	70,153,168	28,069,696	147,920,854
							المجموع كما في 31 كانون الأول 2019
							المجموع كما في 31 كانون الأول 2018

2019

أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

تسهيلات ائتمانية مباشرة

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

موجودات مالية بالكافة المحفظة

موجودات أخرى

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيمة المخاطر المقبولة ويتم مراقبة ذلك من قبل إدارة البنك بشكل دوري.

مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر.

يتم مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات بشكل دوري كما يتم متابعة كلفة الأموال الفعلية واتخاذ القرارات المناسبة بخصوص التسعير استناداً للأسعار السائدة.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الفائدة مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

2018		2019		العملة
الزيادة في سعر الفائدة	حساسية إيرادات الفائدة	الزيادة في سعر الفائدة	حساسية إيرادات الفائدة	
(نقطة اساس)	(بيان الدخل الموحد)	(نقطة اساس)	(بيان الدخل الموحد)	
10 +	45,636	10 +	138,117	دولار أمريكي
10 +	(9,924)	10 +	(6,944)	دينار أردني
10 +	(46,813)	10 +	(44,754)	شيكل إسرائيلي
10 +	2,697	10 +	381	يورو
10 +	69	10 +	20	عملات أخرى

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

فجوة إعادة تسعير الفائدة

31 كانون الأول 2019						
موجودات	أقل من شهر	من 6 شهور الى 6 شهور	أكثر من سنة	عناصر بدون فائدة	المجموع	
تقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	-	-	84,589,336	84,589,336	84,589,336
أرصدة لدى بنك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	103,478,939	46,876,392	103,478,939
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	-	2,185,160	5,590,496	3,405,336	5,590,496
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	21,549,520	21,549,520	21,549,520
تسهيلات ائتمانية متأثرة	-	26,657,815	114,073,419	226,029,632	-	226,029,632
موجودات مالية بالكلفة المضافة	-	3,376,410	14,786,581	18,162,991	-	18,162,991
موجودات أخرى	-	-	-	11,433,042	-	11,433,042
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	988,172	-	988,172
حق الاستخدام من الموجودات	-	-	-	2,003,410	-	2,003,410
موجودات غير ملموسة	-	-	-	1,230,991	-	1,230,991
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	26,847,421	-	26,847,421
مجموع الموجودات	51,534,345	81,653,585	131,045,160	198,923,620	501,903,950	501,903,950
مطلوبات	-	-	-	411,696	22,762,922	22,762,922
ودائع بنك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	339,070,311	339,070,311
ودائع العملاء	-	11,842,976	-	-	25,841,280	25,841,280
تأمينات تقنية	251,939,738	2,776,435	5,120,834	330,035	305,560	305,560
مخصص الضريبة	6,322,434	-	-	-	1,000,000	1,000,000
قروض شركة تابعة	-	-	-	-	3,657,409	3,657,409
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	1,867,662	1,867,662
مطلوبات إيجار	-	-	1,867,662	-	7,697,764	7,697,764
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	402,202,908	402,202,908
مجموع المطلوبات	258,262,172	14,619,411	7,988,496	12,402,464	78,000,000	78,000,000
حقوق الملكية	-	-	-	-	9,435,295	9,435,295
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	2,481,489	2,481,489
احتياطي إيجاري	-	-	-	-	1,723,266	1,723,266
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	322,125	322,125
احتياطي التقائبات الدورية	-	-	-	-	3,212,555	3,212,555
احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	4,526,312	4,526,312
فائض إعادة تقييم موجودات الأرباح المدورة	-	-	-	-	99,701,042	99,701,042
مجموع حقوق الملكية	-	-	-	-	501,903,950	501,903,950
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	258,262,172	14,619,411	7,988,496	112,103,506	86,820,114	86,820,114
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(206,727,827)	(173,146,766)	(36,730,012)	(123,056,664)	-	-
الفجوة التراكمية	(206,727,827)	(240,180,940)	(209,876,778)	(86,820,114)	-	-

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019
(جميع المبالغ معروضة بالدرول الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

فجوة إعادة تسعير الفائدة (بيع)

فجوة إعادة تسعير الفائدة						
المجموع	عناصر بدون فائدة	أكثر من سنة	من 6 شهور حتى سنة	من 3 شهور الى 6 شهور	من شهر الى 3 شهور	أقل من شهر
87,147,234	58,322,879	-	-	-	-	28,824,355
82,000,186	-	-	-	-	1,552,090	80,448,096
218,082,858	-	117,768,670	22,291,610	21,751,733	6,504,251	49,766,594
7,511,468	3,593,748	3,917,720	-	-	-	-
1,631,280	1,631,280	-	-	-	-	-
23,441,949	-	23,441,949	-	-	-	-
24,997,359	24,997,359	-	-	-	-	-
815,917	815,917	-	-	-	-	-
1,164,836	1,164,836	-	-	-	-	-
8,018,939	8,018,939	-	-	-	-	-
454,812,026	98,544,958	145,128,339	22,291,610	21,751,733	8,056,341	159,039,045
مجموع المبيعات						
43,350,610	-	-	-	-	2,658,232	40,692,378
282,689,956	-	-	20,356,240	19,581,233	17,636,309	225,116,174
21,868,716	-	-	7,055,622	3,250,233	2,000,044	9,562,817
3,110,005	3,110,005	-	-	-	-	-
6,247,448	6,247,448	-	-	-	-	-
357,266,735	9,357,453	-	27,411,862	22,831,466	22,294,585	275,371,369
مجموع المبيعات						
75,000,000	75,000,000	-	-	-	-	-
8,978,821	8,978,821	-	-	-	-	-
2,481,489	2,481,489	-	-	-	-	-
3,788,055	3,788,055	-	-	-	-	-
935,211	935,211	-	-	-	-	-
3,212,555	3,212,555	-	-	-	-	-
(112,942)	(112,942)	-	-	-	-	-
3,262,102	3,262,102	-	-	-	-	-
97,545,291	97,545,291	-	-	-	-	-
454,812,026	106,902,744	-	27,411,862	22,831,466	22,294,585	275,371,369
مجموع المبيعات وحقوق الملكية						
-	(8,357,786)	145,128,339	(5,120,252)	(1,079,733)	(14,238,244)	(116,332,324)
-	-	8,357,786	(136,770,553)	(131,650,301)	(130,570,568)	(116,332,324)
فجوة إعادة تسعير الفائدة						
الفجوة التراكمية						

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019
(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك، يقوم مجلس الإدارة بتحديد العملات المقبول أخذ مراكز بها ووضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك سنوياً، يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي بحيث يتم التحقق من عدم وجود أية تجاوزات في هذه المراكز قد تؤدي إلى تحمل البنك لمخاطر أعلى من المستوى المقبول، كما يتم إتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

إن سعر صرف الدولار الأمريكي مربوط بسعر ثابت مع الدينار الأردني وبالتالي فإن أثر مخاطر التغير في سعر الدينار الأردني غير جوهري على البيانات المالية الموحدة للبنك.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار العملات مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

2018		2019		العملة
الزيادة في سعر صرف العملة (%)	الأثر على بيان الدخل الموحد	الزيادة في سعر صرف العملة (%)	الأثر على بيان الدخل الموحد	
10 +	343,585	10 +	65,372	يورو
10 +	(263,949)	10 +	(173,223)	شيكل إسرائيلي
10 +	121,831	10 +	7,949	دينار أردني
10 +	6,848	10 +	1,938	عملات أخرى

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية لدى البنك:

إجمالي	أخرى	شيكل إسرائيلي	يورو	دينار	
					31 كانون الأول 2019
					الموجودات
61,878,261	-	50,716,713	1,360,623	9,800,925	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
67,731,311	439,694	40,730,932	3,761,612	22,799,073	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
(9,201,634)	(146,301)	(16,913,401)	2,173,139	5,684,929	تسهيلات ائتمانية مباشرة
7,474,241	-	6,964,474	68,339	441,428	موجودات أخرى
127,882,179	293,393	81,498,718	7,363,713	38,726,355	مجموع الموجودات
					المطلوبات
16,710,188	-	9,703,136	-	7,007,052	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
93,116,145	273,275	58,868,329	5,553,473	28,421,068	ودائع العملاء
16,097,900	-	12,767,384	984,265	2,346,251	تأمينات نقدية
2,937,587	743	1,892,097	172,254	872,493	مطلوبات أخرى
128,861,820	274,018	83,230,946	6,709,992	38,646,864	مجموع المطلوبات
(979,641)	19,375	(1,732,228)	653,721	79,491	صافي التركيز داخل المركز المالي
8,639,888	-	5,597,556	2,702,257	340,075	التزامات محتملة خارج المركز المالي

إجمالي	أخرى	شيكل إسرائيلي	يورو	دينار أردني	
					31 كانون الأول 2018
227,231,285	398,529	172,666,456	11,372,391	42,793,909	مجموع الموجودات
225,148,139	330,058	175,305,944	7,936,541	41,575,596	مجموع المطلوبات
2,083,146	68,471	(2,639,488)	3,435,850	1,218,313	صافي التركيز داخل المركز المالي
149,419,960	-	131,755,904	232,894	17,431,162	التزامات محتملة خارج المركز المالي

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

فيما يلي الأدوات المالية المشتقة:

يوضح الجدول أدناه تفاصيل الأدوات المالية المشتقة في نهاية السنة:

القيمة الاسمية للاستحقاق			القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة	2019
أكثر من 3 أشهر	خلال 3 أشهر	مجموع القيمة الاسمية			
4,004,005	2,401,103	6,405,108	-	-	عقود بيع العملات
4,014,474	2,387,957	6,402,431	2,677	-	عقود شراء العملات
2018					
3,802,922	-	3,802,922	-	-	عقود بيع العملات
3,801,856	-	3,801,856	1,066	-	عقود شراء العملات

مخاطر التغير بأسعار الأسهم والسندات

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم والسندات. إن أثر النقص المتوقع في أسعار الأسهم والسندات مساوي ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

2018		2019		الزيادة في المؤشر (%)	المؤشر
الأثر على حقوق الملكية	بيان الدخل الموحد	الأثر على حقوق الملكية	بيان الدخل الموحد		
23,128	715,686	2,154,952	559,050	10	أسواق خارجية
140,000	35,461	-	-	10	أسواق محلية
163,128	751,147	2,154,952	559,050		

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم إدارة البنك بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات ومواءمة آجالها والاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد وما في حكمه.

يتم تحديد أثر خطر السيولة عن طريق التأكد من حجم السيولة لموجودات ومطلوبات البنك لأغراض تحويل الموجودات السائلة وشبه السائلة إلى نقد ضمن أقل قدر من الخسائر في حال انخفاضت الأسعار. ويتعين على البنك تقديم الموجودات التي يمكن بيعها بسعر قريب من قيمتها العادلة. وعليه، يمكن تقسيم خطر السيولة التي يتعرض له البنك إلى الآتي:

أ. مخاطر السيولة المتعلقة بالتمويل: عدم قدرة البنك على تحويل الموجودات إلى نقد، أو الحصول على تمويل لتلبية الالتزامات.
ب. مخاطر السيولة المتعلقة بالسوق: عدم قدرة البنك على بيع الموجودات في السوق، أو بيع هذه الموجودات بخسارة مالية كبيرة نظرًا إلى ضعف السيولة أو حجم الطلب في السوق.

تكون إدارة الخزينة والاستثمارات مسؤولة عن إدارة سيولة البنك، بينما تكون لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة عن إدارة وقياس ومراقبة مخاطر السيولة التي تحكمها سياسات وإجراءات محددة مسبقًا بالإضافة إلى خطة تمويل الطوارئ. وتكون اللجنة مسؤولة عن مهمة مراقبة وضبط السيولة وضمان التوزيع الاستراتيجي الأمثل لموجودات البنك ومطلوباته، سواء داخل أو خارج بنود بيان المركز المالي الموحد، وبالتنسيق مع رئيس إدارة الخزينة والاستثمارات. وتتم إدارة مخاطر السيولة من خلال مجموعة من المدخلات هي كالاتي:

- مجموعة من السياسات والإجراءات التي وافقت عليها اللجان المسؤولة عن تحديد المعايير والتعاريف والاضطلاع بعمليات الإدارة والقياس والمراقبة ذات الصلة بمخاطر السيولة.
- أ. تحليل وضع السيولة للبنك استنادًا إلى تقارير السيولة التالية:
 - تحليل الفجوة الزمنية للموجودات والمطلوبات.
 - نسبة السيولة القانونية، السيولة حسب سلم الاستحقاق (بالدولار الأمريكي والعملات الأجنبية).
 - ودائع العملاء (بالدولار الأمريكي والعملات الأجنبية).
 - تقرير مؤشرات السيولة.
 - اختبار التحمل.

تعمل إدارة الخزينة والاستثمارات، على تنويع مصادر التمويل، وتطابق مواعيد استحقاقها، وتبقي على موجودات سائلة كافية، لأغراض الحد من مخاطر السيولة، وذلك عن طريق:

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

تحليل ومراقبة مواعيد استحقاق الموجودات والمطلوبات: يقوم البنك بتفحص موجوداته ومطلوباته وأية تغييرات قد تحدث على أساس يومي. ومن خلال لجنة الموجودات والمطلوبات، يسعى البنك إلى تحقيق توازن بين مواعيد الاستحقاق وبين هذه الموجودات والمطلوبات، فضلاً عن مراقبته الفجوات فيما يتصل بذلك التي تحددها سياسات البنك.

خطة الطوارئ المتعلقة بالسيولة: تقوم لجنة إدارة مخاطر الموجودات والمطلوبات بتقديم توصياتها حيال إدارة مخاطر السيولة والإجراءات ذات الصلة، بالإضافة إلى أنها تعمل على وضع الأوامر اللازمة لتطبيق ضوابط المراقبة الفعالة وإصدار التقارير المتعلقة بمخاطر السيولة والقدرة على الامتثال للسياسات والضوابط. بالإضافة إلى توفير الموارد التحليلية للإدارة العليا، متضمنًا ذلك مراقبة كافة التحديثات الفنية المتعلقة بالقياسات ومخاطر السيولة وتطبيقاتها.

التوزيع الجغرافي والقطاعي: يتم توزيع موجودات ومطلوبات البنك على نحو منتظم على استثمارات محلية وأجنبية استنادًا إلى واحدة أو أكثر من أسواق المال ورأس المال. يتم أيضًا توزيع التسهيلات على عدد من القطاعات والأقاليم الجغرافية مع الحفاظ على التوازن بين الانتماء للعملاء والشركات. واستكمالاً، فإن البنك يسعى إلى تنويع مصادر التمويل وأجل استحقاقها.

الاحتياطات النقدية لدى سلطات الرقابة المصرفية: يحتفظ البنك باحتياطات نقدية قانونية لدى سلطة النقد الفلسطينية بمبلغ 23,602,832 دولار أمريكي.

بنك الاستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالดอลลาร์ الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

مخاطر السيولة (يتبع)

فيما يلي تفاصيل موجودات ومطلوبات البنك (غير مضمومة) بناء على الفترات المتبقية على إستحقاقها كما في 31 كانون الأول 2019 و 2018:

31 كانون الأول 2019	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
الموجودات:							
تقذ وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	12,897,168	-	-	-	-	71,692,168	84,589,336
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	40,164,195	6,525,263	-	-	-	-	103,478,939
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	-	-	-	-	-	5,590,496
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	21,549,520	21,549,520
تسهيلات ائتمانية مباشرة	56,172,436	9,497,186	27,305,631	91,970,703	32,567,043	-	246,570,017
موجودات مالية بالكافة المغطاة	-	-	-	18,162,991	-	-	18,162,991
موجودات أخرى	8,216,246	-	2,389,740	685,428	-	141,628	11,433,042
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	988,172	-	988,172
حق الاستخدام من الموجودات	-	-	-	-	-	2,003,410	2,003,410
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	1,230,991	1,230,991
مخبرات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	26,847,421	26,847,421
مجموع الموجودات	117,450,045	16,022,449	89,685,608	110,819,122	33,555,215	123,465,138	522,444,335
المطلوبات:							
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	412,382	22,425,730	-	-	-	-	22,838,112
ودائع العملاء	252,359,638	13,810,218	11,902,191	-	-	-	340,210,540
تأمينات تقفية	6,332,971	6,070,734	2,790,317	5,223,251	336,636	-	26,047,296
مخصص الضريبة	-	-	-	-	-	-	305,560
قروض شركة تابعة	4,167	8,333	12,500	1,004,167	-	-	1,079,167
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	3,657,409	-	3,657,409
مطلوبات إيجار	23,933	47,866	71,799	861,588	718,878	-	1,867,662
مطلوبات أخرى	-	225,000	168,664	5,287,666	864,561	733,036	7,697,764
مجموع المطلوبات	259,133,091	42,587,881	14,945,471	12,376,672	5,240,848	1,069,672	403,703,510
حقوق الملكية:							
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	78,000,000	78,000,000
احتياطي إيجاري	-	-	-	-	-	9,435,295	9,435,295
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	2,481,489	2,481,489
احتياطي التقلبات الدورية	-	-	-	-	-	1,723,266	1,723,266
احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	322,125	322,125
فائض إعادة تقييم موجودات الأرباح المدورة	-	-	-	-	-	3,212,555	3,212,555
	-	-	-	-	-	4,526,312	4,526,312
مجموع حقوق الملكية	-	-	-	-	-	99,701,042	99,701,042
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	117,450,045	16,022,449	89,685,608	110,819,122	33,555,215	123,465,138	522,444,335
فجوة الاستحقاق	(141,683,046)	(26,565,432)	(74,740,137)	(98,442,450)	(28,314,367)	(100,770,714)	503,404,552
الفجوة التراكمية	(141,683,046)	(168,248,478)	(168,508,341)	(130,411,458)	(3,654,641)	(19,039,783)	-

بنك الاستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بال دولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

مخاطر السيولة (يتبع)

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة حتى 3 سنوات	من 6 شهور حتى سنة	من 3 شهور إلى 6 شهور	من شهر إلى 3 شهور	أقل من شهر
---------	--------------	-----------------	--------------------	-------------------	----------------------	-------------------	------------

87,147,234	58,322,879	-	-	-	-	-	28,824,355
82,000,186	19,839,846	-	-	-	-	1,551,703	60,608,637
237,710,316	-	81,166,639	47,201,212	24,297,855	23,709,389	7,089,634	54,245,587
7,511,468	3,593,748	3,917,720	-	-	-	-	-
1,631,280	1,631,280	-	-	-	-	-	-
23,441,949	-	18,831,697	-	-	4,610,252	-	-
24,997,359	24,997,359	-	-	-	-	-	-
815,917	815,917	-	-	-	-	-	-
1,164,836	1,164,836	-	-	-	-	-	-
8,018,939	843,676	-	577,219	2,441,513	-	-	4,156,531
474,439,484	111,209,541	103,916,056	47,778,431	26,739,368	28,319,641	8,641,337	147,835,110

31 كانون الأول 2018
الموجودات:
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
أرصدة لدى بترك ومؤسسات مصرفية
تسهيلات ائتمانية مباشرة
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل
موجودات مالية بالكلفة المحقة
عقارات وآلات ومعدات
موجودات ضريبية مؤجلة
موجودات غير ملموسة
موجودات أخرى
مجموع الموجودات

43,350,610	19,110	-	-	-	-	2,658,232	40,673,268
288,343,755	-	-	5,764,798	20,763,365	19,973,487	17,989,035	223,853,070
21,868,716	-	-	7,055,622	4,900,319	3,250,233	2,000,044	4,662,498
3,110,005	3,110,005	-	-	-	-	-	-
6,247,448	1,480,296	718,249	3,721,574	45,672	47,397	234,260	-
362,920,534	4,609,411	718,249	16,541,994	25,709,356	23,271,117	22,881,571	269,188,836

المطلوبات:

ودائع بترك ومؤسسات مصرفية
ودائع العملاء
كافيات نقدية
مخصصات متوقعة
مطلوبات أخرى
مجموع المطلوبات

75,000,000	75,000,000	-	-	-	-	-	-
8,978,821	8,978,821	-	-	-	-	-	-
2,481,489	2,481,489	-	-	-	-	-	-
3,788,055	3,788,055	-	-	-	-	-	-
935,211	935,211	-	-	-	-	-	-
3,212,555	3,212,555	-	-	-	-	-	-
(112,942)	(112,942)	-	-	-	-	-	-
3,262,102	3,262,102	-	-	-	-	-	-
97,545,291	97,545,291	-	-	-	-	-	-
460,465,825	102,154,702	718,249	16,541,994	25,709,356	23,271,117	22,881,571	269,188,836
13,973,659	9,054,839	103,197,807	31,236,437	1,030,012	5,048,524	(14,240,234)	(121,353,726)
-	13,973,659	4,918,820	(98,278,987)	(129,515,424)	(130,545,436)	(135,593,960)	(121,353,726)

مجموع حقوق الملكية
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
فجوة الاستحقاق
الفجوة التراكمية

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

نسبة تغطية السيولة

تم خلال عام 2018 اصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018\4) بشأن تطبيق نسبة تغطية السيولة، والتي تعتبر أداة من أدوات الإصلاحات الكمية المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، بحيث يجب أن لا تقل هذه النسبة في جميع الأحوال عن 100%، حيث تهدف نسبة تغطية السيولة الى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير من خلال ضمان توافر مخزون كاف من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفقاً لسيناريو الاجهاد ولمدة 30 يوماً، وبغرض استمرار البنك بتقديم خدماته خلال الفترة المذكورة منذ بداية تاريخ الاجهاد ولحين اتخاذ المصرف الاجراءات اللازمة لحل المشكلة بطريقة منتظمة.

يمثل الجدول ادناه نسبة تغطية السيولة الناتج عن مجموع الاصول عالية الجودة بالنسبة الى صافي التدفقات النقدية المتوقع استخدامها خلال فترة 30 يوماً بعد تطبيق نسبة الخصم على البنود المختلفة حسب تعليمات سلطة النقد.

2018		2019		
القيمة قبل تطبيق نسب الخصم/ التدفقات (المتوسط)	القيمة قبل تطبيق نسب الخصم/ التدفقات (المتوسط)	القيمة بعد تطبيق نسب الخصم/ التدفقات (المتوسط)	القيمة قبل تطبيق نسب الخصم/ التدفقات (المتوسط)	
174,885,908		174,885,908		مخزون السيولة عالية الجودة مجموع التدفقات النقدية الصادرة للموجودات عالية الجودة
79,948,989	84,156,831	79,405,749	83,584,998	ودائع التجزئة بما فيها ودائع مؤسسات صغيرة الحجم:
45,558,407	52,247,457	65,343,597	72,603,996	الودائع المستقرة
				الودائع الأقل استقراراً
				الودائع وأشكال التمويل غير المضمونة للأشخاص الاعتباريين من غير عملاء التجزئة ومؤسسات صغيرة الحجم:
12,690,416	319,275,448	14,821,412	295,892,976	الودائع التشغيلية الودائع غير التشغيلية
30,321,586		30,321,586		الودائع والتمويل المضمون
				التدفقات النقدية الخارجة الناتجة من عقود المشتقات
				أ- تدفقات خارجة ذات علاقة بصافي التعرضات للمشتقات
				ب- تدفقات خارجة ذات علاقة بمتطلبات الضمانة لتلك العقود
				الأوراق المالية المدعومة بموجودات، والسندات المغطاة، وأدوات التمويل المهيكلية الأخرى
25,407,921	31,998,626	27,903,750	28,293,787	الأوراق التجارية المدعومة بموجودات، وصناديق الاستثمار بالأوراق المالية، وأدوات التمويل المماثلة الأخرى
173,251,154	218,378,583	204,835,807	221,480,095	خطوط الائتمان والسيولة الملزمة غير القابلة للإلغاء وعلى الخطوط القابلة للإلغاء خلال فترة 30 يوماً أي تدفقات نقدية تعاقدية خارجة أخرى
				إجمالي التدفقات النقدية الخارجة التدفقات النقدية الداخلية
217,614,575		174,695,759		الإقراض المضمون
2,309,892		11,565,942		التدفقات النقدية الداخلة من القروض المنتظمة أي تدفقات نقدية تعاقدية داخلية أخرى
				التدفقات النقدية الداخلة
174,885,908		181,218,166		مجموع الموجودات عالية الجودة
46,991,279		46,585,647		صافي التدفقات النقدية الخارجة
%372		389%		نسبة تغطية السيولة (%)

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

نسبة صافي التمويل المستقر

تم خلال عام 2018 اصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018\5) بشأن تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر، يجب أن لا تقل هذه النسبة في جميع الأحوال عن 100%، حيث تهدف نسبة صافي التمويل المستقر الى تعزيز ادارة مخاطر السيولة لدى المصارف من خلال الاحتفاظ بمصادر تمويل أكثر استقرار لمواءمة استحقاقات الأصول داخل وخارج الميزانية، والحد من اعتماد المصارف على مصادر تمويل قصيرة الأجل وغير مستقرة في تمويل أصولها.

بلغت نسبة صافي التمويل المستقر والذي يمثل حاصل قسمة اجمالي التمويل المستقر المتاح على اجمالي التمويل المستقر المطلوب 148% حيث يمثل الجدول ادناه اجمالي قيم البنود المختلفة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر:

2018		2019		
القيمة قبل تطبيق الخصم	القيمة بعد تطبيق الخصم	القيمة قبل تطبيق الخصم	القيمة بعد تطبيق الخصم	
92,173,164	92,173,164	92,094,251	92,094,251	رأس المال الرقابي
79,948,989	84,156,831	130,419,545	137,283,732	ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (المستقرة)
45,558,407	52,247,457	53,468,764	63,390,396	ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (الأقل استقرارا)
18,333,398	36,666,795	8,959,280	70,925,489	لتمويل (الودائع) المضمون وغير المضمون:
-	43,350,610	-	-	تمويل وودائع أخرى :
-	-	-	-	فئات الالتزامات الأخرى (والتي لم يتم ادراجها في الفئات أعلاه)
236,013,958	308,594,857	284,941,840	216,504,214	اجمالي التمويل المستقر المتاح
159,518,307	169,968,441	93,719,077	94,199,590	الاصول السائلة عالية الجودة من المستوى الاول غير المرهونة
965,953	64,396,876	63,430,923	64,396,876	الاصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني /الفئة (أ) غير المرهونة
5,039,296	10,078,592	5,739,296	11,478,592	الاصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني /الفئة (ب)غير المرهونة
-	-	-	-	القروض
-	-	-	-	أدوات الدين المصدرة أو المضمونة من المؤسسات المالية والبنوك
-	-	-	-	الاستثمارات غير المدرجة بخلاف ما ذكر اعلاه
-	-	-	-	الاستثمارات المدرجة بخلاف ما ذكر اعلاه
5,837,036	8,980,055	12,406,118	12,406,118	القروض غير المنتظمة
31,441,728	31,441,728	17,370,268	17,370,268	جميع الاصول الأخرى
173,251,154	173,251,154	84,316,150	170,759,014	تسهيلات الائتمان والسيولة غير القابلة للإلغاء والمقابلة للإلغاء المشروطة
206,435	4,128,695	21,985,784	23,142,931	التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى
159,592,345	426,919,867	143,264,082	161,635,389	اجمالي التمويل المستقر المطلوب
%148	-	%196	-	نسبة صافي التمويل المستقر (NSRF)

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

مخاطر التشغيل Operational Risk

تعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة، أو عن أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف من منظور الإدارة المخاطر القانونية، والاستراتيجية، ومخاطر السمعة لأغراض إدارة هذا النوع من المخاطر.

نظرًا إلى التغيير المستمر في بيئة العمل، ورغبة الإدارة في أن تظل مواكبة لأحدث التقنيات والتطورات التي يشهدها المجال، وبغية منها في تقديم خدمات ومنتجات مصرفية جديدة؛ وضعت إدارة البنك سياسة المخاطر التشغيلية، وعممت هذا المفهوم على كافة إداراته وفروعه، بحيث تكون السياسة شاملة على كافة الأسس الرئيسية ومتوائمة مع أهداف البنك الاستراتيجية.

وكتيجة لذلك، جرى تنفيذ استراتيجيات البنك بهدف تعزيز الدور الذي تضطلع به إدارة المخاطر التشغيلية على النحو المنصوص عليه في إطار إدارة المخاطر التشغيلية، والذي تم تعميمه على كافة فروع البنك وأقسامه. ويتطلب هذا تحديد، وتقييم، ومعالجة المخاطر التشغيلية، والإشراف عليها، لكل فرع على حدة على النحو الذي حددته لجنة بازل. ويتم التقييم الذاتي للرقابة على المخاطر من خلال الآتي:

1. عقد "ورش العمل" استنادًا إلى التحليلات والإجراءات وتقارير التدقيق المعتمدة، والتي تساعد تبعًا في تحديد المخاطر، والضوابط، والفجوات التنظيمية، من خلال مصفوفة المخاطر؛ والتي تكون في هذا السياق نموذجًا من الفحوصات والاختبارات التنظيمية التي يكون مدراء الوحدات والأقسام والفروع، أو من بنوب عنهم، مسؤولين عن تنسيقها.
2. وضع مؤشرات رئيسية للمخاطر بهدف تغطية البنك كاملاً، مشتملاً ذلك فروعته المختلفة.
3. تقديم آلية لحصر الوقائع التشغيلية واحتمال الخسائر المتوقعة استنادًا إلى الوقائع ذاتها باستخدام "نموذج اكتواري"؛ ما يساعد في تحديد القدرة على التحمل "الرغبة في المخاطر" لكل مستوى على حدة.
4. الإشراف على تجديد وتطوير خطة استمرارية العمل لدى البنك.

ومن هذه النقطة، باتت استمرارية وفعالية إدارة المخاطر التشغيلية جزءاً أساسياً من مسؤوليات كافة المعنيين بشؤون التطبيقات في البنك وعلى جميع المستويات، وذلك من خلال:

1. الامتثال للفحوصات التنظيمية التي تجريها ضمن المواعيد المحددة وبدون تأخير.
2. عرض كافة نتائج الاختبارات والفحوصات التنظيمية بصورة دقيقة وشفافة.
3. الإبلاغ والإفصاح عن الخسائر أو الوقائع التشغيلية دون تأخير أو تردد.
4. اعتماد وتنفيذ التوصيات "الإجراءات التصحيحية / التوصيات / إجراءات التخفيف" التي تتقدم بها وحدة المخاطر التشغيلية، والتي من شأنها التخفيف من المخاطر التي يتم تحديدها من خلال عقد ورش العمل / الإبلاغ عن الوقائع أو الخسائر التشغيلية / الفحوصات والاختبارات التنظيمية.
5. يكون دور مجلس الإدارة، ولجنة المخاطر والامتثال، والإدارة العليا، وقسم التدقيق، تفعيل الأنشطة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية على اعتبارها على قدر من الأهمية، وجعلها جزءاً أساسياً من الأنشطة اليومية.

لضمان تنفيذ المذكور أعلاه، تحرص وحدة إدارة المخاطر التشغيلية على نشر الوعي والمعرفة بطبيعة عملية إدارة المخاطر التشغيلية من خلال عقد ورش العمل والدورات التدريبية لكافة أقسام البنك، وأيضاً عن طريق إيجاد بيئة عمل فعالة بين وحدة إدارة المخاطر التشغيلية وبين الأطراف ذوي العلاقة من كافة الأقسام. بالإضافة إلى ذلك، تكون وحدة إدارة المخاطر التشغيلية مسؤولة عن رفع التقارير إلى لجنة المخاطر الداخلية في كافة الشؤون التي تتصل بأيٍّ من أوجه القصور أو الانتهاكات. وسيؤدي هذا في النهاية إلى تحسين جاهزية كلٍّ من الأقسام / الوحدات للمخاطر، وبالتالي جاهزية البنك ككل.

بالإضافة إلى ما سبق، تُعنى وحدة إدارة المخاطر التشغيلية بالتالي:

1. مراجعة السياسات والإجراءات الداخلية للبنك بهدف تحديد المخاطر التي ترتبط بها، بالإضافة إلى العمل على التقليل من هذه المخاطر في مرحلة سابقة للتنفيذ.
2. إجراء اختبارات الإجهاد ومراقبة النتائج.
3. إجراء التقييمات الداخلية لرأس المال فيما يتصل بالمخاطر التشغيلية وفقاً للتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.
4. تطوير وتحسين النظم المستخدمة بصورة مستمرة.
5. استكمال أعمال تطوير برنامج متكامل لخطط استمرارية العمل.

أمن المعلومات:

تكون مسؤولية وحدة أمن المعلومات / إدارة المخاطر ضمان أمن وتوفير ودقة بيانات البنك من خلال الآتي:

1. إعداد برنامج لأمن المعلومات استناداً إلى المعايير الدولية الرائدة.
2. تقديم كافة الأدوات والوسائل اللازمة للتقليل من مخاطر أمن المعلومات.
3. إعداد السياسات الأمنية اللازمة فيما يتصل بنظم ومصادر المعلومات.
4. نشر الوعي الأمني بصورة متواصلة بين موظفي البنك، وضمان امتثالهم للبرنامج الأمني.
5. إدارة الحوادث الأمنية المتصلة بنظم إدارة المعلومات، ورفع التوصيات إلى الإدارة العليا.
6. وضع المعايير الأمنية لمختلف النظم المعلوماتية.
7. العمل على وضع خطة لاستمرارية العمل لضمان استمرارية العمل في حالات الطوارئ والكوارث.
8. تحديد الضوابط المناسبة للحد من المخاطر التي يواجهها البنك من خلال تحليل مختلف مخاطر أمن المعلومات.
9. تجهيز وإعداد التدابير الأمنية اللازمة فيما يتعلق بالحوادث التي تطل أمّن النظم المعلوماتية.
10. إدارة الحوادث التي تطل أمن النظم المعلوماتية، ورفع التوصيات ذات الصلة إلى الإدارة العليا.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

11. ضمان أمن وسلامة الأجهزة والبرمجيات والتطبيقات المختلفة، وذلك من خلال إجراء تحليلات المخاطر والفحوصات الدولية لضمان الاستخدام الآمن لمثل هذه الموارد.

مخاطر الامتثال Compliance Risk

تعرف مخاطر الامتثال بأنها مخاطر العقوبات القانونية والرقابية أو الخسارة المادية أو مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.

ويعتبر عدم الامتثال للتعليمات والقوانين الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة أحد أهم المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها أي بنك، نظراً للخسائر المالية الكبيرة المترتبة على مخالفة هذه التعليمات والقوانين والتي تنعكس بدورها على سمعة البنك. الحاجة إلى إدارة مخاطر الامتثال داخل البنك أصبح ضرورة لا بد منها، حيث أن وجود وظيفة الامتثال تؤدي إلى زيادة الكفاءة في إدارة المخاطر وتخفيض التكاليف التي من الممكن أن يتعرض لها البنك نتيجة لعدم امتثاله للقوانين والتعليمات.

بنك الاستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بال دولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع أصل أو سداد التزام وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس بغض النظر عما إذا كان هذا السعر يمكن ملاحظته مباشرة أو تقديره باستخدام أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة للأصل أو الالتزام، يأخذ البنك في الاعتبار هذه العوامل عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية على هذا الأساس، باستثناء القياسات التي تتنبأه فيما بينها واحدى القيم العادلة دولاً عن غيرها، مثل القيمة المستخدمة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 36.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية الموحدة لا تختلف بشكل جوهرى عن قيمتها الدفترية.

يستخدم البنك التسلسل التالي لتحديد والإفصاح عن القيم العادلة لأدواته المالية:

الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية، وهي الموجودات والمطلوبات المالية النقدية أو التي لها فترة استحقاق قصيرة (أقل من ثلاثة أشهر) وتكون قيمتها الدفترية مقاربة لقيمتها العادلة.

الأدوات المالية ذات سعر الفائدة الثابت، يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المضافة والتي لها سعر فائدة ثابت عن طريق مقارنة التفتقات النقدية المخصومة باستخدام أسعار الفائدة السوقية عند إراجها أول مرة مع الأسعار السوقية الحالية لأدوات مالية مشابهة.

يوضح الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية والتي تم قياسها بالقيمة العادلة بعد تاريخ الإعراف المبدي:

- المستوى الأول: باستخدام الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة؛
- المستوى الثاني: باستخدام أساليب أخرى فيها جميع المعطيات التي لها تأثير جوهرى على القيمة العادلة المسجلة يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر من معلومات السوق.
- المستوى الثالث: بأساليب تستخدم فيها معطيات لها تأثير جوهرى على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند على بيانات قابلة للملاحظة في السوق.

موجودات	2019			2018		
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة (2) المستوى	القيمة الدفترية (3) المستوى	القيمة العادلة (2) المستوى	القيمة الدفترية (3) المستوى	القيمة العادلة (3) المستوى
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	84,589,336	-	84,589,336	-	87,147,234	87,147,234
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	103,478,939	-	103,478,939	-	82,000,186	82,000,186
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	5,590,496	-	5,590,496	-	7,511,468	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	21,549,520	-	21,549,520	231,280	-	1,400,000
المطلوبات						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	22,762,922	-	22,762,922	-	43,350,610	-
ودائع العملاء	339,070,311	-	339,070,311	-	282,689,956	-
تأمينات نفية	25,841,280	-	25,841,280	-	21,868,716	-

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

تقدير القيم العادلة

يلخص أدناه الأساليب والافتراضات الأساسية المستخدمة في تقدير القيم العادلة للأدوات المالية:

تسهيلات ائتمانية مباشرة

يتم احتساب القيمة العادلة استنادًا إلى المبالغ الأساسية أو الفائدة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة. يفترض بالفروض أن يتم تسديدها وفقًا لتواريخ السداد التعاقدية. أما فيما يتصل بالفروض التي لم يتم تحديد مواعيد سداد ثابتة لها، أو التي تكون عرضة لخطر الدفع المقدم، فهذه يتم تقديرها استنادًا إلى الخبرات المكتسبة عن الفترات السابقة التي تكون فيها أسعار الفائدة عند مستويات مماثلة للمستويات الحالية، معدلة بالفروقات في توقعات سعر الفائدة. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باعتبار المخاطر الائتمانية وأي ما يدل على حدوث تدنٍ في القيمة. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لفئات القروض المتماثلة على أساس المحافظ، ويتم خصمها بالأسعار الحالية المتاحة للمقرضين الجدد المتماثلين في وضعهم الائتماني فيما يتصل بمثل هذه القروض. تعكس القيم العادلة المقدرة للقروض التغييرات في الحالة الائتمانية في حالة منح القروض، ويمكن ملاحظة التغييرات في أسعار الفائدة في حالة القروض بسعر الفائدة الثابت.

الاستثمارات المدرجة بالتكلفة والمشتقات

تستند القيمة العادلة إلى أسعار السوق المدرجة في تاريخ التقرير دون خصم تكاليف المعاملات. إن لم تكن أسعار السوق المدرجة متاحة، يتم تقدير القيمة العادلة استنادًا إلى التدفقات النقدية المخصومة وغيرها من أساليب التقييم.

عند استخدام الأساليب المستندة إلى التدفقات النقدية، تستند التدفقات النقدية المخصومة المقدرة إلى تقديرات الإدارة الأكثر دقة وسعر الخصم؛ والذي يمثل سعر السوق ذي الصلة لواحدة من الأدوات المماثلة كما في تاريخ التقرير.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تستند القيم العادلة للاستثمارات المدرجة إلى أسعار العرض المدرجة كما في تاريخ التقرير. يتم إدراج استثمارات الأسهم غير المدرجة بالقيم العادلة، ويتم احتسابها وفقًا لأساليب التقييم المناسبة استنادًا إلى هُجج الدخل، والسوق، والتكلفة، أو مزيج منها، أو على أساس بيانات حسابات رأس المال أو صافي قيم الموجودات للشركات المستثمرة المستمدة من مديري الصناديق المستقلين والمعدلة بالتدفقات النقدية اللاحقة حتى تاريخ التقرير.

ودائع البنوك والعملاء

فيما يتعلق بالودائع تحت الطلب والودائع بدون استحقاقات محددة، فتحدد القيمة العادلة على اعتبارها المبلغ مستحق الدفع عند الطلب في تاريخ التقرير. تستند القيمة العادلة للودائع ذات الاستحقاق الثابت، بما في ذلك شهادات الإيداع، إلى التدفقات النقدية المخصومة باستخدام الأسعار الحالية الممنوحة إزاء ودائع مماثلة من حيث آجال الاستحقاق المتبقية. لا يتم اعتبار قيمة العلاقات طويلة الأجل مع المودعين في تقدير القيم العادلة.

الأدوات المالية خارج بيان المركز المالي والأدوات المالية المشتقة

لا يتم إدخال أي تعديلات على القيم العادلة فيما يتصل بالأدوات المالية ذات الطابع الائتماني خارج بيان المركز المالي، والتي تمثل عقود الضمانات والكفالات والسحوبات إذ تعكس تدفقات الدخل المستقبلية ذات الصلة، وعلى نحو جوهري، الرسوم والعمولات التعاقدية المفروضة فعليًا في تاريخ الاتفاقيات ذات الأوضاع الائتمانية وآجال الاستحقاق المماثلة.

يتم تقييم عقود صرف العملات الأجنبية استنادًا إلى أسعار السوق. ويتم تضمين التعديلات على القيمة السوقية فيما يتصل بعقود صرف العملات الأجنبية في القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات الأخرى.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

4. الاسس والتقديرات

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في بنود الدخل الشامل الأخرى. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

تتم مراجعة الأحكام والتقديرات والافتراضات بشكل دوري. يتم إثبات تأثير التغير في التقديرات في الفترة المالية التي يحدث فيها التغير، إذا كان التغيير يؤثر فقط على الفترة المالية. ويتم الاعتراف بأثر التغيير في التقديرات في الفترة المالية التي يحدث فيها التغيير وفي الفترات المستقبلية، في حالة تأثير التغيير على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

في اعتقاد إدارة البنك فإن تقديراتها ضمن البيانات المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة

تقوم الإدارة بشكل دوري بإعادة تقييم الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل. إذا كان العمر الإنتاجي المتوقع مختلفاً عن العمر السابق، فسيتم تسجيل الفرق مستقبلاً كتغيير في التقدير المحاسبي.

مخصص الضرائب

تسجل الإدارة مصاريف الضرائب السنوية وفقاً للقوانين واللوائح المحلية والمعايير المحاسبية. تقوم الإدارة بحساب وإقرار أصل الضريبة المؤجلة والذي يمثل ضرائب الدخل القابلة للاسترداد من خلال الخصومات المستقبلية من الأرباح الخاضعة للضريبة، ويتم تسجيلها في بيان المركز المالي الموحد. يتم تسجيل موجودات ضريبة الدخل المؤجلة إلى الحد الذي يكون فيه تحقيق المنفعة الضريبية ذات الصلة أمراً محتملاً. تستند الأرباح الخاضعة للضريبة المستقبلية ومقدار المزايا الضريبية المحتملة في المستقبل إلى خبرة الإدارة السابقة والحكم والافتراضات التي يعتقد أنها معقولة في ظل هذه الظروف، ومعدل الضريبة الفعلي وعناصر الفروق المؤجلة هي جزء من حكم الإدارة في هذا المجال.

مخصص قضايا

يتم تحديد مخصص للقضايا المرفوعة ضد البنك. يخضع هذا البند إلى دراسة قانونية مناسبة أعدها محامي ومستشاري البنك. تتم مراجعة هذه التقييمات القانونية بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم تقديم تعويض نهاية الخدمة وفقاً للوائح البنك الداخلية المعتمدة بموجب قانون العمل في فلسطين.

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً لخيار التمديد، أو عدم خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكداً بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لن يتم إنجائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك (IBR). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

مخصص خسائر الائتمان

تستخدم الإدارة أحكاماً وتقديرات هامة لتقدير مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ولتقدير مخاطر زيادة مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد التحقق المبني ومعلومات القياس المستقبلية للخسارة الائتمانية المتوقعة. يتم توضيح أهم السياسات والتقديرات التي تستخدمها إدارة البنك في الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة.

تشتمل العناصر التي لها تأثير كبير على مخصص الخسارة الائتمانية على تعريف التعثر والزيادة الجهرية في مخاطر الائتمان واحتمالية التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر، وكذلك نماذج سيناريوهات الاقتصاد الكلي. يراجع البنك بانتظام النماذج ومدخلاتها ويتحقق من صحتها للحد من أي فروق بين تقديرات خسارة الائتمان المتوقعة وتجربة خسارة الائتمان الفعلية.

تم توضيح التفاصيل التي تصف مخصص خسائر الائتمان ومكوناته التي طبقها البنك في الإيضاح رقم (3).

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب البنك الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للبنك حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً، وإذا كان التقييم الحالي غير مناسباً يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

في تاريخ كل تقرير، يقوم البنك بالتأكد من وجود أي مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير المالية. عند ملاحظة هذه المؤشرات، يقوم البنك بتقدير المبلغ القابل للاسترداد. تمثل القيمة القابلة للاسترداد لهذه الموجودات القيمة العادلة لوحدة التوليد الأصلية / النقدية مطروحاً منها تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى، يتم احتساب هذا التقييم لكل أصل على حدة.

في حالة تجاوز القيمة الدفترية للمبلغ القابل للاسترداد، سيتم تخفيض قيمة هذه الموجودات لكل وحدة مولدة للنقد إلى القيمة القابلة للاسترداد. من أجل حساب القيمة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة لهذه الموجودات إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بتلك الموجودات.

عند حساب القيمة العادلة مطروحاً منها مصاريف البيع. يتم اعتبار معاملات السوق المماثلة، إن وجدت، وفي غياب مثل هذه العمليات، يتم استخدام طرق تقييم مناسبة أخرى. يتم تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد.

قياس القيمة العادلة

عندما يتعذر اشتقاق القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي الموحد من الأسواق النشطة، فإنه يتم تحديدها باستخدام مجموعة متنوعة من أساليب التقييم التي تشمل استخدام نماذج حسابية. ويتم استنباط مدخلات هذه النماذج من بيانات السوق الجديرة بالملاحظة، إن أمكن، ولكن عند عدم توافر بيانات السوق الجديرة بالملاحظة، يجب اتخاذ بعض الأحكام لتقدير القيم العادلة. وتتضمن هذه الأحكام اعتبارات السيولة ومدخلات النماذج مثل التقلب في افتراضات أدوات التحوط غير المؤرخة ونسب الخصم ونسب الدفعات المقدمة ونسبة التعثر للأوراق المالية المدعومة بموجودات. تعتمد الإدارة أن أساليب التقييم المختارة والافتراضات المستخدمة ملائمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

تصنيف وقياس الموجودات المالية

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نموذج الأعمال الذي تستخدمه الإدارة في التعامل مع موجوداتها المالية وعلى خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي الذي يجري تقييمه. إن الإدارة على قناعة من أن الموجودات المالية لدى البنك يتم تصنيفها وقياسها على النحو الملائم.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد ارتفعت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي واستخدام المعلومات المستقبلية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.

- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

في تاريخ التقرير، يقوم البنك بتقييم فيما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للموجودات المالية منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة مخاطر التعثر التي تحدث على مدى العمر المتوقع بين تاريخ التقرير وتاريخ الاعتراف المبدئي.

تحديد ما إذا كانت قد حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يستخدم البنك خبرته التاريخية ونظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي وتصنيفات المخاطر الخارجية والمعلومات المتوقعة لتقييم تدهور جودة ائتمان أصل مالي.

يتم ربط كل تعرض بدرجة معينة من درجات مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي على أساس المعلومات المتاحة عن المقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مختلفة من درجات مخاطر الائتمان.

- أهمية معايير تصنيف المراحل

تعتبر المراحل معطيات مهمة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، حيث إنها تحدد القروض التي ستكون في المرحلة الأولى (الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً) والمرحلة الثانية (الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر). يعتمد التصنيف ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على تقييم الحركة في الجودة الائتمانية للقروض منذ الاعتراف المبدئي. إن القروض المصنفة في المرحلة الثالثة هي القروض التي يوجد أدلة موضوعية على الانخفاض في قيمتها وتم تكوين مخصصات معينة لها.

- الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية

تنخفض القيمة الائتمانية للأصل المالي عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لذلك الأصل المالي وتشتمل على:

- معرفة أن المقترض يواجه صعوبات في التدفقات النقدية.
- تأخر سداد دفعات العقد الأصلية أو الفائدة المستحقة عليها.
- خرق تعهدات أو شروط القروض.
- انخفاض في القيمة القابلة لتحقيق الضمان.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

- احتمالية دخول المقرض في إجراءات إشهار إفلاس أو إعادة هيكلة مالية من أي نوع.
- انخفاض جوهري في التصنيف الائتماني من قبل وكالة تصنيف ائتماني خارجية.

تعتبر الأداة أنها لم تعد في حالة تعثر (بمعنى أن التعثر قد زال) عندما لم تعد تلبي أي من معايير التعثر لفترة متتالية مدتها 3 أشهر كما هو محدد في التوجيهات التنظيمية.

- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقاس مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة على أنه القيمة الحالية المرجحة لعجز السيولة على 12 شهراً (المرحلة الأولى) أو مدى العمر المتوقع للأصل المالي (المرحلة الثانية والثالثة) مخصومة بمعدل الفائدة الأصلي الفعلي للاداء المالية.

تتمثل المعطيات الرئيسية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة في هيكل المتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر.
- الخسارة الناتجة عند التعثر.
- التعرض الناتج عن التعثر.

وتستمد هذه المقاييس عموماً من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى والمعلومات المستقبلية.

يأخذ البنك في الحسبان تجربة الخسارة التاريخية ويقوم بتعديلها للبيانات الحالية القابلة للملاحظة. إضافة إلى ذلك، يستخدم البنك توقعات معقولة وداعمة للظروف الاقتصادية المستقبلية بما في ذلك الأحكام ذات الخبرة لتقدير مبلغ خسارة انخفاض القيمة المتوقعة.

يستخدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 عوامل الاقتصاد الكلي والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، النمو السنوي الحقيقي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وتتطلب تقييماً لكل من التوجهات الحالية والمتوقعة في الدورة الاقتصادية. يزيد دمج المعلومات التطلعية مستوى الحكم حول كيفية تأثير التغييرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم مراجعة المنهجية والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية بانتظام.

- إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر الائتمان المماثلة

عندما يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الاستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقرض، الخ. يراقب البنك مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

5. نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

تفاصيل البند

2018	2019	
58,322,879	48,089,336	نقد في الصندوق
		أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:
8,587,367	12,897,168	حسابات جارية وتحت الطلب
20,236,988	23,602,832	متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي
87,147,234	84,589,336	

- يتعين على البنك وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2010/67) الاحتفاظ لدى سلطة النقد الفلسطينية باحتياطي إلزامي نقدي مقيد السحب كنسبة من كافة ودائع العملاء يتم احتسابها في نهاية كل شهر. بموجب التعليمات رقم (2012/2) يتم تخفيض قيمة الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة في مدينة القدس لبعض القطاعات من وعاء الاحتياطي الإلزامي النقدي. علماً بأن نسبة الاحتياطي الإلزامي على البنك 9%.

- لا تعمل سلطة النقد الفلسطينية على دفع فوائد على هذه الاحتياطيات الإلزامية النقدية والحسابات الجارية وتحت الطلب.

- تدفع سلطة النقد الفلسطينية فوائد على الودائع لأجل والوديعة الرأسمالية وفقاً لأسعار الفائدة السائدة في السوق وذلك بعد خصم عمولة بنسبة 25 بالآلف.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

6. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

تفاصيل البند

2018	2019	
		بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:
39,079	128,305	حسابات جارية
44,567,969	33,449,982	ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر فأقل
44,607,048	33,578,287	
		بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:
19,800,767	46,751,699	حسابات جارية
17,627,147	23,197,866	ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر فأقل
		مخصص أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب المعيار الدولي
(34,776)	(48,913)	للتقارير المالية رقم (9)
37,393,138	69,900,652	
82,000,186	103,478,939	

بلغت الأرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 4,201,441 دولار أمريكي و 3,580,084 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018.

بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2019 و 31 كانون الأول 2018 مبلغ 46,876,392 دولار أمريكي ومبلغ 19,839,846 دولار أمريكي، على التوالي.

ان توزيع أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك هي كما يلي :

2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
103,527,852	-	-	103,527,852	متدنية المخاطر / عاملة
-	-	-	-	مقبولة المخاطر / عاملة
103,527,852	-	-	103,527,852	المجموع
2018	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
19,839,846	-	-	19,839,846	متدنية المخاطر / عاملة
62,195,116	-	-	62,195,116	مقبولة المخاطر / عاملة
82,034,962	-	-	82,034,962	المجموع

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

6. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (يتبع)

ان الحركة الحاصلة على أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية :

2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
82,034,962	-	-	82,034,962	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
38,274,447	-	-	38,274,447	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(16,781,557)	-	-	(16,781,557)	الأرصدة المسددة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
103,527,852	-	-	103,527,852	المجموع
2018	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
97,934,158	-	-	97,934,158	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
20,770,632	-	-	20,770,632	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(36,669,828)	-	(2,152)	(36,667,676)	الأرصدة المسددة
-	-	(28,576)	28,576	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
82,034,962	-	(30,728)	82,065,690	المجموع

ان الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
34,776	-	-	34,776	اجمالي الرصيد كما في بداية السنة الناتج عن تطبيق المعيار الدولي رقم 9
179,802	-	-	179,802	خسارة التدني على الارصدة و الايداعات الجديدة خلال السنة
(165,665)	-	-	(165,665)	المسترد من خسارة التدني على الارصدة و الايداعات المسددة
-	-	-	-	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
48,913	-	-	48,913	المجموع
2018	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
352,687	-	-	352,687	اجمالي الرصيد كما في بداية السنة الناتج عن تطبيق المعيار الدولي رقم 9
-	-	-	-	خسارة التدني على الارصدة و الايداعات الجديدة خلال السنة
(317,911)	-	-	(317,911)	المسترد من خسارة التدني على الارصدة و الايداعات المسددة
-	-	-	-	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
34,776	-	-	34,776	المجموع

7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل

تفاصيل البند

2019	2018				
محلي	أجنبي	المجموع	محلي	أجنبي	المجموع
-	3,405,336	3,405,336	354,611	3,239,137	3,593,748
-	2,185,160	2,185,160	-	3,917,720	3,917,720
-	5,590,496	5,590,496	354,611	7,156,857	7,511,468

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (يتبع)

التوزيع الجغرافي للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كما يلي:

فلسطين	جمهورية الصين	تركيا	الخليج	أخرى (صناديق استثمارية)	المجموع
2019					
-	-	-	-	3,405,336	3,405,336
-	2,185,160	-	-	-	2,185,160
-	2,185,160	-	-	3,405,336	5,590,496
2018					
354,611	-	-	-	3,239,137	3,593,748
-	2,069,100	865,190	983,430	-	3,917,720
354,611	2,069,100	865,190	983,430	3,239,137	7,511,468

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تفاصيل البنود

2018	2019	
231,280	21,549,520	أوراق مالية مدرجة في الأسواق المالية (ادوات ملكية)
1,400,000	-	أوراق مالية غير مدرجة (ادوات ملكية)
1,631,280	21,549,520	

فيما يلي الحركة على حساب احتياطي القيمة العادلة خلال السنة:

2018	2019	
(70,948)	(112,942)	الرصيد في بداية السنة
(41,994)	635,067	التغير في القيمة العادلة
-	(200,000)	أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مقيدة في الأرباح المدورة (ادوات ملكية)
(112,942)	322,125	الرصيد في نهاية السنة

التوزيع الجغرافي للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما يلي:

فلسطين	أخرى (صناديق استثمارية)	إجمالي
2019		
116,920	21,432,600	21,549,520
116,920	21,432,600	21,549,520
2018		
231,280	-	231,280
1,400,000	-	1,400,000
1,631,280	-	1,631,280

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

9. تسهيلات ائتمانية مباشرة، بالصافي

تفاصيل البند

2018	2019	
		الأفراد
77,169,188	85,125,893	قروض وكمبيالات
18,820,683	20,594,706	حسابات جارية مدينة
2,103,121	2,109,444	بطاقات ائتمانية
		الشركات
87,580,238	85,996,948	قروض وكمبيالات
25,575,359	18,025,849	حسابات جارية مدينة
10,328,507	18,560,383	الحكومة والقطاع العام
221,577,096	230,413,223	
(512,812)	(698,810)	فوائد وعمولات معلقة
(2,981,426)	(3,684,781)	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
218,082,858	226,029,632	

- بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المصنفة بعد تنزيل الفوائد المعلقة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 12,406,118 دولار أمريكي، أي ما نسبته 5.4% من إجمالي التسهيلات الائتمانية (مقابل 7,940,794 دولار أمريكي، أي ما نسبته 3.58% من إجمالي التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2018).
- بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المتعثرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 11,487,050 دولار أمريكي، أي ما نسبته 4.98% من إجمالي التسهيلات الائتمانية (مقابل 7,503,694 دولار أمريكي، أي ما نسبته 3.39% من إجمالي التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2018).
- بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية وبكفالتها مبلغ 18,560,383 دولار أمريكي أي ما نسبته 8% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2019 (مقابل 10,328,507 دولار أمريكي أي ما نسبته 4.66% كما في 31 كانون الأول 2018).
- بلغ حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 198,378 دولار أمريكي (مقابل 245,879 دولار أمريكي، كما في 31 كانون الأول 2018).
- بلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية مبلغ 146,205,677 دولار أمريكي و 152,885,663 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019 و 2018، على التوالي.

الفوائد والعمولات المعلقة

فيما يلي ملخص الحركة على الفوائد والعمولات المعلقة:

2018	2019	
383,114	512,812	الرصيد في بداية السنة
273,157	281,225	فوائد معلقة خلال السنة
(68,527)	(10,676)	فوائد معلقة حولت للإيرادات
(4,418)	(4,067)	فوائد معلقة تم شطبها
		استبعاد فوائد معلقة على تسهيلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من ست سنوات
(70,514)	(80,484)	
512,812	698,810	الرصيد في نهاية السنة

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية:

2018	2019	
2,381,201	2,981,426	الرصيد في بداية السنة
1,258,350	1,224,776	إضافات خلال السنة
(445,930)	(483,129)	مخصصات مستردة
812,420	741,647	صافي مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
(965,596)	(144,766)	استبعاد مخصص تسهيلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات
(92,445)	106,474	فروقات عملة
845,846	-	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
2,981,426	3,684,781	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي تفاصيل مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما في 31 كانون الأول:

2018	2019	
856,447	731,967	المرحلة الأولى
116,951	216,521	المرحلة الثانية
2,008,028	2,736,293	المرحلة الثالثة
2,981,426	3,684,781	

يمثل صافي مخصص التدني الظاهر في بيان الدخل الموحد ما يلي:

2018	2019	
1,130,798	1,224,776	مخصصات إضافية على تسهيلات ائتمانية مباشرة من المرحلة الثالثة
(902,744)	(458,219)	مخصصات مستردة على تسهيلات ائتمانية مباشرة من المرحلة الثالثة
127,552	(24,910)	صافي (إستردادات) إضافات وتناقلات من مخصص تدني تسهيلات الائتمانية المباشرة من المرحلة الأولى والثانية
34,776	14,137	صافي إضافات وتناقلات من مخصص تدني أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
212,398	(56,831)	صافي (إستردادات) إضافات وتناقلات من مخصص تدني موجودات مالية بالكلفة المطفأة
23,177	1,666	صافي إضافات وتناقلات من مخصص تدني تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
(72,571)	(47,149)	مخصصات مستردة على تسهيلات ائتمانية مباشرة خارج الميزانية (أكثر من 6 سنوات)
553,386	653,470	

ان توزيع إجمالي تسهيلات ائتمانية مباشرة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
198,240,651	-	9,556,096	188,684,555	متدنية المخاطر
16,732,235	-	16,732,235	-	تحت المراقبة
5,259,313	5,259,313	-	-	غير عاملة:
10,181,024	10,181,024	-	-	دون المستوى
230,413,223	15,440,337	26,288,331	188,684,555	مشكوك فيها
				الرصيد في نهاية السنة

2018	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
138,679,414	-	-	138,679,414	متدنية المخاطر
74,444,076	170,083	24,872,749	49,401,244	مقبولة المخاطر
437,100	437,100	-	-	تحت المراقبة
3,315,895	3,315,895	-	-	غير عاملة:
4,700,611	4,700,611	-	-	دون المستوى
221,577,096	8,623,689	24,872,749	188,080,658	مشكوك فيها
				الرصيد في نهاية السنة

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

ان الحركة الحاصلة على اجمالي تسهيلات ائتمانية مباشرة بشكل تجميعي هي كما يلي :

2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
221,577,096	8,623,689	24,872,749	188,080,658	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
57,872,594	-	-	57,872,594	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(56,081,622)	(1,626,050)	(14,345,095)	(40,110,477)	الأرصدة المسددة
-	(180,663)	(1,498,654)	1,679,317	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	17,753,930	(17,753,930)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	8,918,861	(4,960,211)	(3,958,650)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
7,190,923	(149,732)	4,465,612	2,875,043	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(145,768)	(145,768)	-	-	الأرصدة المعدومة
230,413,223	15,440,337	26,288,331	188,684,555	الرصيد في نهاية السنة
2018	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
213,342,513	6,764,027	15,683,795	190,894,691	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
115,705,087	-	-	115,705,087	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(106,504,908)	(445,930)	(2,023,512)	(104,035,466)	الأرصدة المسددة
-	-	(5,267,585)	5,267,585	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	18,018,576	(18,018,576)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	3,271,188	(1,538,525)	(1,732,663)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(965,596)	(965,596)	-	-	الأرصدة المعدومة
221,577,096	8,623,689	24,872,749	188,080,658	الرصيد في نهاية السنة

ان الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي هي كما يلي :

2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
2,981,426	2,008,028	116,951	856,447	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
1,459,447	855,088	92,984	511,375	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(746,968)	(404,838)	(94,296)	(247,834)	الأرصدة المسددة/ مستحقة
-	(86)	(6,247)	6,333	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	239,645	(239,645)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	291,836	(140,965)	(150,871)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
135,642	131,031	8,449	(3,838)	التغيرات الناتجة عن التعديلات
(144,766)	(144,766)	-	-	الأرصدة المعدومة
3,684,781	2,736,293	216,521	731,967	الرصيد في نهاية السنة
2018	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
3,237,986	2,381,201	66,118	790,667	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
3,468,406	92,445	261,356	3,114,605	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(3,890,168)	(630,820)	(109,585)	(3,149,763)	الأرصدة المسددة/ مستحقة
-	-	(151,771)	151,771	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	50,833	(50,833)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
1,130,798	1,130,798	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(965,596)	(965,596)	-	-	الأرصدة المعدومة
2,981,426	2,008,028	116,951	856,447	الرصيد في بداية الفترة (معدل)

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

ان توزيع اجمالي تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - للأفراد حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

2018	2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
82,307,050	91,656,613	-	4,979,344	86,677,269	متدنية المخاطر
10,403,905	6,998,048	-	6,998,048	-	تحت المراقبة
					غير عاملة:
3,408,845	3,769,086	3,769,086	-	-	دون المستوى
1,973,192	5,406,296	5,406,296	-	-	مشكوك فيها
98,092,992	107,830,043	9,175,382	11,977,392	86,677,269	الرصيد في نهاية السنة

ان الحركة الحاصلة على اجمالي تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - للأفراد هي كما يلي :

2018	2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
71,276,060	98,092,992	5,391,635	10,461,339	82,240,018	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
					التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات
33,056,327	31,076,260	-	-	31,076,260	التسهيلات المسددة
(4,749,393)	(23,334,261)	(994,179)	(4,029,341)	(18,310,741)	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	(180,663)	(1,498,316)	1,678,979	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	7,142,914	(7,142,914)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	5,045,449	(2,671,184)	(2,374,265)	التغييرات الناتجة عن التعديلات
(544,984)	2,081,912	-	2,571,980	(490,068)	التسهيلات المدعومة
(945,018)	(86,860)	(86,860)	-	-	الرصيد في نهاية السنة
98,092,992	107,830,043	9,175,382	11,977,392	86,677,269	

ان الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة - للأفراد هي كما يلي :

2018	2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
1,929,879	1,994,038	1,478,541	68,525	446,972	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
					التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات
655,336	838,252	535,885	20,172	282,195	التسهيلات المسددة
(330,358)	(413,118)	(263,611)	(52,628)	(96,879)	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	(86)	(6,247)	6,333	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	164,230	(164,230)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	113,270	(68,153)	(45,117)	التغييرات الناتجة عن التعديلات
684,199	138,443	131,031	13,905	(6,493)	التسهيلات المدعومة
(945,018)	(85,858)	(85,858)	-	-	الرصيد في نهاية السنة
1,994,038	2,471,757	1,909,172	139,804	422,781	

ان توزيع اجمالي تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - للشركات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

2018	2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
92,015,620	88,023,655	-	4,576,752	83,446,903	متدنية المخاطر
17,907,923	9,734,187	-	9,734,187	-	تحت المراقبة
					غير عاملة:
1,561,223	1,490,227	1,490,227	-	-	دون المستوى
1,670,831	4,774,728	4,774,728	-	-	مشكوك فيها
113,155,597	104,022,797	6,264,955	14,310,939	83,446,903	الرصيد في نهاية السنة

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

ان الحركة الحاصلة على اجمالي تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - للشركات هي كما يلي :

2018	2019	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
128,209,186	113,155,597	95,512,133	14,411,410	3,232,054	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
34,068,279	16,271,176	16,271,176	-	-	التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات
(49,101,290)	(30,454,079)	(19,506,454)	(10,315,754)	(631,871)	التسهيلات المسددة
-	-	338	(338)	-	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	(10,611,016)	10,611,016	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	(1,584,385)	(2,289,027)	3,873,412	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	5,109,011	3,365,111	1,893,632	(149,732)	التغيرات الناتجة عن التعديلات
(20,578)	(58,908)	-	-	(58,908)	التسهيلات المدومة
113,155,597	104,022,797	83,446,903	14,310,939	6,264,955	الرصيد في نهاية السنة

ان الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة - للشركات هي كما يلي :

2018	2019	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
406,878	899,434	321,521	48,426	529,487	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
677,658	536,210	144,195	72,812	319,203	التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات
(262,821)	(250,752)	(67,857)	(41,668)	(141,227)	التسهيلات المسددة
-	-	-	-	-	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	(75,415)	75,415	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	(105,754)	(72,812)	178,566	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
98,297	(2,801)	2,655	(5,456)	-	التغيرات الناتجة عن التعديلات
(20,578)	(58,908)	-	-	(58,908)	التسهيلات المدومة
899,434	1,123,183	219,345	76,717	827,121	الرصيد في نهاية السنة

ان توزيع اجمالي تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - الحكومة والقطاع العام حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

2018	2019	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
10,328,507	18,560,383	18,560,383	-	-	متدنية المخاطر
-	-	-	-	-	تحت المراقبة
-	-	-	-	-	غير عاملة:
-	-	-	-	-	دون المستوى
-	-	-	-	-	مشكوك فيها
10,328,507	18,560,383	18,560,383	-	-	الرصيد في نهاية السنة

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

ان الحركة الحاصلة على اجمالي تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - الحكومة والقطاع العام هي كما يلي :

2018	2019	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
13,857,267	10,328,507	10,328,507	-	-
-	17,990,180	17,990,180	-	-
(3,528,760)	(9,758,304)	(9,758,304)	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
10,328,507	18,560,383	18,560,383	-	-

ان الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة - الحكومة والقطاع العام هي كما يلي :

2018	2019	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
162,781	87,954	87,954	-	-
-	84,985	84,985	-	-
(74,827)	(83,098)	(83,098)	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
87,954	89,841	89,841	-	-

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة والفوائد المعلقة التي مضى على تعثرها أكثر من ست سنوات:

الفوائد المعلقة	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	2018	2019	2018	2019
1,098,578	1,106,595	2,922,628	3,702,148	الرصيد في بداية السنة	
70,514	80,484	965,596	144,766	الإضافات	
-	(1,330)	(72,571)	(47,149)	استرداد	
-	(13,240)	(1,705)	(4,388)	فوائد معلقة تم شطبها	
(62,497)	75,339	(111,800)	138,394	فروقات عملة	
1,106,595	1,247,848	3,702,148	3,933,771	الرصيد في نهاية السنة	

بناءً على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1) يتم استبعاد التسهيلات الائتمانية المباشرة المتعثرة والتي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات من البيانات المالية الموحدة للبنك. بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة المستبعدة من البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2019 و 2018 مبلغ 5,181,619 دولار أمريكي و 4,808,743 دولار أمريكي، على التوالي.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

فيما يلي توزيع التسهيلات الائتمانية بعد تنزيل الفوائد المتعلقة حسب النشاط الاقتصادي للعملاء:

2018	2019	
22,949,285	24,735,572	الصناعة والتعدين
22,949,285	24,735,572	الصناعة
5,120,411	4,200,251	السباحة، المطاعم، والفنادق الأخرى
5,120,411	4,200,251	المطاعم
3,999,753	3,818,606	الخدمات المالية
3,999,753	3,818,606	
220,750	358,890	الخدمات العامة
390,487	3,630,452	الاتصالات
1,624,870	2,150,897	الصحة
2,590,821	8,745,880	التعليم
3,486,899	1,310,789	المرافق العامة
8,313,827	16,196,908	أصحاب المهن
4,121,577	5,070,437	الزراعة والثروة الحيوانية
1,580,992	2,197,364	الزراعة
5,702,569	7,267,801	الثروة الحيوانية
42,806,450	41,690,840	التجارة العامة
27,346,718	27,165,881	تجارة داخلية
70,153,168	68,856,721	تجارة خارجية
24,881,023	27,913,532	العقارات والإنشاءات
9,834,443	8,282,589	الإنشاءات
12,675,993	8,136,217	سكن
47,391,459	44,332,338	عقارات
-	8,136,216	الأراضي
13,158,227	13,884,614	النقل والمواصلات
13,158,227	13,884,614	تجارة وشحن
-	9,576,585	تمويل شراء السيارات، والمركبات الخاصة
-	209,050	أخرى في تمويل السلع الاستهلاكية
2,884,418	2,868,811	أخرى
2,884,418	3,077,861	بطاقات الائتمان
302,499	1,090,148	تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية
205,421	220,641	شركات مالية
507,920	1,310,789	أخرى
30,554,740	5,759,768	أخرى في القطاع الخاص
10,328,507	18,560,383	القطاع العام
10,328,507	18,560,383	السلطة الوطنية الفلسطينية
221,064,284	229,714,413	

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

10. موجودات مالية بالكلفة المطفأة

تفاصيل البند

2018	2019	
5,998,010	5,006,084	سندات مالية حكومية أجنبية *
4,610,252	3,376,410	أذونات الدفع حكومية محلية **
13,046,085	9,936,064	سندات مالية مدرجة ***
23,654,347	18,318,558	
(212,398)	(155,567)	مخصص موجودات مالية بالكلفة المطفأة الناتج من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ****
23,441,949	18,162,991	

* يمثل هذا البند استثمار البنك في سندات مالية وأذونات خزينة صادرة عن الحكومة الأردنية والمغربية والبحرينية، تحمل فترة استحقاق تتراوح بين خمسة الى عشر سنوات. تتراوح أسعار الفائدة على سندات وأذونات الخزينة بين 4.25% إلى 6.13%.

** يمثل هذا البند استثمار البنك في أذونات دفع حكومية صادرة عن وزارة المالية الفلسطينية تحمل فترة استحقاق ستة شهور وسعر فائدة لا يتجاوز 8%.

*** يمثل هذا البند استثمار البنك في سندات مالية مدرجة في أسواق مالية عالمية تحمل فترة استحقاق من ثلاث إلى ست سنوات. تتراوح أسعار الفائدة على السندات بين 4.62% إلى 6.95%.

**** فيما يلي ملخص الحركة على مخصص موجودات مالية بالكلفة المطفأة الناتج من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) خلال السنة:

2018	2019	
93,164	212,398	الرصيد في بداية السنة
119,234	-	إضافة خلال السنة
-	(56,831)	استرداد خلال السنة
212,398	155,567	الرصيد في نهاية السنة

ان توزيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك هي كما يلي :

2019	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
18,318,558	-	-	-	متدنية المخاطر / عاملة
-	-	-	-	مقبولة المخاطر / عاملة
18,318,558	-	-	-	الرصيد في نهاية السنة
2018	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
19,633,622	-	-	-	متدنية المخاطر / عاملة
4,020,725	-	4,020,725	-	مقبولة المخاطر / عاملة
23,654,347	19,633,622	4,020,725	-	الرصيد في نهاية السنة

ان الحركة الحاصلة على موجودات مالية بالكلفة المطفأة:

2019	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
23,654,347	19,633,622	4,020,725	-	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
7,177,223	7,177,223	-	-	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(12,513,012)	(10,492,287)	(2,020,725)	-	الأرصدة المسددة
-	2,000,000	(2,000,000)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,000,000)	1,000,000	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
18,318,558	17,318,558	1,000,000	-	الرصيد في نهاية السنة

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

10. موجودات مالية بالكلفة المطفأة (يتبع)

2018	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
15,850,074	-	-	15,850,074	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
11,866,287	-	10,857,023	1,009,264	الأرصدة الجديدة خلال العام
(4,062,014)	-	(2,236,631)	(1,825,383)	الأرصدة المسددة/ مستحقة
-	-	(5,672,589)	5,672,589	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	1,072,922	(1,072,922)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
23,654,347	-	4,020,725	19,633,622	الرصيد في نهاية السنة

ان الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة :

2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
212,398	-	93,614	118,784	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة الناتج عن تطبيق المعيار الدولي رقم 9
84,549	-	-	84,549	خسارة التدني على الارصدة و الايداعات الجديدة خلال السنة
(141,380)	-	(87,275)	(54,105)	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة و الايداعات المسددة
-	-	(6,338)	6,338	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	2,821	(2,821)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
155,567	-	2,822	152,745	الرصيد في نهاية السنة

2018	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
93,164	-	-	93,164	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة الناتج عن تطبيق المعيار الدولي رقم 9
122,999	-	34,627	88,372	خسارة التدني على الارصدة و الايداعات الجديدة خلال السنة
(3,765)	-	(1,682)	(2,083)	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة و الايداعات المسددة
-	-	(32,945)	32,945	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	93,614	(93,614)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
212,398	-	93,614	118,784	الرصيد في نهاية السنة

تذكرة الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019
(جميع المبالغ معروضة بال دولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

10. موجدات مالية بالكلفة المطفأة (تتبع)

تتوزع التفرضات الانتفاعية حسب التوزيع الجغرافي كما يلي:

إجمالي	دول غرب أفريقيا	روسيا	أوروبا	الخليج	المكسيك	الأردن	فلسطين	
2019								
5,006,084	1,006,084	-	-	2,000,000	-	2,000,000	-	سندات مالية حكومية أجنبية
3,376,410	-	-	-	-	-	-	3,376,410	أنونات الدفع حكومية محلية
9,936,064	-	1,007,085	1,962,048	-	966,931	-	6,000,000	سندات مالية مدرجة
18,318,558	1,006,084	1,007,085	1,962,048	2,000,000	966,931	2,000,000	9,376,410	المجموع كما في 31 كانون الأول 2019
2018								
5,998,010	998,010	-	-	2,000,000	-	3,000,000	-	سندات مالية حكومية أجنبية
4,610,252	-	-	-	-	-	-	4,610,252	أنونات الدفع حكومية محلية
13,046,085	999,500	3,038,025	2,051,160	-	957,400	-	6,000,000	سندات مالية مدرجة
23,654,347	1,997,510	3,038,025	2,051,160	2,000,000	957,400	3,000,000	10,610,252	المجموع كما في 31 كانون الأول 2018

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019
(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

11. موجودات أخرى

تفاصيل البند

2018	2019	
4,240,477	7,177,579	شيكات برسم التحصيل
1,440,391	1,027,165	مصاريف مدفوعة مقدماً
818,849	1,189,460	فوائد مستحقة القبض
848,829	1,131,273	ذمم مدينة
457,504	483,130	دفعات مقدمة لشراء برامج وتأسيس فروع
54,253	40,647	فوائد مدفوعة مقدماً
115,917	-	سلفيات ضريبة (إيضاح 18)
2,283	202,298	تأمينات مستردة
40,436	181,490	أخرى
8,018,939	11,433,042	

12. عقود الإيجار

المبالغ المعترف بها في بيان المركز المالي الموحد:

يشمل بيان المركز المالي الموحد المبالغ التالية المتعلقة بعقود الإيجار:

2018	2019	
1,362,765	1,179,157	فروع مستأجرة
968,744	824,253	المكاتب المؤجرة
2,331,509	2,003,410	حق الاستخدام من الموجودات
675,656	287,194	أقل من 12 شهراً
1,589,453	1,580,468	أكثر من 12 شهراً
2,265,109	1,867,662	مجموع مطلوبات الإيجار

الحركة على الأرضة خلال السنة هي كما يلي:

حق الاستخدام من الموجودات	
-	بداية الرصيد في بداية السنة 2019
2,331,509	التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 16
2,331,509	بداية الرصيد في بداية السنة 2019 (معدل)
(328,099)	الاستهلاك خلال السنة
2,003,410	نهاية الرصيد في 31 كانون الأول 2019

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019
(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

12. عقود الإيجار (يتبع)

مطلوبات إيجار	
2,660,587	التزامات عقود إيجارات كما في 31 كانون الأول 2018
(221,285)	الخصم باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك في تاريخ التطبيق الأولي
(174,193)	عقود إيجارات قصيرة الأجل
2,265,109	التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 16
2,265,109	الرصيد في بداية العام 2019 (معدل)
57,137	تكاليف تمويل مطلوبات الإيجار
(454,584)	دفعات التزامات عقود إيجار
1,867,662	نهاية الرصيد في 31 كانون الأول 2019

المبالغ المعترف بها في بيان الدخل الموحد:

2018	2019	
-	328,099	الاستهلاك على حق الاستخدام من الموجودات
-	57,137	تكاليف تمويل لمطلوبات الإيجار
-	385,236	مجموع

بلغت التدفقات النقدية المدفوعة على التزامات عقود الإيجار للعام 2019 مبلغ 454,584 دولار أمريكي.

13. موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة أنظمة الحاسب الآلي. فيما يلي الحركة على الموجودات غير الملموسة خلال السنة:

2018	2019	
1,232,648	1,164,836	الرصيد في بداية السنة
153,986	315,855	إضافات
(221,798)	(249,700)	إطفاءات
1,164,836	1,230,991	الرصيد في نهاية السنة

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019
 (جميع المبالغ معروضة بالدرولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

14. عقارات وآلات ومعدات

تفاصيل البند

المجموع	وسائل نقل	تخصيمات المأجور	أجهزة الحاسب الآلي	أثاث ومعدات	مباني وعقارات	أرض	
31,979,561	600,051	1,507,637	4,723,324	5,278,643	14,100,681	5,769,225	31 كانون الأول 2019
3,238,396	61,000	117,123	471,640	380,381	2,208,252.00	-	الكلفة أو سعر التقييم
-	-	-	-	-	-	-	الرصيد في بداية السنة
-	-	-	-	-	-	-	إضافات
-	-	-	-	-	-	-	استيعادات
-	-	-	-	-	-	-	نحويلات
35,217,957	661,051	1,624,760	5,194,964	5,659,024	16,308,933	5,769,225	الرصيد في نهاية السنة
6,982,202	250,309	850,804	3,109,245	2,282,794	489,050	-	الاستهلاك المتراكم:
1,388,334	135,549	114,732	488,103	372,630	277,320	-	الرصيد في بداية السنة
-	-	-	-	-	-	-	استهلاك السنة
-	-	-	-	-	-	-	استيعادات
8,370,536	385,858	965,536	3,597,348	2,655,424	766,370	-	الرصيد في نهاية السنة
26,847,421	275,193	659,224	1,597,616	3,003,600	15,542,563	5,769,225	صافي القيمة الدفترية

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019
 (جميع المبالغ معروضة بال دولار الأمريكي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

14. عقارات و آلات ومعدات (يتبع)

أرض	مباني وعقارات	أثاث ومعدات	أجهزة الحاسب الآلي	تجهيزات المتاجر	وسائل نقل	المجموع
5,769,225	10,538,600	5,283,046	4,161,777	1,496,846	562,590	27,812,084
-	3,562,081	-	557,144	10,791	275,003	4,405,019
-	-	-	-	-	(237,542)	(237,542)
-	-	(4,403)	4,403	-	-	-
5,769,225	14,100,681	5,278,643	4,723,324	1,507,637	600,051	31,979,561
-	308,809	1,916,144	2,677,446	732,793	321,506	5,956,698
-	180,241	366,650	431,799	118,011	124,753	1,221,454
-	-	-	-	-	(195,950)	(195,950)
-	489,050	2,282,794	3,109,245	850,804	250,309	6,982,202
5,769,225	13,611,631	2,995,849	1,614,079	656,833	349,742	24,997,359

31 كانون الأول 2018

الكلية أو سعر التقييم
 الرصيد في بداية السنة
 إضافات
 استبعادات
 تحويلات
 الرصيد في نهاية السنة
 الاستهلاك المتراكم
 الرصيد في بداية السنة
 استهلاك السنة
 استبعادات
 الرصيد في نهاية السنة
 صافي القيمة التقديرية

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

15. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

تفاصيل البند

2018	2019	
19,110	411,696	حسابات جارية وتحت الطلب
43,331,500	22,351,226	ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل
43,350,610	22,762,922	

16. ودائع العملاء

تفاصيل البند

2018	2019	
118,768,666	146,141,862	حسابات جارية وتحت الطلب
78,557,870	87,130,573	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
81,065,057	100,924,389	ودائع التوفير
4,298,363	4,873,487	حسابات مدبنة - مؤقتاً دائنة
282,689,956	339,070,311	

- بلغت ودائع القطاع العام كما في 31 كانون الأول 2019 و 2018 مبلغ 4,521,640 دولار أمريكي و 5,483,580 دولار أمريكي أي ما نسبته 1.3% و 1.90% من إجمالي الودائع، على التوالي.
- بلغت قيمة الودائع التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2019 و 2018 مبلغ 148,547,196 دولار أمريكي ومبلغ 121,548,737 دولار أمريكي، أي ما نسبته 43.8% و 43% من إجمالي الودائع، على التوالي.
- بلغت قيمة الودائع الجامدة مبلغ 8,457,214 دولار أمريكي و 7,410,689 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019 و 2018 أي ما نسبته 2.5% و 2.62% من إجمالي الودائع، على التوالي.

17. تأمينات نقدية

يشمل هذا البند تأمينات نقدية مقابل:

2018	2019	
17,985,445	21,950,688	تسهيلات ائتمانية مباشرة
3,883,271	3,890,592	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
21,868,716	25,841,280	

18. مخصص الضريبة

يتم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة على الفروقات الزمنية المؤقتة بين الموجودات والمطلوبات والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها، مثل مخصص تعويض نهاية الخدمة والاجازات ومخصص القضايا، والتي تتوقع ادارة البنك أن يتم استردادها في المستقبل. يتم احتساب هذه الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تحقيق هذه الموجودات الضريبية المؤجلة.

لقد كانت الحركة على حساب مخصصات الضرائب خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 والسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 كما يلي:

2018	2019	
(34,027)	(115,917)	الرصيد في بداية السنة
1,670,000	1,775,000	ضريبة دخل السنة الحالية
(1,297,935)	(1,366,043)	دفعات خلال السنة
(542,833)	-	دفعات عن سنوات سابقة
88,878	12,520	فروقات عملة
(115,917)	305,560	الرصيد في نهاية السنة
115,917	-	سلفيات ضريبة (إيضاح 11)
-	305,560	

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

18. مخصص الضريبة (يتبع)

تمثل الضرائب الظاهرة في بيان الدخل الموحد ما يلي:

2018	2019	
635,623	743,966	مصرف ضريبة القيمة المضافة على الأرباح
1,034,377	1,031,034	مصرف ضريبة الدخل المستحقة
1,670,000	1,775,000	
(88,661)	(172,255)	ضرائب مؤجلة
1,581,339	1,602,745	

بلغت نسبة الضريبة القانونية للدخل 15%، كما بلغت نسبة ضريبة القيمة المضافة 16% وذلك كما في 31 كانون الأول 2019. استناداً لأحكام القرار بقانون رقم (4) لسنة 2014 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 المتعلق بضريبة الدخل، فإن ضريبة الدخل على الأرباح الناجمة عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستوفي بنسبة 10% من تلك الأرباح.

فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

2018	2019	
5,870,994	6,123,429	الربح المحاسبي للبنك
6,229,734	6,168,469	الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة
3,410,670	3,189,851	الربح الخاضع لضريبة الدخل
635,623	743,966	ضريبة القيمة المضافة على الربح للسنة
945,716	779,674	ضريبة الدخل على الربح
-	251,360	تخصيص سنوات سابقة
1,581,339	1,775,000	الضرائب للسنة
1,670,000	1,775,000	المخصص المكون
%28.19	%28.8	نسبة الضريبة الفعلية

لم يتوصل البنك إلى تسويات نهائية مع دائرتي ضريبة الدخل والقيمة المضافة عن نتائج أعماله للعام 2014. توصل البنك إلى تسويات نهائية مع دائرتي ضريبة الدخل والقيمة المضافة عن نتائج أعماله للعام 2016 و2015.

19. قروض شركة تابعة

حصلت شركة هورايزونز العقارية وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك الاستثمار الفلسطيني خلال عام 2019 على قرض بموجب اتفاقية تم توقيعها بتاريخ 30 كانون أول 2019 بمبلغ مليون دولار أمريكي يستحق بتاريخ 23 كانون الثاني 2021. تحتسب نسبة فائدة سنوية متناقصة على القرض بمعدل 4.5% على أساس شهري بدءاً من 23 كانون الثاني 2019 يسدد القرض بموجب هذه الاتفاقية على قسط واحد بعد 24 شهراً.

20. مخصصات متنوعة

تفاصيل البند

رصيد بداية السنة	التخصيص للسنة	المدفوع خلال السنة	فروقات عملة	رصيد نهاية السنة
3,078,645	465,846	(125,506)	-	3,418,985
31,360	204,287	-	2,777	238,424
3,110,005	670,133	(125,506)	2,777	3,657,409

31 كانون الأول 2019
تعويض نهاية الخدمة والإجازات
قضايا مرفوعة على البنك

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

20. مخصصات متنوعة (يتبع)

رصيد بداية السنة	التخصيص للسنة	المدفوع خلال السنة	فروقات عملة	رصيد نهاية السنة
2,688,234	836,639	(446,228)	-	3,078,645
33,908	-	-	(2,548)	31,360
2,722,142	836,639	(446,228)	(2,548)	3,110,005

31 كانون الأول 2018

تعويض نهاية الخدمة والإجازات

قضايا مرفوعة على البنك

21. مطلوبات أخرى

تفاصيل البند

2018	2019	
1,504,228	2,720,030	ذمم دائنة وأمانات مؤقتة
997,242	1,052,864	شيكات مصدقة صادرة
566,921	566,921	مطلوبات ضريبية مؤجلة *
718,249	864,561	فوائد مستحقة الدفع
234,260	225,000	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
123,726	168,664	مصاريف مستحقة غير مدفوعة
1,389,300	1,227,211	عمولات مقبوضة مقدما
602,636	428,833	أرصدة دائنة أخرى
45,672	418,837	أرباح أسهم غير موزعة
42,037	-	فوائد مقبوضة مقدما
23,177	24,843	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية غير المباشرة الناتج من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) **
6,247,448	7,697,764	

* تمثل الضرائب المؤجلة المترتبة على فائض إعادة تقييم الأراضي في عام 2015، حيث بلغ فائض إعادة التقييم مبلغ 3,779,476 دولار أمريكي، تم إثبات فائض إعادة التقييم في بيان الدخل الشامل الموحد بمبلغ 3,212,555 دولار أمريكي بعد تنزيل الضرائب المؤجلة المترتبة على ذلك بمبلغ 566,921 دولار أمريكي.

** فيما يلي الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية غير المباشرة الناتج من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) خلال السنة:

2018	2019	
10,963	23,177	الرصيد في بداية السنة
12,214	1,666	الإضافة خلال السنة
23,177	24,843	الرصيد في نهاية السنة

22. رأس المال المدفوع

تفاصيل البند

2018	2019	
100,000,000	100,000,000	رأس المال المصرح به
75,000,000	78,000,000	رأس المال المكتتب به والمدفوع

قررت الهيئة العامة غير العادية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 13 أيار 2010 زيادة رأسمال البنك المصرح به إلى 100 مليون سهم بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم. تم خلال عام 2016 زيادة رأس المال المدفوع للبنك عن طريق اكتتاب ثانوي عام بمبلغ 3.3 مليون دولار أمريكي ليصبح 59.6 مليون دولار أمريكي.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

22. رأس المال المدفوع (يتبع)

قررت الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 30 نيسان 2017 زيادة رأسمال البنك المدفوع عن طريق توزيع أسهم مجانية على المساهمين بمبلغ 1.4 مليون دولار أمريكي ليصبح 61 مليون دولار أمريكي. كما تم خلال عام 2017 زيادة رأسمال البنك المدفوع عن طريق اكتتاب ثانوي بمبلغ 7 مليون دولار أمريكي ليصل رأس مال البنك المدفوع إلى 68 مليون دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017.

تم خلال عام 2018 زيادة رأس مال البنك المدفوع عن طريق اكتتاب ثانوي عام بمبلغ 3,700,932 دولار أمريكي كما وأقرت الهيئة العامة في اجتماعها بتاريخ 24 نيسان 2018 توزيع أسهم مجانية على المساهمين بقيمة 3,299,068 دولار أمريكي ليصبح رأس مال البنك المدفوع 75,000,000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018.

قررت الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 23 نيسان 2019 تحويل مبلغ 3 مليون دولار أمريكي من احتياطي التقلبات الدورية وتوزيعه كأشهم مجانية على المساهمين ليصبح رأس مال البنك المدفوع 78 مليون دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019، كما وأقرت الهيئة العامة في نفس الاجتماع توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 4% من القيمة الاسمية للسهم بإجمالي مبلغ 3,000,000 دولار أمريكي.

23. الاحتياطيات

احتياطي إجباري

وفقاً لقانون الشركات وقانون المصارف يقتطع نسبة 10% من الأرباح الصافية بعد الضرائب سنوياً تخصص لحساب الاحتياطي الإجباري ولا يجوز وقف هذا الاقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة لهذا الحساب ما يعادل رأسمال البنك. لا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري على المساهمين أو تحويل هذا الاحتياطي إلى الخارج إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند قيمة احتياطي المخاطر الذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) بنسبة 1.5% من التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة و0.5% من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بعد طرح الشيكات برسم التحصيل والكفالات المقبولة والسحوبات المقبولة المتعلقة بالاعتمادات الواردة. لا يجوز استخدام أي جزء من هذا الاحتياطي أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

احتياطي التقلبات الدورية

يهدف هذا البند للتحوط لأنواع المخاطر والذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/1) والتي تنص على احتساب احتياطي التقلبات الدورية بنسبة 0.57% من الأصول المرجحة بالمخاطر. تلغي هذه التعليمات المادة رقم 10 الخاصة باحتساب احتياطي التقلبات الدورية من تعليمات رقم 6 لسنة 2015.

احتياطي التفرع الخارجي

حصل البنك على موافقة سلطة النقد الفلسطينية لتحويل رصيد احتياطي التفرع الخارجي لحساب احتياطي التقلبات الدورية وذلك بموجب رسالة رقم 146 م.م/ 03/ 2019 بتاريخ 31 آذار 2019.

24. الأرباح المدورة

تفاصيل البند

2018	2019	
4,348,270	3,262,102	الرصيد في أول السنة
4,289,655	4,520,684	صافي ربح السنة
-	200,000	نتائج بيع موجودات مالية مثبتة مباشرة في الأرباح المدورة
(3,299,068)	-	زيادة رأس المال (إيضاح 22)
-	(3,000,000)	توزيعات نقدية
(2,076,755)	(456,474)	المحول إلى الاحتياطيات
3,262,102	4,526,312	الرصيد في آخر السنة

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

25. الفوائد الدائنة

2018	2019	تفاصيل البند
10,217,959	11,389,971	فوائد قروض
1,858,942	1,881,201	يضاف:
12,076,901	13,271,172	صافي عمولات قروض
4,912,069	5,172,608	حسابات جارية مدينة
783,152	1,076,707	الحكومة والقطاع العام
958,716	1,121,938	الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية
1,028,177	893,020	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
259,241	207,922	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
20,018,256	21,743,367	

26. الفوائد المدينة

2018	2019	تفاصيل البند
2,214,242	2,626,542	فوائد على ودائع العملاء:
34,308	14,629	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
87,861	70,417	ودائع التوفير
2,336,411	2,711,588	حسابات جارية وتحت الطلب
105,258	134,887	فوائد على ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية
32,101	45,675	فوائد مدفوعة لسلطة النقد
74,430	80,954	تأمينات نقدية
2,548,200	2,973,104	

27. صافي إيرادات العمولات

2018	2019	تفاصيل البند
797,742	924,246	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
523,848	610,201	إدارة حسابات
745,844	817,783	شيكات مرتجعة
258,658	265,540	حوالات
397,842	347,116	أخرى
2,723,934	2,964,886	
(242,380)	(306,817)	ينزل: عمولات مدفوعة
2,481,554	2,658,069	عمولات مدفوعة بنوك
		صافي إيرادات العمولات

28. صافي أرباح التعامل بالعملة الأجنبية

يمثل هذا البند ارباح ناتجة من الموجودات والمطلوبات المعاد تقييمها وعقود عملات اجنبية آنية وأجلة بالاضافة الى حركات تحويل عملات اجنبية لعملاء البنك خلال السنة.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

29. أرباح (خسائر) موجودات مالية

تفاصيل البند

2018	2019	
(219,061)	282,259	أرباح (خسائر) تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
4,888	194,369	أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
-	194,666	أرباح بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة
(214,173)	671,294	

30. إيرادات أخرى

تفاصيل البند

2018	2019	
190,096	66,844	دفاتر الشيكات
1,676	1,164	إيرادات السوفيت والصراف الآلي
10,014	9,527	إيرادات بريد وأجور فاكس
98,761	247,750	أخرى
300,547	325,285	

31. نفقات الموظفين

تفاصيل البند

2018	2019	
4,740,133	5,136,936	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
677,440	743,966	ضريبة القيمة المضافة على الرواتب
836,639	456,095	تعويض نهاية الخدمة
235,557	344,595	نفقات طبية
202,169	220,641	مساهمة البنك في صندوق الادخار*
15,349	17,480	مساهمة البنك في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (البحرين)
20,803	33,948	تدريب موظفين
-	60,553	إجازات الموظفين
6,728,090	7,014,214	

* يقوم البنك باقتطاع 5% شهرياً من الراتب الأساسي لكل موظف ويساهم البنك بنسبة 10% من راتب الموظف الأساسي.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

32. مصاريف تشغيلية أخرى

تفاصيل البند

2018	2019	
911,288	937,949	رسوم ورخص واشتراكات
742,341	786,372	بريد وفاكس وهاتف
534,891	174,193	إيجارات
786,692	814,614	رسوم مؤسسة ضمان الودائع
771,706	884,961	صيانة
363,235	372,162	سفر وندوات
390,358	1,474,935	أتعاب مهنية
339,071	352,163	مكافآت وأتعاب أعضاء مجلس الإدارة
260,938	265,317	مياه وكهرباء وتدفئة
205,730	414,454	دعاية وإعلان
168,231	167,087	قرطاسية ومطبوعات
231,672	314,845	مصاريف شحن عملة
312,850	351,342	مصاريف تنظيف
160,515	239,549	جوائز حسابات التوفير
78,333	90,629	تبرعات وأعمال خيرية*
63,152	54,580	تأمين
55,041	77,392	ضيافة
28,319	32,236	محروقات ومصاريف سيارات
69,972	92,099	أخرى
6,474,335	7,896,879	

* يقوم البنك بتقديم التبرعات في المجالات الاجتماعية والرياضية وغيرها من المجالات وذلك ضمن سياسة البنك لبناء أواصر الثقة بين لبنات المجتمع المختلفة. بلغت نسبة التبرعات من صافي الربح 2% خلال السنة مقابل 1.83% خلال سنة 2018.

33. الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

2018 معدلة	2019	
4,289,655	4,520,684	ربح السنة
سهم	سهم	
77,267,948	78,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها خلال السنة
0.056	0.058	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

34. النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه الظاهر في بيان التدفقات النقدية الموحد من المبالغ المبينة في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:

2018	2019	
87,147,234	84,589,336	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
82,034,962	103,527,852	إضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
(43,350,610)	(22,762,922)	يُنزل: ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
(20,236,988)	(23,602,832)	متطلبات الاحتياطي الإلزامي
105,594,598	141,751,434	

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

35. معاملات مع جهات ذات علاقة

يعتبر البنك المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وأية شركات يسيطرون عليها أو لهم القدرة على التأثير بها كجهات ذات علاقة. تمت خلال السنة معاملات مع هذه الجهات تمثلت في ودائع وتسهيلات ائتمانية ممنوحة كما يلي:

2018	2019	طبيعة العلاقة
		بنود داخل بيان المركز المالي الموحد:
4,655,805	4,213,047	تسهيلات ائتمانية مباشرة إدارة عليا ومجلس إدارة
20,085,000	16,663,633	تسهيلات ائتمانية مباشرة مساهمين
396,315	164,910	ودائع إدارة عليا ومساهمون
234,260	225,000	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المستحقة مجلس الإدارة

2018	2019	طبيعة العلاقة
		بنود بيان الدخل الموحد:
18,389	16,502	فوائد مقبوضة إدارة عليا
903,006	1,038,000	فوائد مقبوضة مساهمين
37,315	36,540	فوائد مدفوعة إدارة عليا
234,260	225,000	مكافآت وأتعاب أعضاء مجلس الإدارة مجلس الإدارة
719,652	668,474	حصة الإدارة العليا من الرواتب والمصاريف المتعلقة بها إدارة عليا
58,721	55,706	حصة الإدارة العليا من تعويض نهاية الخدمة إدارة عليا

- يشكل صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2019 و 31 كانون الأول 2018 ما نسبته 1.90% و 11.33% على التوالي من صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة.
- يشكل صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2019 و 31 كانون الأول 2018 ما نسبته 9% و 11% على التوالي من قاعدة رأسمال البنك.
- تتراوح أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بالدولار الأمريكي بين 3% إلى 3.5%.
- تتراوح أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي بين 1% إلى 1.75%.
- تتراوح أسعار الفائدة على الودائع باليورو بين 0.5% و 2%.

بنك الاستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بال دولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

التركز في الموجودات والمطلوبات

36.

توزيع الموجودات والمطلوبات وبنود خارج بيان المركز المالي طبقاً للتوزيع الجغرافي كما يلي:

2019							
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	اسرائيل	الأردن	داخل فلسطين	الموجودات
84,589,336	-	-	-	-	-	84,589,336	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
103,478,939	7,795,552	5,991,621	17,601,772	24,017,356	14,538,985	33,533,653	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
5,590,496	5,590,496	-	-	-	-	-	موجودات مالية باقوية العادلة من الدخل
21,549,520	-	-	21,549,520	-	-	-	موجودات مالية باقوية العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
226,029,632	-	-	-	-	1,854,146	224,175,486	تسهيلات ائتمانية مباشرة، بالصفائي
18,162,991	-	-	1,962,048	-	2,000,000	9,276,012	موجودات مالية بالكلفة المخفضة
11,433,042	-	-	-	-	-	11,433,042	موجودات أخرى
988,172	-	-	-	-	-	988,172	موجودات ضريبية مؤجلة
2,003,410	-	-	-	-	-	2,003,410	حق الاستخدام من الموجودات
1,230,991	-	-	-	-	-	1,230,991	موجودات غير ملموسة
26,847,421	-	-	-	-	-	26,847,421	عقارات والآلات ومعدات
501,903,950	18,310,979	5,991,621	41,113,340	24,017,356	18,393,131	394,077,523	
							المطلوبات
22,762,922	-	-	-	-	-	22,762,922	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
339,070,311	-	-	-	-	11,500,419	327,569,892	ودائع العملاء
25,841,280	-	-	-	-	-	25,841,280	تأمينات نقدية
305,560	-	-	-	-	-	305,560	مخصص الضريبة
1,000,000	-	-	-	-	-	1,000,000	قروض شركة تابعة
3,657,409	-	-	-	-	-	3,657,409	مخصصات متتوعة
1,867,662	-	-	-	-	-	1,867,662	مطلوبات إيجار
7,697,764	-	-	-	-	-	7,697,764	مطلوبات أخرى
402,202,908	-	-	-	-	11,500,419	390,702,489	
							بنود خارج بيان المركز المالي الموحد
16,005,568	-	-	-	-	-	16,005,568	كفالات
2,859,518	-	-	-	-	-	2,859,518	اعتمادات مستندية
3,277,845	-	-	-	-	-	3,277,845	قبولات
16,557,943	-	-	-	-	-	16,557,943	سقوف تسهيلات غير مباشرة
38,700,874	-	-	-	-	-	38,700,874	

بنك الاستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بال دولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

36. التركيز في الموجودات والمطلوبات (تتبع)

2018						
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	اسرائيل	الأردن	داخل فلسطين
87,147,234	-	-	-	-	-	87,147,234
82,000,186	3,222,921	4,321,578	9,190,630	8,453,077	15,026,192	41,785,788
218,082,858	-	-	-	-	245,879	217,836,979
7,511,468	-	-	7,511,468	-	-	-
1,631,280	-	-	231,280	-	-	1,400,000
23,441,949	-	-	12,890,262	-	-	10,551,687
24,997,359	-	-	-	-	-	24,997,359
815,917	-	-	-	-	-	815,917
1,164,836	-	-	-	-	-	1,164,836
8,018,939	-	-	-	-	-	8,018,939
454,812,026	3,222,921	4,321,578	29,823,640	8,453,077	15,272,071	393,718,739
المطلوبات						
43,350,610	-	-	-	-	-	43,350,610
282,689,956	-	-	-	-	8,023,467	274,666,489
21,868,716	-	-	-	-	-	21,868,716
3,110,005	-	-	-	-	-	3,110,005
6,247,448	-	-	-	-	-	6,247,448
357,266,735	-	-	-	-	8,023,467	349,243,268
بنود خارج بيان المركز المالي الموحد						
18,168,401	-	-	-	-	-	18,168,401
771,273	-	-	-	-	-	771,273
3,461,389	-	-	-	-	-	3,461,389
7,121,253	-	-	-	-	-	7,121,253
29,522,316	-	-	-	-	-	29,522,316

بنك الاستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بال دولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

37. التحليل القطاعي

معلومات قطاعات أعمال

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة البنك إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد وملحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.

حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.

الخزينة: تشمل أعمال الخزينة تقديم خدمات التداول والسوق المالي ومعاملات تحويل العملات الأجنبية وإدارة موارد البنك واستثماراته.

قطاعات أعمال أخرى: وتشمل بنود أخرى لا تمثل أي من القطاعات اعلاه (مثل إيرادات أخرى ومصاريف قضائية).

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال موزعة حسب الأنشطة:

المجموع		أخرى		الخزينة		خدمات مصرفية للشركات		خدمات مصرفية للأفراد			
2018	2019										
20,018,256	21,743,367	363,792	2,002,870	10,809,161	8,567,544	إجمالي الإيرادات الفوائد الدائنة الفوائد المدينة إيرادات العمولات مخصص التثني		إجمالي إيرادات أخرى مصاريف وإيرادات أخرى الربح قبل الضرائب مصرف الضرائب ربح السنة		معلومات أخرى استهلاكات واطفائات مصاريف رأسمالية	
(2,548,200)	(2,973,104)	(49,743)	(273,865)	(1,478,003)	(1,171,493)						
2,481,554	2,658,069	41,536	876,799	821,391	918,343						
(553,386)	(653,470)	(72,121)	56,831	(284,457)	(353,723)						
19,398,224	20,774,862	283,464	2,662,635	9,868,092	7,960,671	نتائج أعمال القطاع					
(13,527,230)	(14,651,433)	(199,668)	(1,464,099)	(7,324,787)	(5,662,879)	مصاريف وإيرادات أخرى					
5,870,994	6,123,429	83,796	1,198,536	2,543,305	2,297,792	الربح قبل الضرائب					
(1,581,339)	(1,602,745)	(26,816)	(147,635)	(796,764)	(631,530)	مصرف الضرائب					
4,289,655	4,520,684	56,980	1,050,901	1,746,541	1,666,262	ربح السنة					
1,443,252	1,966,133	32,895	181,109	977,413	774,716	معلومات أخرى					
4,405,019	3,238,396	54,182	298,302	1,609,886	1,276,026	استهلاكات واطفائات					
2018	2019										
454,812,026	501,903,950	15,569,200	166,596,724	130,441,411	189,296,615	إجمالي مبيعات القطاع					
357,266,735	402,202,908	9,041,979	43,349,973	109,715,317	240,095,639	إجمالي مطلوبات القطاع					

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة) البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 (جميع المبالغ معروضة بالمولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

37. التحليل القطاعي (تابع)

معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك. يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في فلسطين والتي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية والتي تمثل الأعمال الدولية.

فيما يلي توزيع الإيرادات والموجودات للبنك حسب القطاع الجغرافي:

المجموع		دولي		محلي	
2018	2019	2018	2019	2018	2019
21,094,025	23,667,891	2,066,532	2,773,658	19,027,493	20,894,233
454,812,026	501,903,950	37,372,836	116,139,973	417,439,190	385,763,977
4,405,019	3,238,396	-	-	1,221,454	3,238,396
إجمالي الإيرادات					
مجموع الموجودات					
إجمالي المصروفات الرأسمالية					

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

38. تحليل اجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يوضح الجدول أدناه تحليل الموجودات والمطلوبات استنادًا إلى الوقت المتوقع أن يتم استردادها أو تسويتها فيه:

الإجمالي	أكثر من سنة واحدة	لغاية سنة	
31 كانون الأول 2019			
الموجودات			
84,589,336	71,692,168	12,897,168	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
103,478,939	-	103,478,939	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
5,590,496	5,590,496	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
21,549,520	21,549,520	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
226,029,632	114,073,419	111,956,213	تسهيلات ائتمانية مباشرة، بالصافي
18,162,991	18,162,991	-	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
11,433,042	827,056	10,605,986	موجودات أخرى
988,172	988,172	-	موجودات ضريبية مؤجلة
2,003,410	2,003,410	-	حق الاستخدام من الموجودات
1,230,991	1,230,991	-	موجودات غير ملموسة
26,847,421	26,847,421	-	عقارات وآلات ومعدات
501,903,950	262,965,644	238,938,306	إجمالي الموجودات
المطلوبات			
22,762,922	-	22,762,922	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
339,070,311	-	339,070,311	ودائع العملاء
25,841,280	5,450,869	20,390,411	تأمينات نقدية
305,560	-	305,560	مخصص الضريبة
1,000,000	1,000,000	-	قروض شركة تابعة
3,657,409	3,657,409	-	مخصصات متنوعة
1,867,662	1,580,466	287,196	مطلوبات إيجار
7,697,764	6,885,263	812,501	مطلوبات أخرى
402,202,908	18,574,007	383,628,901	مجموع المطلوبات
99,701,042	99,701,042	-	مجموع حقوق الملكية
501,903,950	118,275,049	383,628,901	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
-	144,690,595	(144,690,595)	فجوة الاستحقاق

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

38. تحليل اجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات (يتبع)

الإجمالي	أكثر من سنة واحدة	لغاية سنة	
31 كانون الأول 2018			
الموجودات			
87,147,234	58,323,779	28,823,455	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
82,000,186	-	82,000,186	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
218,082,858	150,954,040	67,128,818	تسهيلات ائتمانية مباشرة
			موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال
7,511,468	7,511,468	-	بيان الدخل
			موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال
1,631,280	1,631,280	-	الدخل الشامل الآخر
23,441,949	23,441,949	-	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
24,997,359	24,997,359	-	عقارات وآلات ومعدات
815,917	815,917	-	موجودات ضريبية مؤجلة
1,164,836	1,164,836	-	موجودات غير ملموسة
8,018,939	8,018,939	-	موجودات أخرى
454,812,026	276,859,567	177,952,459	إجمالي الموجودات
المطلوبات			
43,350,610	-	43,350,610	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
282,689,956	621,445	282,068,511	ودائع العملاء
21,868,716	8,710,145	13,158,571	تأمينات نقدية
3,110,005	3,110,005	-	مخصصات متنوعة
6,247,448	6,247,448	-	مطلوبات أخرى
357,266,735	18,689,043	338,577,692	مجموع المطلوبات
97,545,291	97,545,291	-	مجموع حقوق الملكية
454,812,026	116,234,334	338,577,692	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
-	160,625,233	(160,625,233)	فجوة الاستحقاق

39. السياسات التطويرية

تعتمد سياسة البنك بشكل رئيسي منهجاً دائماً في البحث والتطوير لكافة النواحي والمجالات التي تضمن ارتفاع الخدمات المصرفية وتنوعها. كما يسعى البنك دائماً إلى تطوير الكادر الوظيفي وخلق خدمات جديدة للعملاء، بالإضافة إلى الاستمرار في سياسة التطوير التكنولوجي.

40. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأسمال البنك هو الحفاظ على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط البنك ويُعظم حقوق المساهمين.

يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات الظروف الاقتصادية وطبيعة العمل. لم يرق البنك بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال السنة الحالية.

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) المستندة لمقررات بازل، وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال مقارنة بالنسبة للسنة السابقة:

2018			2019		
نسبته	نسبته إلى	المبلغ	نسبته	نسبته إلى	المبلغ
إلى الموجودات	الموجودات		إلى الموجودات	الموجودات	
المرجحة بالمخاطر			المرجحة بالمخاطر		
%	%		%	%	
27.37	18.08	82,247,071	32.09	16.50	82,793,640
28.96	19.13	87,002,276	33.88	17.41	87,392,595

يحتفظ البنك برأس مال مدفوع مناسب لأغراض مواجهة المخاطر التشغيلية، ويقوم أيضاً بمراقبة كفاية رأس المال وفقاً لإطار بازل امتثالاً لسلطة النقد الفلسطينية.

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

41. ارتباطات والتزامات محتملة

على البنك بتاريخ البيانات المالية الموحدة التزامات محتملة مقابل ما يلي:

2018	2019	
18,168,401	16,005,568	كفالات
771,273	2,859,518	اعتمادات مستندية
3,461,389	3,277,845	قبولات
7,121,253	16,557,943	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
29,522,316	38,700,874	
(23,177)	(24,843)	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية الغير المباشرة الناتج من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) *
29,499,139	38,676,031	ارتباطات والتزامات محتملة - بالصافي

* فيما يلي الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية الغير المباشرة الناتج من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) خلال السنة:

2018	2019	
10,963	23,177	الرصيد في بداية السنة
12,214	1,666	إضافات خلال السنة
23,177	24,843	الرصيد في نهاية السنة

ان توزيع اجمالي الاعتمادات المعززة والكفالات والقبولات حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك هي كما يلي:

2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
35,305,799	-	-	35,305,799	متدنية المخاطر
3,283,474	-	3,283,474	-	تحت المراقبة
-	-	-	-	غير عاملة:
111,601	111,601	-	-	دون المستوى
-	-	-	-	مشكوك فيها
38,700,874	111,601	3,283,474	35,305,799	الرصيد في نهاية السنة

2018	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
29,474,778	-	-	29,474,778	متدنية المخاطر
-	-	-	-	تحت المراقبة
-	-	-	-	غير عاملة:
47,538	47,538	-	-	دون المستوى
29,522,316	47,538	-	29,474,778	الرصيد في نهاية السنة

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

41. ارتباطات والتزامات محتملة (يتبع)

ان الحركة الحاصلة على اجمالي الاعتمادات المستندات والكفالات والقبولات :

2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
29,522,316	47,538	-	29,474,778	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
12,363,323	-	-	12,363,323	الأرصدة الجديدة خلال العام
(3,189,393)	-	(627,211)	(2,562,182)	الأرصدة المسددة
-	(29,689)	-	29,689	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	3,909,809	(3,909,809)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	(21,601)	-	21,601	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
4,628	3,752	876	-	التغيرات الناتجة عن التعديلات
38,700,874	-	3,283,474	35,417,400	الرصيد في نهاية السنة

2018	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
28,214,547	-	-	28,214,547	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
10,096,085	-	-	10,096,085	الأرصدة الجديدة خلال العام
(8,788,316)	-	-	(8,788,316)	الأرصدة المسددة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن التعديلات
29,522,316	-	-	29,522,316	الرصيد في نهاية السنة

ان الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية غير المباشرة هي كما يلي :

2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
23,177	-	-	23,177	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
90,273	-	-	90,273	خسارة التدني على الأرصدة و الايداعات الجديدة خلال السنة
(92,819)	-	(89,506)	(3,313)	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة و الايداعات المسددة
-	-	(21,008)	21,008	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	115,492	(115,492)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
4,212	-	-	4,212	التغيرات الناتجة عن التعديلات
24,843	-	4,978	19,865	الرصيد في نهاية السنة

2018	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
10,963	-	-	10,963	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
18,485	-	-	18,485	خسارة التدني على الأرصدة و الايداعات الجديدة خلال السنة
(6,271)	-	-	(6,271)	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة و الايداعات المسددة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن التعديلات
23,177	-	-	23,177	الرصيد في نهاية السنة

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

42. القضايا المقامة على البنك

بلغ عدد القضايا المقامة على البنك في فلسطين (19) و(20) قضية كما في 31 كانون الأول 2019 و2018 على التوالي، وذلك ضمن النشاط الطبيعي للبنك. بلغت قيمة القضايا مبلغ 7,387,245 دولار أمريكي ومبلغ 6,933,386 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019 و31 كانون الأول 2018، على التوالي.

قام بنك الإستثمار الفلسطيني خلال السنة وفور تبليغه برفع دعوى في المحاكم الأمريكية ضده من قبل اشخاص يطالبون بالتعويضات سندا لادعاءات تعود للأعوام 2000 الى 2002 باتخاذ كافة الإجراءات القانونية لغايات رد كافة الادعاءات الواردة ضده والتي ينكرها لأسباب عديدة من ضمنها، افتقار الادعاءات للسند القانوني والواقعي.

في تقدير إدارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية التزامات لقاء هذه القضايا باستثناء ما تم تخصيصه لمواجهتها.

43. تركيز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمارس البنك أنشطته في فلسطين. إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة البنك لأنشطته وقد يؤثر سلباً على أدائه.

44. الشركات التابعة والمملوكة من قبل البنك

يملك البنك 100% من الشركات التابعة المدرجة ادناه كما في 31 كانون الأول 2018 و2019:

نسبة الملكية لغير المسيطرين	طبيعة النشاط	البلد	
100%	وساطة مالية	فلسطين	الشركة العالمية للأوراق المالية المساهمة الخصوصية المحدودة
100%	تملك وإدارة العقارات	فلسطين	شركة هورايزونز العقارية المساهمة الخصوصية المحدودة

(أ) بيان المركز المالي (مختصر) للشركات التابعة قبل العمليات المتقابلة للسنة المنتهية كما في:

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
شركة هورايزونز العقارية المساهمة الخصوصية المحدودة	شركة هورايزونز العقارية المساهمة الخصوصية المحدودة	الشركة العالمية للأوراق المالية المساهمة الخصوصية المحدودة	الشركة العالمية للأوراق المالية المساهمة الخصوصية المحدودة	
1,482,309	306,719	2,381,746	2,602,227	النقد وأشباه النقد
-	-	354,611	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
-	-	231,280	116,920	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	-	-	118,211	حق الاستخدام من الموجودات
-	-	23,949	28,306	موجودات متداولة أخرى
-	-	808,643	1,005,649	ذمم مدينة تجارية
3,556,081	5,702,157	815,036	794,097	ممتلكات ومعدات
5,038,390	6,008,876	4,615,265	4,665,410	إجمالي الموجودات
-	-	285,061	266,272	ذمم دائنة تجارية
50,067	63,021	7,253	6,794	مطلوبات متداولة أخرى
-	-	-	120,854	مطلوبات إيجار
-	-	95,384	105,135	مخصصات متنوعة
-	-	1,515	1,218	مخصص الضريبة
-	1,000,000	295,725	181,394	تسهيلات بنكية وقروض
50,067	1,063,021	684,938	681,667	إجمالي المطلوبات
4,988,323	4,945,855	3,930,327	3,983,743	حقوق الملكية
5,038,390	6,008,876	4,615,265	4,665,410	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

(ب) بيان الدخل (مختصر) للشركات التابعة قبل العمليات المتقابلة للسنة المنتهية كما في:

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
شركة هورايزونز العقارية المساهمة الخصوصية المحدودة	شركة هورايزونز العقارية المساهمة الخصوصية المحدودة	الشركة العالمية للأوراق المالية المساهمة الخصوصية المحدودة	الشركة العالمية للأوراق المالية المساهمة الخصوصية المحدودة	
الإيرادات				
13,333	153,470	91,400	55,882	
-	-	100,143	134,994	إيرادات أخرى
13,333	153,470	191,543	190,876	إجمالي الدخل
نفقات عمومية وإدارية				
(24,534)	(195,306)	(252,185)	(243,675)	المصاريف الإدارية والعمومية
(476)	(632)	28,554	23,248	إيرادات ومصاريف أخرى
(25,010)	(195,938)	(223,631)	(220,427)	إجمالي المصروفات
(11,677)	(42,468)	(32,088)	(29,551)	صافي (الخسارة) قبل الضريبة
-	-	-	-	ضريبة الدخل
-	-	(41,994)	82,967	الدخل (الخسارة) الشاملة الآخر
(11,677)	(42,468)	(74,082)	53,416	مجموع الدخل الشامل

(ج) بيان التدفق النقدي (المختصر) للشركات التابعة قبل العمليات المتقابلة للسنة المنتهية كما في:

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
شركة هورايزونز العقارية المساهمة الخصوصية المحدودة	شركة هورايزونز العقارية المساهمة الخصوصية المحدودة	الشركة العالمية للأوراق المالية المساهمة الخصوصية المحدودة	الشركة العالمية للأوراق المالية المساهمة الخصوصية المحدودة	
التدفقات النقدية				
44,425	32,663	(920,781)	(202,504)	التشغيلية
(3,562,116)	(2,208,253)	(263,661)	554,947	الاستثمارية
5,000,000	1,000,000	295,725	(131,962)	التمويلية
1,482,309	(1,175,590)	(888,717)	220,481	صافي (النقص) زيادة

45. تقاوص الموجودات والمطلوبات المالية

تشتمل الجداول التالية على الأدوات المالية الخاضعة للتسوية بالتقاوص أو التي يمكن ان تخضع للتقاوص بناء على الاتفاقية الموقعة التي تغطي الأدوات المالية المماثلة، بصرف النظر عما إذا تم عمل التقاوص أو لم يتم في بيان المركز المالي الموحد.

يستطيع البنك في الاتفاقيات التي تسمح بعمل التقاوص التصرف في الضمانات الممنوحة مقابل الدين في حال تخلف العميل عن الدفع (أو الإخلال بشروط الاتفاقية) خلال فترة المعاملة وذلك من خلال اجراءات قانونية معينة بعد أخذ موافقة الجهات الرقابية ذات الصلة.

التعرض الإجمالي الخاضع للتقاوص في بيان المركز المالي الموحد	قيمة الضمانات	صافي التعرض
31 كانون الأول 2019	230,413,223	146,205,677
تسهيلات ائتمانية مباشرة	84,207,546	

التعرض الإجمالي الخاضع للتقاوص في بيان المركز المالي الموحد	قيمة الضمانات	صافي التعرض
31 كانون الأول 2018	221,577,096	152,885,663
تسهيلات ائتمانية مباشرة	68,691,433	

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

46. تعديل البيانات المالية

خلال عام 2019 قام البنك بتعديل بياناته المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 للتوافق و متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 كما يلي:

- استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:

إمتلك البنك استثمارات في بعض الصناديق الاستثمارية مصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في 31 كانون الأول 2017. تم الإبقاء على هذه الاستثمارات كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في 1 كانون الأول 2018. تمشيا مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 - الأدوات المالية، كان يجب إعادة تصنيف هذه الاستثمارات كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الموحد بسبب وجود خيار الاسترداد (حقوق استرداد المستثمرين)، لذلك، أعادت الإدارة تصنيف هذه الاستثمارات ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الموحد.

وعليه، ووفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي 8 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية" (معيار المحاسبة الدولي 8)، قامت الإدارة بتصحيح تصنيف هذه الاستثمارات كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد خلال العام 2019 وإعادة بيان أرقام المقارنة لتعديل البيانات المالية الموحدة للسنوات السابقة كما يلي:

فيما يلي أثر التعديلات على بنود بيان المركز المالي الموحد كما في 1 كانون الثاني 2018:

بعد التعديل	التعديل	قبل التعديل	
6,505,908	1,017,117	5,488,791	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
1,673,274	(1,017,117)	2,690,391	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

فيما يلي أثر التعديلات على بيان المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2018:

بعد التعديل	التعديل	قبل التعديل	
7,511,468	1,965,972	5,545,496	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
1,631,280	(1,965,972)	3,597,252	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(112,942)	52,669	(165,611)	احتياطي القيمة العادلة
3,262,102	(52,669)	3,314,771	الأرباح المنورة

فيما يلي أثر التعديلات على بيان الدخل الموحد و الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة كما في 31 كانون الأول 2018:

بعد التعديل	التعديل	قبل التعديل	
(214,173)	(52,669)	(161,504)	خسائر موجودات مالية
4,289,655	(52,669)	4,342,324	ربح السنة
0.056	(0.001)	0.056	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

فيما يلي أثر التعديلات على بيان الدخل الشامل الموحد كما في 31 كانون الأول 2018:

بعد التعديل	التعديل	قبل التعديل	
4,289,655	(52,669)	4,342,324	ربح السنة
(41,994)	52,669	(94,663)	التغير في القيمة/العائلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(41,994)	52,669	(94,663)	بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة
4,247,661	-	4,247,661	صافي الدخل الشامل الموحد للسنة

فيما يلي أثر التعديلات على بيان التدفقات النقدية الموحد كما في 31 كانون الأول 2018:

بعد التعديل	التعديل	قبل التعديل	
5,870,994	(52,669)	5,923,663	أنشطة التشغيل
219,061	52,669	166,392	ربح السنة قبل الضرائب
5,855,138	-	5,855,138	صافي أرباح تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
(1,368,611)	(1,001,524)	(367,087)	صافي النقد الناتج عن أنشطة التشغيل
-	1,001,524	(1,001,524)	أنشطة الاستثمار
(11,953,627)	-	(11,953,627)	شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
(2,397,557)	-	(2,397,557)	شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
105,594,598	-	105,594,598	صافي النقد المستخدم في الناتج عن أنشطة الاستثمار
			النقص الزيادة في النقد وما في حكمه
			النقد وما في حكمه في نهاية السنة

بنك الإستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

(جميع المبالغ معروضة بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيضاحات للبيانات المالية الموحدة

فيما يلي أثر التعديلات على بيان حقوق الملكية الموحد كما في 31 كانون الأول 2018:

بعد التعديل	التعديل	قبل التعديل	
4,289,655	(52,669)	4,342,324	ربح السنة
3,262,102	(52,669)	3,314,771	الأرباح المدورة
(112,942)	52,669	(165,611)	القيمة العادلة
97,545,291	-	97,545,291	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2018

47. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2018 لتتناسب مع عرض البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. إن هذه التبويبات لا تؤثر على أرباح السنوات السابقة أو حقوق الملكية.

48. أحداث لاحقة

تم تأكيد وجود فيروس كورونا الجديد (COVID-19) في أوائل عام 2020. يعتبر البنك أن أثر تفشي هذا الفيروس حدث لاحق لتاريخ البيانات المالية الموحدة دون تسجيل أي تعديلات. ونظراً لأن الموقف عائم ويتطور بسرعة، فإننا نعتبر أن تقديم تقدير كمي للتأثير المحتمل لهذا التفشي سابق لأوانه.

مع الإشارة إلى كتاب سلطة النقد رقم 2020/4 الذي فرض حزمه من الإجراءات الوقائية والاحترازية بهدف احتواء التداعيات السلبية للفيروس على الاقتصاد المحلي والتي من ضمنها تأجيل أقساط القروض الشهرية لكافة المقترضين لأربعة أشهر.

فروع ومكاتب بنك الإستثمار الفلسطيني



**فرع المنامة
/ مملكة البحرين الشقيقة**

Manama
Bahrain
Government Ave
Standard Chartered Building

**الادارة العامة
والمركز الرئيسي (فرع الارسال)**

محافظة رام الله والبيرة
شارع الارسال
ص.ب. 3675 البيرة
هاتف : +970(2)2943500
فاكس: +970(2)2943555

فرع بيتونيا

رام الله - المنطقة الصناعية
الشارع الرئيسي
عمارة القدس
ص.ب. 3675 - البيرة
هاتف +970(2)2901682/3
فاكس +970(2)2901686

فرع البيرة

ميدان النهضة، شارع الهلال،
عمارة ضرار الطويل
ص.ب. 3675 البيرة
هاتف + 970(2)2407880
فاكس + 970(2)2407881

فرع الخليل

دوار المنارة
ص.ب. 782 الخليل
هاتف + 970 (2) 2252701
فاكس + 970 (2) 225270

فرع بيت لحم

شارع الجبل - طريق السوق
المركزي
ص.ب. 275 بيت لحم
هاتف + 970(2) 2770888
فاكس + 970(2) 2770889



فرع نابلس

شارع حمدي كنعان المتفرع من شارع
فلسطين
عمارة جاليري سنتر - الطابق الثاني
ص.ب 725 نابلس
هاتف +970 (9) 2385051
فاكس +970 (9) 2385057

فرع جنين

وسط البلد - مدخل شارع ابوبكر
عمارة الأنيس - الطابق الأرضي
- ص.ب 120 جنين
هاتف : +970-4-243-6560
فاكس : +970-4-243-6567

فرع غزة

الرمال- شارع عمر المختار
ص.ب 4045 - 4047 غزة
هاتف +970 (8) 2822105
فاكس +970 (8) 2822107

فرع طولكرم

شارع نابلس - مقابل مدارس
الوكالة
ص.ب 26 - طولكرم
هاتف : +970-9-2691120
فاكس : +970-9-2691190

مكتب راس الجورة

الخليل - راس الجورة
هاتف: +970(2)2297006
فاكس: +970(2)2297005

فرع أريحا

شارع قصر هشام
ص.ب 46 أريحا
هاتف +970 (2) 2321035
فاكس +970 (2) 2323602



مكتب بيت أمر

الشارع الرئيسي ص.ب. 682 الخليل
هاتف +970(2)2521402/4
فاكس +970(2)2521408

مكتب بني نعيم

الشارع الرئيسي - ص ب 782
الخليل
هاتف +970(2)2216926/5
فاكس +970(2)2216928

مكتب بيت ساحور

شارع سوق الشعب
ص. ب 169 بيت ساحور
هاتف +970 (2) 2774702
فاكس +970 (2) 2774705

مكتب نابلس الشرقي

شارع الحسبة، ص.ب 725 نابلس
تلفون : +970-9-2314030
فاكس : +970-9-2314032

مكتب المهد

بيت لحم، شارع المهد
تلفون : +970 (2) 2757131
فاكس : +970 (2) 2757133

مكتب حوسان

الشارع الرئيسي - ص.ب 275
بيت لحم
هاتف : +970-2-277-7615
فاكس : +970-2-273-9619



بنك الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT BANK

مكتب بيرنبالا

الشارع الرئيسي - ص.ب 3675 البيرة
هاتف : +970-2-2441110
فاكس: +970-2-2441115

مكتب حوارة

الشارع الرئيسي ص.ب. 725
نابلس
هاتف 970 (9) 2591041/6
فاكس 970 (9) 259104

مكتب بيت عور

بيت عور - وسط البلد
هاتف : +970-2-2480071
فاكس : +970-2-2480072

مكتب رام الله

وسط البلد - ميدان ياسر عرفات
- مجمع الخطيب التجاري
هاتف : +970-2-2984450
فاكس : +970-2-2984490

مواقع أجهزة الصراف الآلي



رام الله

- رام الله، فرع الارسال
- البيرة، فرع بنك الاستثمار، عمارة ضرار الطويل .
- البيرة، البالوع، بلازا مول.
- بيتونيا، فرع بنك الاستثمار، الشارع الرئيسي .
- رام الله - فندق الميليونيوم .
- رام الله - مكتب رام الله، دوار الساعة - مجمع الخطيب التجاري
- بيرنبالا، مكتب بيرنبالا
- بيت عور - مكتب بيت عور

بيت لحم

- بيت لحم، فرع بنك الاستثمار، طريق السوق المركزي .
- بيت لحم، مكتب المهدي، شارع المهدي
- بيت ساحور، مكتب بنك الاستثمار، سوق الشعب .
- حوسان، مكتب بنك الاستثمار، الشارع الرئيسي .

الخليل

- الخليل، فرع بنك الاستثمار، دوار المنارة
- الخليل، مكتب راس الجورة
- الخليل، عين سارة، بلازا مول
- بني نعيم، مكتب بنك الاستثمار، الشارع الرئيسي .
- بيت أمر، مكتب بنك الاستثمار، الشارع الرئيسي .

نابلس

- نابلس، فرع بنك الاستثمار، شارع حمدي كنعان المتفرع من شارع فلسطين .
- نابلس، دوار الشهداء، مجمع البلدية
- نابلس، مكتب نابلس الشرقي، شارع الحسبة
- حوارة، مكتب بنك الاستثمار، الشارع الرئيسي .
- بيتا، مجمع بلدية بيتا



أريحا

- أريحا، فرع بنك الاستثمار، شارع قصر هشام .

غزة

- غزة، فرع بنك الاستثمار، الرمال، شارع عمر المختار .

جنين

- جنين، فرع بنك الاستثمار، وسط البلد

طولكرم

- طولكرم، فرع بنك الاستثمار، شارع نابلس. مقابل مدارس الوكالة

الشركات التابعة



بنك الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT BANK

الشركة العالمية للأوراق المالية

شركة وساطة مالية لبيع وشراء الأوراق المالية

الإدارة العامة والمركز الرئيسي
شارع حمدي كنعان المتفرع من ش فلسطين
نابلس ص ب 1776
هاتف: +970 (9) 2387880
فاكس: +970 (9) 2385060

شركة هورايزنز

للاستثمارات المالية العقارية

الإدارة العامة
رام الله شارع الارسال
هاتف: +970 (2) 294500
فاكس: +970 (9) 22943555



بنك الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT BANK